سلطة الطاقة والموارد الطبيعية
Palestinian Energy & Natural Resources Authority

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع

تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة (ASPIRE)
في الضفة الغربية وقطاع غزة
رجعي للمشروع:x الرقم المP170928

٢١ شباط ٢٠٢٠

المحتويات

ملخص تنفيذي 6
١ مقدمة 15
١.١ السياق القطاعي والمؤسسي 16
١.٢ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية 16
٢ الإطار القانوني والإداري للسياسة 16
٢.١ السياسات والقوانين واللوائح البيئية الوطنية 16
٢.١.١ قانون البيئة الفلسطيني (PEL) 17
٢.١.٢ سياسة التقييم البيئي الفلسطيني 17
٢.١.٣ قانون الصحة العامة 18
٢.١.٤ القوانين واللوائح المتعلقة بإعادة التوطين ومصادرة الأراضي وإعادة التوطين القسري 18
٢.٢ الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي / المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) 18
٣ مكونات المشروع وأنشطة المشروع الفرعي الرئيسية 19
٣.١ مكونات المشروع 19
٣.١.١المكون الأول: تحسين البنية التحتية لنقاط الربط الكهربائية الإقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. 19
٣.١.٢ المكون الثاني: تحسين استدامة تقديم الخدمات (الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء الفلسطينية) 23
٣.١.٣ المكون الثالث: تمكين مشاركة القطاع الخاص في الطاقة المتجددة 24
٣.١.٤ المكون الرّابع: المساعدة الفنية وبناء القدرات وإدارة المشاريع 25
٤ المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية 31
٤.١ تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات الفرعية 32
٤.٢ مبادئ توجيهية بشأن تصنيفات المخاطر البيئية والاجتماعية 32
٤.٣ تقييم الآثار البيئية والاجتماعية 33
٤.٣.١الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ١,١: إعادة تأهيل نقاط الربط الواصلة بين شركة نقل الكهرباء الفلسطينية وشركة الكهرباء الاسرائيلية 33
٤.٣.٢ التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة للمكوّن الفرعي ٢.١: رفع مستوى خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتمكين إمدادات الكهرباء الإضافية 34
٤.٣.٣ الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكوّن الفرعي ٣.١: إعادة تأهيل محطة تحويل ترقوميا الفرعية 34
٤.٣.٤ الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ٤.١: خط الجهد المتوسط بين أريحا ورام الله 34
٤.٣.٥ الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ١٢: برنامج حماية الإيرادات (المرحلة ٢) في الضفة الغربية 35
٤.٣.٦ الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ٢,٢: برنامج حماية الإيرادات (المرحلة ٢) في غزة 35
٤.٣.٧ التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ١٣: تعزيز الشبكة وتطويرها لتمكين تفريغ مشاريع الطاقة المتجددة الكبيرة والصغيرة في الضفة الغربية وغزة. 35
٤.٣.٨ التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة للمكوّن الفرعي ٢٣: توسيع نطاق أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أسطح قطاع الصحة والمشاريع الصغرى والمتوسطة والقطاع السكني 35
٤.٣.٩ التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ٣٣: التصميم وحساب دعم السيولة التجريبي ونظام الدفع 37

١٠٣٤ الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون ٤: المساعدة الفنية وبناء القدرات وإدارة المشاريع 37
٥ الأدوات البيئية والاجتماعية 38
٦ إجراءات الإدارة البيئية والاجتماعية 42
١٦ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية 42
١١٦ تدابير التخفيف والتعزيز 42
٢١٦ إرشادات الصحة والسلامة المهنية 80
٣١٦ الصحة والسلامة المهنية للعمال 80
٤١٦ الصحة والسلامة المهنية المجتمعية 80
٥١٦ الوقوع من المرتفعات 81
٦١٦ خطوط الطاقة الحية 81
٢٦ البنود البيئية الخاصة لوثيقة العطاءات 82
١٢٦ البنود البيئية والاجتماعية للمقاولين 82
٢٢٦ البيئة، الصحة والسلامة 82
٣٢٦ خطة المقاول للإدارة البيئية والاجتماعية 82
٤٢٦ العنف القائم على نوع الجنس 82
٥٢٦ عمالة الأطفال 83
٦٢٦ تدفق العمالة 83
٧٢٦ الطريق 83
٨٢٦ حركة الشاحنات 83
٩٢٦ تدابير السلامة المرورية 83
١٠٢٦ الوصول إلى مواقع المشروع 83
١١٢٦ التحكم في الضوضاء والغبار 83
١٢٢٦ حماية المنشآت القائمة 84
١٣٢٦ حماية الأشجار والنباتات الأخرى 84
١٤٢٦ الموارد الثقافية 84
١٥٢٦ تنظيف المواقع عند الانتهاء من العمل 84
١٦٢٦ صحة وسلامة العمال 84
١٧٢٦ سلامة وتأمين بناء الموقع 84
١٨٢٦ الرصد البيئي والاجتماعي من قبل المقاولين 85
١٩٢٦ تغييرات كبيرة على الممارسات البيئية والاجتماعية للمتعاقدين 85
٢٠٢٦ المسئوليات البيئية والاجتماعية للمقاولين 86
٢١٢٦ إدارة المخلفات الخطرة 86
٢٢١٦ آلية التظلم للعمال 87
٧ الإعداد المؤسسي للرصد البيئي والاجتماعي ومتطلبات بناء القدرات 88

٧.١ مسؤوليات المراقبة البيئية والاجتماعية 88
٧.٢ مراقبة التقييم والإبلاغ 88
٧.٣ متطلبات بناء القدرات والتدريب 91
٧.٤ ميزانية تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية 92
٨ إطار الإدارة الاجتماعية 93
٨.١ مبادئ الإدارة الاجتماعية 94
٨.١.١ الإدماج 94
٨.١.٢ المشاركة 94
٨.١.٣ الشفافية 94
٨.١.٤ المساءلة الاجتماعية 94
٨.١.٥ الضمانات الاجتماعية 94
٨.٢ إجراء الإدارة الاجتماعية 94
٨.٣ آلية معالجة المظالم 95
٨.٤ إطار إعادة التوطين 95
٨.٥ تنفيذ ورصد خطة عمل إعادة التوطين 96
٩ التشاور العام وإشراك أصحاب المصلحة 96
٩.١ تحليل طلبات ومخاوف المجتمعات 97
١٠ آلية معالجة المظالم 99
١٠.١عملية التظلم 100
١٠.١.١ استلام التظلمات 100
١٠.١.٢إجراءات تقديم الشكاوى 100
١٠.١.٣ تسجيل الشكاوى 100
١٠.١.٤ الإحالة وفحص الشكاوى 101
١٠.١.٥ إخطار المشتكي وإغلاق الشكوى 101
١٠.١.٦ مخطط إضافي لتسوية المنازعات 102
١٠.١.٧ إعداد التقارير 102
١٠.٢ رصد وتسجيل المظالم 102
١٠.٢.١ نظام معالجة المظالم الخاص بالبنك الدولي 102
١٠.٣ آلية تظلم العمال 103
١٠.٤ معلومات الاتصال لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية 103
الملحق ١: تحليل مقارنة للمعايير البيئية والاجتماعية القابلة للتطبيق واللوائح الوطنية الفلسطينية104
الملحق ٢: الفحص البيئي / الاجتماعي 118
الملحق ٣: قائمة أصحاب المصلحة المتأثرين بالمشروع: 124
الملحق ٤: ملخص المشاورات العامة 128

قائمة الجداول

جدول ١ ملخص الآثار السلبية وتدابير التخفيف..... ٩
جدول ٢ الأدوات البيئية والاجتماعية لكل مكون فرعي..... ٤٠
جدول ٣ مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعيةالعامة للمكون الفرعي ١١..... ٤٤
جدول ٤ مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية العامة للمكون الفرعي ٢١..... ٥٠
جدول ٥ مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية العامة للمكون الفرعي ١٣..... ٦٠
جدول ٦ مصفوفة خطة الادارة البيئية والاجتماعية العامة للمكون الفرعي ٢٣..... ٦٦
جدول ٧ مصفوفة خطة الادراة البيئية والاجتماعية العامة للدراسة الأولية لإعادة تدوير البطاريات في غزة..... ٧١
جدول ٨ خطة المراقبة..... ٧٦
جدول ٩ المؤشرات البيئية والاجتماعية والمؤسسات الخاضعة للمراقبة..... ٩٠
جدول ١٠ تقادير تكلفة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية..... ٩٢
جدول ١١ تحليل المخاوف وتدابير التخفيف..... ٩٧

قائمة الرسوم التوضيحية

رسم توضيحي ١ توضيح للفئات (الأولى والثانية)..... ٢٠
رسم توضيحي ٢ توضيح للفئات (الثالثة والرابعة)..... ٢٠
رسم توضيحي ٣ خط النقل المقترح..... ٢١
رسم توضيحي ٤ قطع الأراضي الواقعه بجانب خط النقل المقترح..... ٢٢
رسم توضيحي ٥ قرية ياصيد..... ٢٢
رسم توضيحي ٦ جزء من خط النقل في ياصيد..... ٣٠
رسم توضيحي ٧ جزء من خط النقل في قرية ياصيد..... ٣١

ملخص تنفيذي

يهدف مشروع تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية والموثوقية في الطاقة إلى :

أ. تحسين أداء القطاع من حيث توفير الكهرباء وتوزيعها وتحسين عملية الجباية لمزودي الخدمة من حيث رفع الكفاءة وتقليل الخسائر،

ب. تعزيز التكامل الإقليمي من حيث تنويع المصادر والتمكين من تبادل الطاقة مع الدول المجاورة،

ت. تعزيز مشاركة القطاع الخاص من حيث توفير بيئة أفضل للاستثمارات في استخدام الانتاج المحلي للموارد المحلية،

ث. تحسين البصمة البيئية عن طريق استبدال مصادر الطاقة التقليدية بمصادر الطاقة النظيفة والحصول على الطاقة من الموارد المتجددة.

يتكون المشروع من الآتي:

المكون الأول - تحسين البنية التحتية لنقاط الربط الكهربائية الإقليمية

سيشمل ذلك إعادة تأهيل أكثر من ١٧٠ نقطة ربط كهربائية واصلة ما بين شركة نقل الكهرباء الفلسطينية وشركة الكهرباء الإسرائيلية بناءً على ٤ فئات وفقًا لقيمة الجهد ومصدر خطوط الكهرباء ذات الجهد المتوسط. حيث سيتم رفع قدرة نقاط ربط الجهد المنخفض إلى الجهد المتوسط. سيشمل نطاق المشروع التزويد بمفاتيح فصل خارجية ومفاتيح الفصل والوصل التلقائية وأيضا لوحات القياس. في بعض الحالات، سيتم إعادة تأهيل غرفة القياس أو سيتم بناؤها. من المتوقع أن تقوم شركة نقل الكهرباء الفلسطينية بتنفيذ جزء من العمل من خلال كادرها الفني و من خلال المقاول. يتضمن هذا المكون أيضًا إعادة تأهيل محطة تحويل ترقوميا الفرعية وأيضا تصميم وبناء خطوط الجهد المتوسط وأعمال البنية التحتية بين مدينتي أريحا ورام الله لتفريغ الطاقة المستوردة من الأردن وبين مدينتي طوباس ونابلس لتقليل العجز في الكهرباء في نابلس.

المكون الثاني - تحسين استدامة تقديم الخدمات

يركز هذا المكون على التحسين المستمر للأداء التشغيلي لشركات التوزيع الخمسة في الضفة الغربية ولشركة توزيع كهرباء غزة. يعتبر هذا المكون امتداد للمرحلة الأولى من برنامج حماية الإيرادات التي بدأت في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء المصمم لتحسين كفاءة قطاع الكهرباء الفلسطيني وأمن الطاقة في فلسطين من خلال تطبيق مجموعة من التدابير على طول سلسلة امدادات الطاقة. يتضمن المكون الثاني أيضًا "برنامج حماية الإيرادات" مع تحسين أنظمة القياس والفواتير. سوف يقلل هذا البرنامج من الخسائر التجارية عن طريق تثبيت العدادات الذكية عند العملاء المميزين وأنظمة قياس البنية التحتية المتقدمة.

المكون الثالث - تمكين مشاركة القطاع الخاص في الطاقة المتجددة

يركز هذا المكون على تعزيز البنية التحتية لتمكين تصريف الطاقة الخاصة بالمشاريع الكبيرة (المكون الفرعي ١٣) وزيادة استخدام أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح لقطاع الصحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع السكني (المكون الفرعي ٢٣).

ستقوم هذه المكونات الفرعية بتوسيع المرحلة الأولى من الصندوق الدوار الجاري تنفيذه حالياً في غزة من خلال توسيع الآلية لتشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الضفة الغربية وستفتح المجال أمام الأسر الفقيرة والضعيفة للاستفادة من منحة جزئية تبلغ ٤٠ - ٦٠٪ من تكلفة النظام. وسيشمل المشروع أيضًا أنظمة الطاقة الشمسية المشتركة للمباني السكنية والمباني متعددة الأسر.

سيقوم أحد المكونات الفرعية أيضًا بزيادة دعم المنح للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المرافق الخاصة بالقطاع الصحي.

المكون الرابع: المساعدة الفنية، وبناء القدرات، وإدارة المشاريع

سيركز هذا المكون على إشراك مؤسسات قطاع الطاقة في تحديد سير العمل لتحقيق الأهداف بعيدة المدى واحتياجات التدريب . وستمكن المساعدة الفنية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية من تنظيم ورش العمل، ودعم

دراسات الجدوى وضمان الحوار وتبادل المعرفة داخل القطاع بالتنسيق مع الوزارات التنفيذية الأخرى. سيدعم هذا المكون الفرعي أيضًا عملية إعادة تدوير رائدة للبطاريات في غزة من خلال المساعدة في تحديد أفضل الممارسات لدعم إعادة تدوير البطاريات على نطاق صغير وإعادة تجهيز معدات التشغيل في اثنان إلى ثلاثة ورش عمل صغيرة. بسبب التأثيرات التي قد تنتج عن النفايات الخطرة الناتجة عن إعادة تدوير البطاريات، من المحتمل أن يكون لهذا المكون الفرعي خطر كبير. استنادًا إلى التقنيات المحددة، سيتم إنشاء خطة إدارة بيئية واجتماعية ذات الصلة.

من بين هذه المكونات الأربعة، من المتوقع أن يكون للمكونين ١ و ٤ تأثير بيئي واجتماعي كبير، بينما من المحتمل أن يكون للمكونين ٢ و ٣ تأثير بيئي واجتماعي معتدل. سيتم تناول هذه التأثيرات في هذا الإطار البيئي والاجتماعي.

الاطار القانوني

يتوفر عدد من السياسات والتشريعات والصكوك الوطنية لدعم الإدارة البيئية وعملية تقييم الأثر البيئي في فلسطين. يعد قانون البيئة الفلسطيني وسياسة التقييم البيئي الفلسطيني، والأقسام القطاعية الأخرى في التشريعات الأخرى بمثابة الأدوات الرئيسية التي تشمل الإدارة البيئية في قطاعات التنمية. تصف سياسة التقييم البيئي الفلسطيني العملية والإجراءات والممارسات لإجراء التقييم البيئي وإعداد تقارير التقييم البيئي.

وعلى الرغم من وجود القانون البيئي الوطني وسياسة التقييم البيئي، إلا أنه يوجد افتقار إلى معايير وآليات صناعية محددة لرصد وتنفيذ اللوائح البيئية. لسد هذه الفجوة بين التشريعات الوطنية والإطار البيئي والاجتماعي للبنك، تم تنفيذ تحليل فجوة المعايير وبناءً على ذلك، يتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا ووثائق الإطار البيئي والاجتماعي والبيئي والاجتماعي الأخرى.

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية هي الوكالة المنفذة لجميع المكونات الفرعية المدرجة في إطار مشروع تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة. سيشمل كل مكون فرعي عددًا من المشاريع التي تم طرحها ومنحها لمقاول/ مورد وفقًا لإرشادات مشتريات البنك الدولي. سيكون العقد من مسؤولية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، وسيتم منحه للمقاول/ المورد. ستؤدي شركة نقل الكهرباء الفلسطينية و شركات توزيع الكهرباء دورًا تقنيًا في عملية تقديم العطاءات، بما في ذلك الإشراف الفني أثناء التنفيذ. ستشمل جميع وثائق العطاءات تدابير الإدارة البيئية والإجتماعية، وأن جميع العقود ستشمل خطط إدارة خاصة بالمشروع الفرعي يتم تنفيذها من قبل المقاولين والمقاولين الفرعيين.

ستقوم شركة نقل الكهرباء الفلسطينية وشركات التوزيع الكهربائية في بعض الأحيان بتنفيذ بعض الأجزاء من المشاريع، على سبيل المثال ستقوم شركة نقل الكهرباء الفلسطينية باستخدام موظفيها لتركيب جزء من المعدات الموجودة في نقاط الربط وسوف تقوم شركات توزيع الكهرباء بتثبيت العدادات الذكية أو عدادات مسبقة الدفع وستساهم في بعض الأعمال الكهربائية لتلك المكونات التي ستتطلب تثبيت خطوط بجهد ٣٣ كيلو فولت.

بالنسبة للقدرة البيئية والاجتماعية لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، لا يوجد لدى سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية حاليًا أي مسؤول بيئي واجتماعي مسؤول عن الإدارة البيئية والاجتماعية. سيتم تعيين مسؤول بيئي واجتماعي ليكون جزءًا من وحدة إدارة المشاريع لدى سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية . سيقوم مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية بتحديث الوثائق التي تم إعدادها بمجرد تحديد المكونات. سيتولى مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية مسؤولية الإشراف على تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ومراقبة مدى التزام المقاولين بأحكام خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة مشاركة أصحاب المصلحة وإطار إعادة التوطين وإجراءات إدارة العمل. إلى جانب تنفيذ المشروع، سيتم تقييم الحاجة إلى تعيين مسؤولي الحماية البيئية والاجتماعية على مستوى شركة نقل الكهرباء الفلسطينية و شركات توزيع الكهرباء. سيتم إبلاغ سلطة جودة البيئة بالمعلومات الكاملة وسيتم متابعة أي متطلبات إضافية بين مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية و سلطة جودة البيئة.

مرحلة فحص المخاطر البيئية والاجتماعية

استنادًا إلى أنشطة المشروع وتحليل وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع، فإن هذا الإطار البيئي والاجتماعي سوف:

١. يحدد عملية الفحص (التنخيل) التي يجب أن يتم اتباعها لتحديد الفجوات التي يتعين معالجتها بموجب الصكوك البيئية والاجتماعية؛

٢. يحدد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة؛

٣. يحدد التصنيف المناسب للمخاطر البيئية والاجتماعية لكل مكون

٤. يحدد ويخفف ويراقب تدابير المؤشر. هذا أمر جوهري لأن أنشطة المشروع الفرعي تستلزم مخاطر ومتطلبات كما هو محدد في المعايير البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي.

تقييم المخاطر والآثار الضارة

تكون الآثار السلبية المحتملة أثناء البناء إجمالاً قصيرة الأجل، أي مؤقتة وقابلة للزوال ويمكن الحد منها أو القضاء عليها من خلال تدابير التخفيف المعروفة. من غير المحتمل أن يتسبب المشروع في آثار بيئية كبيرة. يمكن تحديد المخاطر البيئية التي قد يتسبب بها المشروع فيما يلي:

١. مخاطر الصحة والسلامة المهنية أثناء بناء وصيانة خطوط النقل والتوزيع (المكون ١)، وامكانية حدوث حوادث الصحة والسلامة المهنية، والتي يمكن أن تحدث بشكل ضئيل (أي ممكنة ولكن ليست محتملة) ويمكن تقليلها إلى الحد الأدنى من خلال الالتزام بخطط الصحة والسلامة المهنية المخصصة لكل نشاط؛

٢. المخاطر المرتبطة بالتعامل مع النفايات الخطرة، مثل نفايات الزيوت من المحولات أثناء الصيانة (المكون الأول)،

٣. مخاطر التعامل مع المواد والنفايات الخطرة أثناء تطوير مصانع إعادة تدوير البطاريات الصغيرة لتحسين عملياتها كجزء من المساعدة الفنية (المكون ٤)، واحتمالية تلوث مواقع التخلص من هذه النفايات (حسب النقطتين الثانية والثالثة أعلاه). الضوضاء والغبار ومعالجة النفايات أثناء البناء (المكونات ١ و ٢ و ٣)، والتعرض للمجالات الكهرومغناطيسية (المكون ١)، والمخاطر المحتملة على الطيور (المكون ١)، والتعامل مع عدادات الكهرباء القديمة المُتهالكة (المكون ٢)، والتعامل مع نفايات البطاريات و الألواح الشمسية (المكون ٣) وانعكاس الحرارة وأشعة الشمس من الألواح الشمسية (المكون ٣).

ستتبع معظم الأنشطة حرم الطريق الحالي. ومع ذلك، قد تتطلب بعض أنشطة المشروع حيازة الأراضي المؤقتة و / أو الدائمة. قد تؤدي بعض العوامل الخارجية، مثل القيود المفروضة على الحركة، إلى زيادة مخاطر البناء والتشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن القيود المفروضة على الوصول والتنقل تشكل مصدر قلق كبير لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمنطقة "ج" في الضفة الغربية و بالقرب من السياج الأمني في غزة. تم إجراء تصنيفات المخاطر لكل مكون فرعي وتم توضيحها في هذا التقرير.

تم تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية لهذا المشروع على النحو التالي:

- كبيرة للمكون ١و ٤
- معتدلة للمكون ٢
- منخفضة للمكون ٣.

جميع الأدوات البيئية والاجتماعية الأساسية اللازمة لتخفيف المخاطر المحددة لكل مكون من مكونات المشروع مدرجة أدناه.

- بالنسبة للمكون الأول: سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للعناصر كاملة بما فيها نقاط الربط بين شركة نقل الكهرباء الفلسطينية وشركة الكهرباء الإسرائيلية، ومنظمات الجهد، واستبدال خطوط الجهد المتوسط والمحولات الحالية، وتفعيل محطة تحويل ترقوميا الفرعية. سيتطلب خط الجهد الكهربائي ٣٣ كيلو فولت الجديد بين أريحا ورام الله دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (تحديث تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الأولي الحالي).
- بالنسبة للمكونين الثاني و الرّابع: يجب وضع خطة لإدارة النفايات بواسطة كل شركة من شركات توزيع الكهرباء لتضمن التخلص السليم من النفايات المختلفة التي سيتم إنتاجها داخل مناطقها الجغرافية. ستشمل الخطة إجراءات إدارة عدادات الكهرباء التالفة والألواح الشمسية والبطاريات المتهالكة.

- بالنسبة للمكون الثالث: سيتم إعداد دليل تركيب للأنظمة الكهروضوئية يعالج جوانب الصحة والسلامة ذات الصلة بالإضافة إلى أمور تسخين المياه وتوليد الطاقة بواسطة الطاقة الشمسية من على أسطح المباني.
- بالنسبة للمكون الرّابع: سيتم إعداد التدقيق البيئي والاجتماعي لمصانع إعادة تدوير البطاريات المختارة التي سيتم تطويرها وسيتم الأخذ بتوصيات عمليات التدقيق هذه ضمن خطط التطوير لتلك المصانع. ستشمل دراسات الجدوى للاستثمارات المستقبلية الشروط المرجعية لتحضير الأدوات البيئية والاجتماعية المناسبة للاستثمارات التي تنطوي عنها.

تم إعداد خطة إجراءات إدارة العمل لتحديد نهج المشروع لتلبية المتطلبات الوطنية وكذلك أهداف الإطار البيئي والاجتماعي للبنك، وتحديداً أهداف المعيار البيئي والاجتماعي الثاني: العمل وظروفه، والمعيار البيئي والاجتماعي الرّابع: صحة وسلامة المجتمع. تم إعداد إطار عمل لإشراك أصحاب المصلحة لمواقع المشروع التي تم تحديدها مؤقتًا. وبما أن خط الربط سيعبر الأراضي الزراعية الخاصة، سيتعين على سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية شراء / تعويض الأرض التي سيتم فيها تحديد موقع الأبراج / الأعمدة، بالإضافة إلى قطعة الأرض التي ستقع فيها المحطة الفرعية. لهذا الغرض، تم إعداد إطار إعادة التوطين بما في ذلك وصف لفحص المشاريع الفرعية للحصول على الأراضي وآلية معالجة المظالم.

تم إعداد مصفوفات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية العامة للمكونات الفرعية للمشروع. تتضمن كل خطة إدارة بيئية واجتماعية تدابير التخفيف ومسؤوليات التخطيط والتنفيذ والإشراف والمراقبة. تم اختيار إجراءات التخفيف بعناية لتكون بسيطة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ويمكن تحقيقها في الوقت المناسب. يلخص الجدول أدناه التأثير السلبي لمكونات المشروع وتدابير التخفيف الخاصة به.

جدول ١ ملخص الآثار السلبية وتدابير التخفيف

الآثار البيئية	
تغيير الموائل الأرضية	**اجراءات التخفيف**
حرم الطريق اثناء البناء	• اتباع حقوق نقل وتوزيع الموقع، طرق الوصول والخطوط والأبراج والمحطات الفرعية من خلال استخدام ممرات النقل والمرافق العامة للنقل والتوزيع، والطرق والمسارات الحالية للوصول، أينما أمكن؛ • تركيب خطوط النقل فوق الغطاء النباتي الحالي لتجنب تفريغ الأرض؛ • إعادة الغطاء النباتي للمناطق ذات الأنواع النباتية المحلية؛ • إدارة أنشطة موقع البناء كما هو موضح في الأقسام ذات الصلة من الإرشادات العامة للصحة والسلامة والبيئة.
صيانة حرم الطريق	• تنفيذ نهج متكامل لإدارة النباتات. الإزالة الانتقائية لأنواع الأشجار الشاهقة واستبدالها بالأعشاب والشجيرات منخفضة النمو هو النهج الشائع لإدارة الغطاء النباتي في حرم طريق خط النقل. يجب اختيار تقنيات إدارة النباتات البديلة بناءً على اعتبارات البيئة والموقع بما في ذلك الآثار المحتملة على الأنواع غير المستهدفة والمهددة بالانقراض؛ • إزالة الأنواع النباتية العشبية، كلما أمكن، وزراعة الأنواع النباتية المحلية؛ • مراقبة إرشادات الآلات والمعدات الصناعية والإجراءات المتعلقة بالضوضاء ومنع تسرب النفط والاستجابة لحالات الطوارئ؛
تصادم الطيور والصعقات الكهربائية	• الحفاظ على مسافة ١,٥ متر (٦٠بوصة) بين المكونات النشطة والأجهزة المؤرضة أو، عندما لا يكون التباعد ممكنًا، يتم تغطية الأجزاء والأجهزة النشطة؛ • تطوير أنظمة الإرسال أو التوزيع الحالية من خلال تثبيت أغصان (مكان مخصص لوقوف الطيور) مرتفعة، عزل حلقات الوصل، وضع مانعات إعاقة جثم (على سبيل المثال معزول "V")، وتغيير موقع الموصلات، و / أو استخدام أغطية لحماية الطيور؛

	• تثبيت أدوات تحسين الرؤية مثل كرات التحديد أو أدوات منع الطيور.
المجالات الكهربائية والمغناطيسية	• تقييم التعرض المحتمل للجمهور مقابل المستويات المرجعية التي طورتها اللجنة الدولية لحماية الإشعاعات غير المؤينة. يجب أن تظل مستويات التعرض للذروة ومتوسطها أدنى من توصية اللجنة الدولية لحماية الإشعاعات غير المؤينة الخاصة بالتعرض العام؛ • اعتبار وضع مرافق جديدة لتجنب التعرض للجمهور أو التقليل منه. يجب تجنب تركيب خطوط النقل أو معدات الجهد العالي فوق أو بالقرب من الأماكن السكنية أو المواقع الأخرى المخصصة للاستخدام البشري (مثل المدارس أو المكاتب)؛ • إذا تم تأكيد مستويات مجالات كهربائية ومغناطيسية أعلى من حدود التعرض الموصي بها، فيجب النظر في تطبيق التقنيات الهندسية لتقليل التأثيرات الكهربائية والمغناطيسية المنتجة من خطوط الكهرباء أو المحطات الفرعية أو المحولات. من أمثلة هذه التقنيات: - تدريع الخطوط بسبائك معدنية معينة. - دفن خطوط النقل - زيادة ارتفاع أبراج النقل. - تعديلات على حجم وتباعد وتكوين الموصلات.
المواد الخطيرة	**اجراءات التخفيف**
الزيوت العازلة والوقود	يتم التخلص من المواد الخطرة وفقًا لخطة إدارة النفايات التي يتم تطويرها بواسطة كل شركة توزيع للكهرباء فيما يتعلق بالنفايات المختلفة التي سيتم إنشاؤها داخل مناطقها الجغرافية.
الصحة والسلامة المهنية	
خطوط الطاقة الحية	• السماح فقط للعمال المدربين والمعتمدين بتثبيت المعدات الكهربائية وصيانتها وإصلاحها؛ • إلغاء تنشيط وتوزيع خطوط توزيع الطاقة الحية بشكل صحيح قبل تنفيذ العمل على الخطوط أو بالقرب منها؛ • ضمان أن يتم إجراء أعمال الأسلاك الحية من قبل عمال مدربين مع التقيد الصارم بمعايير محددة للسلامة والعزل. يجب أن يكون الموظفون المؤهلون أو المدربون الذين يعملون على أنظمة النقل أو التوزيع قادرين على تحقيق ما يلي: - تمييز الأجزاء الحية من الأجزاء الأخرى من النظام الكهربائي. - تحديد الجهد من الأجزاء الحية. - فهم المنهج المتبع في تحديد أقل مسافة محددة للخط المباشر. - التأكد من الاستخدام السليم لمعدات وإجراءات السلامة الخاصة عند العمل بالقرب من الأجزاء النشطة المكشوفة من النظام الكهربائي. • يجب ألا يقترب العمال من جزء نشط موصّل حتى إذا تم تدريبهم بشكل صحيح ما لم: - يتم عزل العامل بشكل صحيح عن الجزء النشط بالقفازات أو غيرها من المواد العازلة المعتمدة؛ أو، - يكون الجزء المنعزل معزول بشكل صحيح عن العامل وأي جسم موصل آخر؛ أو، - يتم عزل العامل بشكل صحيح عن أي كائن موصل آخر (أثناء العمل عند الخطوط النشطة).

	• عندما تكون الصيانة والتشغيل مطلوبة خلال الحد الأدنى من مسافات الانتكاس، يجب تحديد تدريب محدد وإجراءات السلامة وأجهزة السلامة الشخصية وغيرها من المتطلبات المسبقة في خطة الصحة والسلامة؛ • يجب على العمال غير المرتبطين بشكل مباشر بأنشطة نقل وتوزيع الطاقة الذين يعملون حول خطوط الكهرباء أو محطات الكهرباء الفرعية الالتزام بالتشريعات والمعايير والمبادئ التوجيهية المحلية المتعلقة بأقل مسافة تقترب من الحفريات والأدوات والمركبات وغيرها من الأنشطة؛ • لا يمكن تقليل الحد الأدنى للمسافات بين أقطاب التأريض إلا بشرط أن تكون المسافة المتبقية أكبر من المسافة بين الجزء النشط والسطح المؤرض.
العمل عند الارتفاعات الشاهقة	• إختبار الهياكل للسلامة قبل القيام بالعمل؛ • تنفيذ برنامج للحماية من السقوط يشمل التدريب على تقنيات التسلق واستخدام تدابير الحماية من السقوط؛ وفحص وصيانة واستبدال معدات الحماية من السقوط؛ وإنقاذ العمال في حال سقوطهم؛ • وضع معايير للتأكد من إمكانية الحماية من السقوط بنسبة ١٠٠٪ (عادة عند العمل على ارتفاع أكثر من مترين فوق سطح العمل، ولكن في بعض الأحيان يمتد إلى ٧ أمتار، حسب النشاط). يجب أن يكون نظام الحماية من السقوط مناسبًا لهيكل البرج والحركات الضرورية، بما في ذلك الصعود والنزول والانتقال من نقطة إلى أخرى؛ • تركيب التجهيزات على مكونات البرج لتسهيل استخدام أنظمة الحماية من السقوط؛ • توفير نظام ملائم لتحديد مواقع العمل للعمال. يجب أن تكون الموصلات في أنظمة تحديد المواقع متوافقة مع مكونات البرج التي ترتبط بها؛ • ينبغي تصنيف وصيانة معدات الرفع بشكل صحيح وتدريب مشغلي الروافع بشكل صحيح؛ • يجب ألا تقل سماكة أحزمة الأمان عن ١٦ مم (٨/٥بوصة) مصنوعة من النايلون أو مادة متساوية القوة. يجب استبدال أحزمة الأمان قبل أن تظهر علامات التلف أو اهتراء الألياف؛ • عند تشغيل أدوات الطاقة على ارتفاع، يجب على العمال استخدام حزام أمان ثانوي (احتياطي)؛ • يجب إزالة العلامات وغيرها من العوائق من الأعمدة أو الهياكل قبل القيام بالعمل؛ • يجب استخدام حقيبة أدوات معتمدة لرفع أو تنزيل الأدوات أو المواد للعاملين في الهياكل.
المجالات الكهربائية والمغناطيسية	• تحديد مستويات التعرض المحتملة في مكان العمل، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية لمستويات التعرض في المشاريع الجديدة واستخدام أجهزة المراقبة الشخصية أثناء أنشطة العمل. • تدريب العاملين على تحديد مستويات ومخاطر المجال الكهربائي والمغناطيسي المهنية؛ • إنشاء وتحديد مناطق الأمان للتمييز بين مناطق العمل مع مستويات المجال الكهربائي والمغناطيسي المرتفعة المتوقعة مقارنة بتلك المقبولة للتعرض العام، مما يحد من الوصول إلى العمال المدربين تدريباً جيداً؛ • تنفيذ خطط عمل لمعالجة مستويات التعرض المحتملة أو المؤكدة التي تتجاوز مستويات التعرض المهنية المرجعية التي طورتها المنظمات

	الدولية مثل اللجنة الدولية للحماية من الإشعاعات غير المؤينة (ICNIRP) ومعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE). يجب ضبط معدات مراقبة التعرض الشخصية للتحذير من مستويات التعرض الأقل من المستويات المرجعية للتعرض المهني (على سبيل المثال ، ٥٠٪). قد تتضمن خطط العمل لمعالجة التعرض المهني الحد من وقت التعرض من خلال تناوب العمال، وزيادة المسافة بين المصدر والعامل، عند الإمكان، أو استخدام مواد التدريع.
صحة المجتمع وسلامته	• استخدام العلامات والحواجز (مثل الأقفال على الأبواب، واستخدام البوابات، واستخدام الأعمدة الفولاذية المحيطة بأبراج نقل الكهرباء، ولا سيما في المناطق الحضرية)، والتوعية / التواصل مع الجمهور لمنع الاتصال العام بالمعدات التي يحتمل أن تكون خطرة؛ • احاطة الأجسام الموصلة (مثل الأسوار أو الهياكل المعدنية الأخرى) المثبتة بالقرب من خطوط الطاقة، لمنع الصدمة.
التداخل الكهرومغناطيسي	• إنشاء حرم الطريق لخط الانبعاثات وحزم الموصلات لضمان استقبال موجات الراديو في الحدود الخارجية ليبقى طبيعيا.
الراحة البصرية	• مشاورة عامة واسعة النطاق كما هو موضح في خطة عمل أصحاب المصلحة أثناء تخطيط مواقع خطوط الطاقة وحرم الطريق المخصص لها؛ • تقييم دقيق للتغيرات في قيم الممتلكات بسبب قرب خط الطاقة؛ • تحديد خطوط الكهرباء، وتصميم المحطات الفرعية، مع أخذ بالاعتبار الواجب للحفاظ على المناظر الطبيعية والسمات البيئية والاجتماعية الهامة؛ • دفن خطوط النقل أو التوزيع عندما يجب نقل الطاقة عبر المناطق السكنية أو التجارية الكثيفة.
الضوضاء	• تحديد مراحل تخطيط المشروع لتحديد حرم الطريق ليكون بعيداً عن المستقبلات البشرية إلى أقصى حد ممكن. يجب اعتبار استخدام حواجز الضوضاء أو الأجهزة الصوتية لإلغاء الضوضاء أمرًا ضروريًا.
الآثار الاجتماعية والمخاطر	
ظروف العمل وصحة وسلامة المجتمع	• العنف القائم على النوع الاجتماعي، فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، حملة/ توعية حول حماية الطفل للمتعاقدين والمقاولين الفرعيين والمجتمعات (وفيروس نقص المناعة البشرية/ الصحة) ؛ • أحكام للتعامل مع العنف القائم من حيث الجنس في آلية معالجة المظالم. • تحديث وتنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة. • التواصل من خلال أخصائي بيئي واجتماعي للمقاول عند إجراء أنشطة التوتير لضمان عدم لعب الأطفال في منطقة العمل؛ • يجب تمييز مواقع المشاريع بسياج وإشارات لمنع الأشخاص من دخول المواقع الخطرة؛
حيازة الأراضي والتهجير القسري والقيود المفروضة على استخدام الأراضي	• تحديث إطار إعادة التوطين إلى خطة (خطط) إعادة التوطين وتنفيذها. • تطوير خطط لاحقة و / أو خطط لاستعادة سبل العيش.

يتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية العامة لتوفير إطار عمل منطقي يمكن من خلاله تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحددة ومراقبتها. بالإضافة إلى ذلك، تحدد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية مسؤوليات الإجراءات لمختلف الجهات الفاعلة وتوفر إطاراً زمنياً يمكن من خلاله تنفيذ تدابير التخفيف والرصد. ستتضمن جميع مستندات العطاءات تدابير الإدارة البيئية والإجتماعية لضمان شمولية جميع العقود لخطط إدارة خاصة بالمشروع الفرعي ينفذها المقاولون والمقاولون الفرعيون.

إجراءات الإدارة البيئية والاجتماعية

سيبدأ إجراء الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع المقترح بتحديد المشاريع الفرعية متبوعة بالفحص الأساسي الاجتماعي والبيئي للمشاريع الفرعية. استنادًا إلى الفحص البيئي والاجتماعي، سيتم تحديث خطة الإدارة البيئية والاجتماعية العامة لتشمل القضايا البيئية والاجتماعية ذات الصلة. إذا تم التأكد من أن المشروع الفرعي لا يحتوي على قضايا حماية اجتماعية مهمة بما في ذلك فقدان الأرض أو الأصول أو مصادر الدخل، فسيتم إعداد تقرير ضمان اجتماعي يلخص نتائج الفحص. ومع ذلك، إذا حدد الفحص مشكلات الحماية الاجتماعية، فسيتم تحديث إطار اعادة التوطين لخطة عمل إعادة التوطين.

يخضع الفحص البيئي والاجتماعي (الملحق ٢) لكل مشروع فرعي و خطة عمل إعادة التوطين/ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي حيثما كان ذلك مطلوبًا، للمراجعة والموافقة من قبل البنك كلّما طُلب ذلك، ستزود سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية البنك بنسخ من نماذج الفحص البيئي والاجتماعي المملوءة لجميع المشاريع الفرعية التي ستنفذها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.

من أجل الدمج الفعال للمعايير البيئية والاجتماعية في تنفيذ المشروع ، سيحتاج المقاول إلى اعتماد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية هذه وإعداد خطة شاملة لبيئة البناء والإدارة الاجتماعية والتي ستوفر نقطة مرجعية رئيسية للامتثال. كما سيتبنى الإشراف البيئي خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للبناء.

ستكون سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مسؤولة عن مراقبة التنفيذ الشامل لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية لجميع المشروعات الفرعية. على وجه الخصوص، سيقوم مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية بالآتي:

١. مراقبة تنفيذ تدابير التخفيف والأداء البيئي والاجتماعي للمقاولين،

٢. مراقبة تدريب موظفي المشروع والشركاء المنفذين والمقاولين (قائمة الأشخاص والتواريخ والأماكن).

سيعد المسؤول البيئي والاجتماعي أيضا:

١. تقارير ربع سنوية تلخص نتائج المراقبة، بحيث يتم تضمينها في التقارير الفصلية للمشروع إلى البنك الدولي،

٢. التقارير التي تقوم بتجميع وتحليل نتائج الرصد قبل بعثات دعم التنفيذ المنتظمة التي يقوم بها البنك الدولي مع سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية ،

٣. تقييم سنوي لجميع نتائج المراقبة البيئية والاجتماعية، والتي سيتم تقديمها إلى البنك الدولي كجزء من التقارير الشاملة لتنفيذ المشروع.

سيتم تدريب موظفي وحدة ادارة المشاريع التابعة لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية و شركة نقل الكهرباء الفلسطينية و شركات التوزيع على قضايا التوعية المتعلقة بالإدارة البيئية والسياسات والتنظيم والتقييم البيئي وأنشطة المراقبة المتعلقة بمشاريع الطاقة وكذلك تسجيل وحل أي مسائل تظلم تتعلق بتنفيذ مشروع.

تم تقدير تكلفة تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المتعلقة بتوظيف وتدريب موظفي الحماية البيئية والاجتماعية، والمستفيدين وتدريب أصحاب المصلحة، وندوات التوجيه البيئي للمقاولين، ومكافأة المستشار المحلي الخارجي لإجراء مراقبة خارجية لعملية إعادة التوطين لدعم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. تقدر الميزانية الإرشادية المرتبطة بتنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي ورصد المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروع بمبلغ ٥٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. التكلفة الإرشادية الأخرى المتعلقة بتنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة وإعادة التوطين المتوقعة متوفرة في مستندات خطة مشاركة أصحاب المصلحة وإطار إعادة التوطين.

المشاورات العامة وخطة إشراك أصحاب المصلحة

أعدت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية خطة إشراك أصحاب المصلحة بما يتناسب مع طبيعة وحجم تأثيرات المشروع ومخاطره وسيتم تحديثها من وقت لآخر. تم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في خطة إشراك أصحاب المصلحة وتم تحديد الحاجة إلى مشاركتهم طوال دورة المشروع. تقوم وثيقة خطة مشاركة أصحاب المصلحة بتفصيل المتطلبات المفصلة لإشراك أصحاب المصلحة في المشروع أثناء إعداد وتنفيذ و تقييم الأثر البيئي والاجتماعي/ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة عمل إعادة التوطين. كما تم تفصيل آلية التظلم الخاصة بالمشروع في القسم الخاص بآلية معالجة المظالم أدناه.

تم إجراء العديد من المشاورات خلال شهري أيلول وتشرين الأول من العام ٢٠١٩ لإعداد مستندات الإطار البيئي والاجتماعي، بما في ذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة مشاركة أصحاب المصلحة. أجريت أنشطة إشراك أصحاب المصلحة في مختلف المناطق والبلديات ومع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. أجريت مشاورات ومشاركات مع قرية ياصيد ومنطقة المعرجات وأربعة مجتمعات أخرى بما في ذلك قلقيلية و الفندقومية وصرّة وعورتا وتم تلخيصها في وثيقة خطة مشاركة أصحاب المصلحة المنفصلة. أثناء جلسات التشاور، أتم إبلاغ المجتمعات أن نظام وآلية معالجة المظالم سيكون متاحًا لهم قبل مرحلة التنفيذ لتقديم الشكاوى والمخاوف المتعلقة بأنشطة المشروع. يتوفر ملخص عن أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة المختلفة التي حدثت حتى الآن ووصف تفصيلي لأنشطة مشاركة أصحاب المصلحة لكل مكون في وثيقة خطة اشراك أصحاب المصلحة.

سيتم تحديث خطة إشراك أصحاب المصلحة بمجرد تحديد المواقع الدقيقة للمشاريع الفرعية وسيتم إشراك موظف الحماية البيئية والاجتماعية خلال المشروع للاتصال بأصحاب المصلحة المحليين والمجتمع المتأثر بالمشروع.

تم إعداد إطار إعادة التوطين من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية لتحديد الأشخاص المتضررين من المشروع، وأنواع الآثار، واستراتيجيات التعويض و / أو استعادة الخسائر المحتملة للأفراد والشركات. تم إعداد ذلك في وثيقة منفصلة وسيتم استخدامه كأساس لإعداد خطة عمل محددة لإعادة التوطين بمجرد الانتهاء من التصميمات وتحديد المواقع الدقيقة. يحدد إطار إعادة التوطين السياسات والمبادئ والترتيبات المؤسسية والجداول الزمنية والميزانيات الإرشادية التي ستهتم بإعادة التوطين المتوقعة لمكونات المشروع المختلفة. تتضمن هذه الترتيبات التأكد من أن هناك عملية منهجية لتنفيذ خطة تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة والتي تضمن مشاركة المستفيدين المستمرة، وإشراك المؤسسات وأصحاب المصلحة المعنيين، والالتزام بمتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي، لا سيما المعيارين الخامس والعاشر، والإجراءات والمتطلبات الوطنية، وتحديد الخطوط العريضة للاستحقاقات والتعويضات للأشخاص المتضررين.

لأغراض هذا الإطار البيئي والاجتماعي، يشير مصطلح "المرافق المرتبطة" إلى المنشآت أو الأنشطة التي لا يتم تمويلها كجزء من المشروع وهي:

(أ) ترتبط ارتباطًا مباشرًا وهامًا بالمشروع؛

(ب) نُفذّت أو خُطّط لتنفيذها بالتزامن مع المشروع؛ و

(ج) ضرورية ليكون المشروع قابلاً للتطبيق ولن يتم بناء المشروع أو توسيعه أو إجراؤه في حالة عدم وجودها.

لم تكن هناك مرافق مرتبطة محددة في وقت إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا. إذا تم تحديد أي مرفق مرتبط أثناء التعريف التدريجي لمكونات البرنامج، فسيخضع للفحص من أجل تحديد الثغرات التي يتعين معالجتها بموجب الصكوك البيئية والاجتماعية.

ستشمل عملية الفرز إجراء زيارات ميدانية ومقابلات مع المشغلين لمناقشة أنشطة المراقبة التي يقوم بها موظفو العملية والتزامهم ببرنامج الرصد المنصوص عليه في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع. ستشمل عملية الفرز أيضًا التشاور المباشر مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين سيعملون مع سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية ومسؤولين من إدارة المنطقة في الموقع للتحقق من الأصول المتأثرة ومناقشة وضعهم الاجتماعي الاقتصادي. قبل بدء العملية، سيتم إعلام الأشخاص المتأثرين بالمشروع بالكتابة أو شفوياً لضمان حقوقهم وسيتم

استشارتهم خلال عملية إعادة التوطين. سيشمل ذلك مشاركة نسخة من إجراءات تعويض التظلم ومصفوفة الاستحقاق.

آلية تعويض المظالم

وفقًا لمتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي العاشر للبنك الدولي، ولضمان مراعاة احتياجات الفئات المحرومة أو الضعيفة، وأن يتم الوصول إليهم، ستعتمد سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية عدة آليات؛ مثل نشر جميع المعلومات حول المشروع باللغة العربية، وعقد ورش عمل أو اجتماعات في مكان مناسب يسهل للنساء الوصول اليه، وتوفير التسهيلات اللازمة في الاجتماعات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى إجراء زيارات للعائلات البدوية. علاوة على ذلك، عند تصميم آلية التظلم، ستأخذ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في الاعتبار مدى توفر المصادر اللازمة للفئات الضعيفة لإبداء الرأي، أو إرسال الشكاوى؛ على سبيل المثال، إذا لم يكن خيار الإنترنت متاحًا للنساء في القرى، فإن وحدات إدارة المشروع في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية ستزودهن بخيارات بديلة مثل رقم هاتف لآلية تعويض المظالم. سيتم الإعلان عنها بشكل عام من خلال آليات معروفة لجميع الفئات المتأثرة بالمشروع تتيح لهم تقديم الشكاوي وضمان حل عادل ومناسب وشامل لمشاكلهم.

بالإضافة إلى ذلك، ستكون سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مسؤولة عن أي شكوى يتم الإبلاغ عنها من المجتمعات والعمال فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية من خلال تنفيذ أنشطة المشروع. سيتم إستخدام آلية تعويض المظالم أيضًا للشكاوى المتعلقة بجوانب إعادة التوطين أيضًا.

١. مقدمة

خلفية

خلال العقدين الماضيين، تحسنت عمليات إصلاح قطاع الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عزز هذا قطاع الطاقة من نظام قائم على البلديات المجزأة إلى نموذج قطاعي أكثر كفاءة. تأسست سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في عام ١٩٩٥، وبينما بدأت الجهود الرامية إلى دمج القطاع في شركات توزيع الكهرباء في وقت مبكر من عام ١٩٩٧، تم إنشاء المجلس الفلسطيني لتنظيم قطاع الكهرباء في عام ٢٠٠٩. تم إنشاء شركة نقل الكهرباء الفلسطينية في عام ٢٠١٣، باعتبارها "مشتر وحيد ونظام تشغيل ناقل للحركة" لتحقيق التماسك في هذا القطاع. كمؤسسات جديدة نسبيًا، هناك حاجة مستمرة إلى دعم مستمر لمساعدتها على تقديم خدمات أكثر تماسكًا وموثوقية وكفاءة. يظل قطاعا الكهرباء الفلسطيني والإسرائيلي متشابكين بعمق مع الواردات الإسرائيلية التي تمثل حوالي ٩٥ في المائة من إمدادات الكهرباء في الضفة الغربية وأكثر من النصف في غزة.

يتماشى النهج البرامجي متعدد المراحل المقترح استراتيجياً مع استراتيجية المساعدة الحالية لمجموعة البنك الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة (FY18-21)، والتي تسلط الضوء على تعزيز بيئة للنمو الديناميكي والشامل للقطاع الخاص لخلق فرص العمل، وتعزيز مسؤولية المؤسسات وقدرتها. يدعم النهج البرامجي متعدد المراحل المقترح هذا النتائج الثلاثة المقترحة مباشرة، مع التركيز بشكل خاص على تهيئة الظروف التي تحفز القطاع الخاص وتخفف في الوقت نفسه من المخاطر التي تواجهها أثناء الاستثمار في بيئة هشة وغير مؤكدة. بدأت استراتيجية المساعدة في إنشاء مرفق تحسين القطاع الخاص، والذي سيتم استخدامه لتوفير دعم الضمان لمنتجي الطاقة المستقلين الصغار والكبار.

يتوافق النهج البرامجي متعدد المراحل المقترح مع تحديث الاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٩ في ثلاثة جوانب مهمة. أولاً، يسعى النهج البرامجي متعدد المراحل المقترح إلى بناء قطاع كهرباء حديث وفعال وتمكين النمو بقيادة القطاع الخاص. ثانياً، يساهم النهج البرامجي متعدد المراحل المقترح في تعزيز التعاون الإقليمي، من خلال دعم الترابط الإقليمي وتحسين تجارة الطاقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والأردن، مع إمكانية دعم استئناف تجارة الطاقة مع مصر. ثالثًا، ينتج عن النهج البرامجي متعدد المراحل المقترح بشكل مباشر زيادة حصة الطاقة المتجددة، وبالتالي يساهم في استراتيجيات تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والضفة الغربية وقطاع غزة.

١.١ السياق القطاعي والمؤسسي

على مدار العقدين الماضيين، تم تحسين قطاع الطاقة الفلسطيني وتأسيسه من نظام مجزّء قائم على البلديات إلى نموذج أكثر كفاءة للمشتري الفردي. قامت الإصلاحات بتوحيد خدمات توزيع الكهرباء للعديد من البلديات والمجالس القروية المجزأة في شركات توزيع أكبر لتحقيق الاستفادة إقتصاديا. يوجد حاليًا ست شركات توزيع (خمسة في الضفة الغربية وواحدة في غزة). ومع ذلك، فإن ما عدده ١٥٠ من البلديات والمجالس القروية لم تنقل خدمات الكهرباء الخاصة بهم إلى شركات التوزيع لأنهم يستخدمون عائدات فواتير الكهرباء لدعم الخدمات البلدية الأخرى. في عام ٢٠٠٩، أُنشئ مجلس تنظيم الكهرباء الفلسطيني بتفويض لتنظيم ومراقبة قطاع الطاقة. وفي عام ٢٠١٣ تأسست شركة نقل الكهرباء الفلسطينية المحدودة لتكون المشتري الوحيد ومشغل نظام النقل لقطاع الطاقة الفلسطيني.

تعد الاستدامة المالية أمرًا ضروريًا لقطاع الطاقة للاستثمار في التحسين المستمر في تقديم الخدمات ولتصبح جديرة بالائتمان لجذب اهتمام القطاع الخاص. وهذا يتطلب انضباط الدفع عبر القطاع. لسنوات، كان يتم دعم غير دافعي الكهرباء من خلال آلية تعرف باسم "الإقراض الصافي"، والتي تسمح للشركة الإسرائيلية للكهرباء باسترداد الرسوم غير المدفوعة من إيرادات الضرائب التي تجمعها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن السلطة الفلسطينية. في أيلول ٢٠١٦، دخلت السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في اتفاق لتسوية ديون قطاع الكهرباء السابقة. هذا ما مهد الطريق لاتفاقية شراء الطاقة المؤقتة في تموز ٢٠١٧ والتي عززت دور شركة نقل الكهرباء الفلسطينية. كان من المتوقع أن يتبع ذلك اتفاقية شراء طاقة طويلة الأمد بين شركة الكهرباء الإسرائيلية وشركة نقل الكهرباء الفلسطينية من شأنها أن توفر التماسك والإستفادة الإقتصادية التي تشتد الحاجة إليها للقطاع. تمت تهيئة إطار اتفاقية شراء الطاقة الشامل في أيار ٢٠١٨. يستمر التفاوض حول اتفاقية شراء الطاقة بين شركة الكهرباء الإسرائيلية و شركة نقل الكهرباء الفلسطينية، ويتم التفاوض فيها على العديد من القضايا الجديدة، مثل شرط إتفاقية إطار التشغيل بين شركة نقل الكهرباء الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية. ومن المتوقع أن يتسبب هذا في مزيد من التأخير. ومع ذلك، تستعد شركة نقل الكهرباء الفلسطينية لتولي المسؤوليات، بمجرد توقيع اتفاقية شراء الطاقة.

بالنظر إلى هذه الخلفية، يسعى مشروع تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة (P170928) المقترح إلى تحسين كفاءة قطاع الكهرباء الفلسطيني وتحسين أمن الطاقة من خلال مجموعة مختارة بعناية من الإجراءات على طول سلسلة إمدادات الطاقة الفلسطينية، من التوليد والتوزيع والنقل إلى التنظيم. نظرًا لأن البنك الدولي يوفر التمويل الأساسي لتنفيذ المشروع، فإن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا سيشرح ضرورة إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وإجراءات إدارة العمل، وخطة إشراك أصحاب المصلحة وإطار إعادة التوطين / خطة العمل) وفقًا للإطار البيئي والاجتماعي الجديد للبنك الدولي لكل مكون من مكونات المشروع

(http://pubdocs.worldbank.org/en/837721522762050108/Enviromental-and-Social-Framework.pdf).

٢.١ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

يوفر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية دليلًا تقنيًا يوميًا للتأكد من تنفيذ المكونات الفرعية لمشروع تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة بطريقة مسؤولة بيئيًا واجتماعيًا. يوفر أيضا إرشادات لفحص المنشآت ضد المخاطر البيئية والاجتماعية. بناءً على نتائج تحديد المخاطر وتقييمها.

الأهداف الرئيسية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا تتمثل في شقين:

- وضع البروتوكول اللازم لتقييم الآثار البيئية المحتملة قبل وأثناء تنفيذ المشروع الفرعي؛ و
- دمج نظام لرصد الآثار البيئية والاجتماعية، وحماية ضد إعادة التوطين القسري.

٢. الإطار القانوني والإداري للسياسة

١.٢ السياسات والقوانين واللوائح البيئية الوطنية

عملت السلطة الفلسطينية منذ إنشائها في عام ١٩٩٤ على تحسين البيئة الفلسطينية والسعي لتحقيق التنمية المستدامة. كما تم تطوير القوانين والتشريعات والمصادقة عليها لتنظيم وإدارة مختلف القطاعات مثل البيئة والمياه

والصرف الصحي وتخطيط استخدام الأراضي، وما إلى ذلك. في هذا الاتجاه، يؤكد الدستور الفلسطيني على أن البيئة حق إنساني أساسي و أثبتت ذلك القوانين واللوائح التالية.

١.١٢ قانون البيئة الفلسطيني (PEL)

القانون رقم ٧ لعام ١٩٩٩ للأهداف التالية:

- حماية البيئة من جميع أنواع التلوث وأنواعه؛
- حماية الصحة العامة والرفاه الاجتماعي؛
- دمج حماية الموارد البيئية في جميع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة لحماية حقوق الأجيال المقبلة؛
- الحفاظ على المناطق الحساسة بيئيا، وحماية التنوع البيولوجي، وإعادة تعمير المناطق المتضررة بيئيا؛
- تشجيع جمع ونشر المعلومات البيئية وزيادة الوعي العام بالقضايا البيئية.

تنص المادتان ١٢ و ١٣ من قانون البيئة الفلسطيني على التخلص من المواد الخطرة، مثل الألواح الشمسية وبطاريات التخزين، فقط بعد موافقة الوزارة، بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة. علاوة على ذلك، يلزم ترخيص خاص من الوزارة لاستيراد المواد الخطرة، ويمكن تضمينها في الألواح الشمسية والبطاريات. تخول المادة ٤٥ سلطة جودة البيئة وضع معايير لدراسات تقييم الأثر البيئي وإعداد القواعد والإجراءات ذات الصلة لهذه الدراسات.

يتطلب قانون البيئة الفلسطيني كذلك من سلطة جودة البيئة التعاون مع السلطات المختصة لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة بشأن التأثير البيئي. تكون سلطة جودة البيئة مسؤولة أيضا عن مراقبة الامتثال للمواصفات والمعايير والتعليمات المعتمدة لحماية البيئة والموارد الحيوية. يخوّل القانون كذلك مفتشي سلطة جودة البيئة والمفتشين المعينين الآخرين بتسجيل المخالفات البيئية والجرائم التي قد تحدث وتنتهك هذا القانون. يجب أن يتمتع مفتشو سلطة جودة البيئة أيضًا، بالتعاون مع الإدارات والهيئات المختصة، بحق الدخول إلى المنشآت بغرض: تفتيشها، أخذ العينات، إجراء القياسات، والتأكد من تطبيق معايير وشروط حماية البيئة. والوقاية من التلوث.

كما أن الوزارة مخولة بالتوقف، لمدة لا تزيد عن أسبوعين، عن أي أعمال مشروع قد تشكل خطراً جسيماً على البيئة. لا يمكن تمديد وقف الإيقاف إلا بأمر قضائي من المحكمة المختصة.

٢.١٢ سياسة التقييم البيئي الفلسطيني

تهدف سياسة التقييم البيئي الفلسطينية، المعتمدة بموجب القرار رقم: ٢٣-٢٧/٤/٢٠٠٠، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان أن أنشطة التنمية تؤدي إلى تحسين مستوى الحياة، دون التأثير سلبًا على القيم الاجتماعية والثقافية والتاريخية للناس؛
- الحفاظ على البيئة الطبيعية؛
- الحفاظ على التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية والاستخدام المستدام للمصادر الطبيعية؛
- تجنب الأضرار البيئية التي لا رجعة فيها وتقليل الأضرار البيئية المعكوسة الناجمة عن أنشطة التنمية.

تطبق سلطة جودة البيئة عملية الفرز التالية المعرفة من سياسة التقييم البيئي الفلسطيني بناءً على متطلبات خطط استخدام الأراضي ذات الصلة، لتحديد ما إذا كان تقرير التقييم البيئي الأولي أو تقرير تقييم الأثر البيئي مطلوبًا. تحدد عملية الفحص ما إذا كان المشروع من المحتمل أن:

- يستخدام مورد طبيعي بطريقة تحد من الاستخدامات الأخرى لهذا المورد؛
- يشرد الناس أو المجتمعات؛
- يحدد أماكن الناس في المناطق الحساسة بيئياً أو بالقرب منها مثل المحميات الطبيعية أو الأراضي الرطبة أو المواقع الأثرية والثقافية المسجلة؛
- يولد مستويات غير مقبولة من التأثير البيئي؛
- يخلق حالة من القلق العام. أو
- يتطلب كذلك، أنشطة التطوير ذات الصلة التي قد تسبب تأثيرات بيئية كبيرة.

التقييم الخارجي المستقل مخصص للمشاريع التي تكون فيها الآثار البيئية غير مؤكدة، أو حيث يجب ضمان الامتثال للّوائح البيئية. يتم تقييم الأثر البيئي للمشاريع، والتي من المحتمل أن يكون لها آثار بيئية كبيرة. قد يحدد التقييم الخارجي المستقل ما إذا كان سيتم إجراء تقييم الأثر البيئي أم لا.

٣.١٢ قانون الصحة العامة

الوثيقتان اللتان تشملان الإطار القانوني للرعاية الصحية في لسلطة الوطنية الفلسطينية هما الدستور الفلسطيني لعام ٢٠٠٣ وقانون الصحة العامة لعام ٢٠٠٤. يتطلب قانون الصحة العامة من وزارة الصحة تقديم أنواع معينة من الخدمات الصحية للفلسطينيين بما في ذلك: تأمين السلامة البيئية والمائية، والبنية التحتية للصحة العامة.

٤.١٢ القوانين واللوائح المتعلقة بإعادة التوطين ومصادرة الأراضي وإعادة التوطين القسري

وفقًا للقانون رقم ٢٤لسنة ١٩٤٣ المعدل بموجب القانون رقم ٢ لعام ١٩٥٣ بشأن "مصادرة الأراضي للمشاريع العامة" وبمادتيه (٣) و (٢١)، يمكن للحكومة مصادرة ما يصل إلى ٢٥٪ من أي أرض مملوكة ملكية خاصة لأسباب المصلحة العامة دون تعويض أصحابها. يتم إجراء استثناءات للمالكين الذين يثبتون أنهم تضرروا إلى حد كبير بسبب مصادرة الأراضي هذه. ومع ذلك، يحق للمالكين تعويض جميع المحاصيل والأشجار والمباني والهياكل الثابتة على مساحة ٢٥٪ من الأراضي المصادرة.

في حالة احتياج الحكومة إلى قطعة الأرض بالكامل، يتم إجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق مع المالكين. ومع ذلك، في حالة الاحتياج الى مصادرة الأراضي لمشروع محدد يخدم المصلحة العامة، يحق للحكومة الاستيلاء على الأرض فورًا وبدء مفاوضات التعويض مع أصحاب الأرض/ مستخدميها (القانون ٢ /١٩٥٣، المادة (١٢)).

٢.٢ الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي / المعايير البيئية والاجتماعية (ESS)

يحدد الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي التزام البنك الدولي بالتنمية المستدامة، من خلال سياسة البنك ومجموعة من المعايير البيئية والاجتماعية المصممة لدعم مشاريع المقترضين، بهدف إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

هناك عشرة معايير بيئية واجتماعية، هي:

١. المعيار البيئي والاجتماعي الأول: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.

٢. المعيار البيئي والاجتماعي الثاني: ظروف العمل والعمال.

٣. المعيار البيئي والاجتماعي الثالث: كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارتها.

٤. المعيار البيئي والاجتماعي الرابع: صحة وسلامة المجتمع.

٥. المعيار البيئي والاجتماعي الخامس: الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري.

٦. المعيار البيئي والاجتماعي السادس: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.

٧. المعيار البيئي والاجتماعي السابع: الشعوب الأصلية / المجتمعات الأفريقية التقليدية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى المحرومة تاريخياً.

٨. المعيار البيئي والاجتماعي الثامن: التراث الثقافي.

٩. المعيار البيئي والاجتماعي التاسع: الوسطاء الماليون.

١٠. المعيار البيئي والاجتماعي العاشر: إشراك أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات.

للحصول على قائمة وتفاصيل كاملة عن المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي، يرجى الاطلاع على الرابط التالي: (http://pubdocs.worldbank.org/en/837721522762050108/Environmental-and-Social-Framework.pdf).

ويرد في الملحق الأول مقارنة بين المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والقوانين الوطنية الفلسطينية.

توفر القوانين الفلسطينية الوطنية متطلبات وإرشادات أقل شمولاً بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية من المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي. وبالتالي، سيتم تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية (EES) للبنك الدولي على المشروع لضمان السلامة البيئية والاجتماعية للمشروعات، بالإضافة إلى دمج الجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع في عملية صنع القرار.

٣ مكونات المشروع وأنشطة المشروع الفرعي الرئيسية

١٣ مكونات المشروع

يتألف المشروع من المكونات الأربعة التالية:

١.١٣المكون الأول: تحسين البنية التحتية لنقاط الربط الكهربائية الإقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ستقود سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية الأنشطة في إطار هذا المكون بالتنسيق مع شركة نقل الكهرباء الفلسطينية والتركيز على البنية التحتية للنقل والربط البيني.

المكون ١,١: إعادة تأهيل نقاط الربط بين شركة النقل الفلسطينية وشركة الكهرباء الإسرائيلية

سيشمل هذا المكوّن إعادة تأهيل أكثر من ١٧٠نقطة ربط كهربائية بين شركة النقل الفلسطينية وشركة الكهرباء الإسرائيلية بناءً على أربع فئات وفقًا لقيمة الجهد ومصدر خطوط الجهد المتوسط. حيث سيتم تطوير نقاط ربط الجهد المنخفض إلى نقاط ربط جهد متوسط. سيشمل نطاق هذا المكوّن تزويد مفاتيح فصل خارجية ومفاتيح الفصل والوصل التلقائية وأيضا لوحات القياس. في بعض الحالات، سيتم إعادة تأهيل غرفة القياس أو سيتم بناؤها حديثًا. من المتوقع أن تقوم شركة نقل الكهرباء الفلسطينية بتنفيذ جزء من العمل من قبل كادرها الفني و بعض المقاولون.

يتضمن هذا المكون أيضًا إعادة تأهيل محطة تحويل ترقوميا فرعية وأيضا بناء خطوط الجهد المتوسط وأعمال البنية التحتية بين أريحا ورام الله لتفريغ الطاقة المستوردة من الأردن وبين طوباس ونابلس لتقليل العجز في الكهرباء في نابلس.

بسبب الوضع المذكور سابقًا لنقاط الاتصال هذه، هناك حوالي ١٨ ٪ من التكاليف الإضافية الناتجة عن الخسائر التقنية. يتم تقسيم قوائم نقاط الربط التي سيتم إعادة تأهيلها إلى أربع فئات بناءً على حجم التدخلات المطلوبة. يمكن تحديد هذه الفئات على النحو التالي:

- الفئة الأولى: نقطة ربط الجهد المتوسط التي يتم توفيرها مباشرة من محطة شركة نقل الكهرباء الفلسطينية.
- الفئة الثانية: نقطة ربط الجهد المنخفض: سيتم تطويرها إلى نقطة ربط الجهد المتوسط الذي يتم توفيره مباشرة من محطة شركة نقل الكهرباء الفلسطينية. هناك حاجة إلى مفتاح خارجي، مفتاح فصل ووصل اوتوماتيكي ولوحة القياس (محولات التيار والجهد ومقاييس الطاقة) التي تحتاجها هذه النقطة.
- الفئة الثالثة: نقطة ربط الجهد المتوسط التي يتم توفيرها من خلال شركة نقل الكهرباء الفلسطينية من شبكة شركة الكهرباء الاسرائيلية.
- الفئة الرّابعة: نقطة ربط الجهد المنخفض سيتم تطويرها إلى نقطة اتصال الجهد المتوسط ويتم إمدادها من خلال شركة نقل الكهرباء الفلسطينية من شبكة شركة الكهرباء الاسرائيلية. تحتاج هذه النقاط إلى مفتاح فصل خارجي وبناء يحتوي على (غرفة القياس الخاصة بشركة الكهرباء الاسرائيلية، غرفة القياس الخاصّة بشركة نقل الكهرباء الفلسطينية والمفاتيح الكهربائية للعملاء) وفقا لمتطلبات شركة الكهرباء الاسرائيلية ومفتاح فصل خارجي ومفتاح فصل ووصل اوتوماتيكي. يوضح الشكلان ١ و ٢ الرسم التوضيحي للفئات الأولى - الرّابعة.

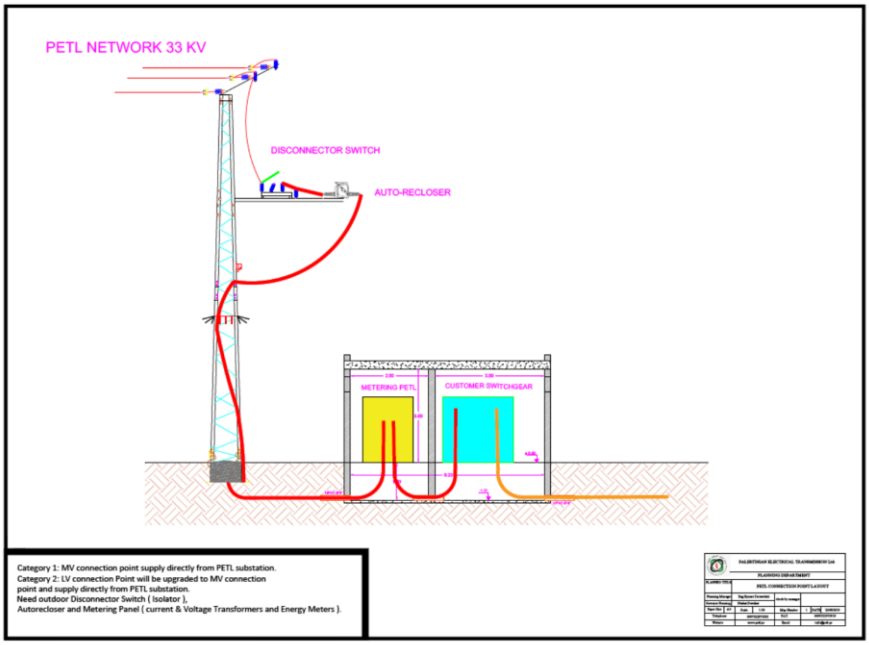

رسم توضيحي ١: توضيح للفئات (الأولى والثانية)

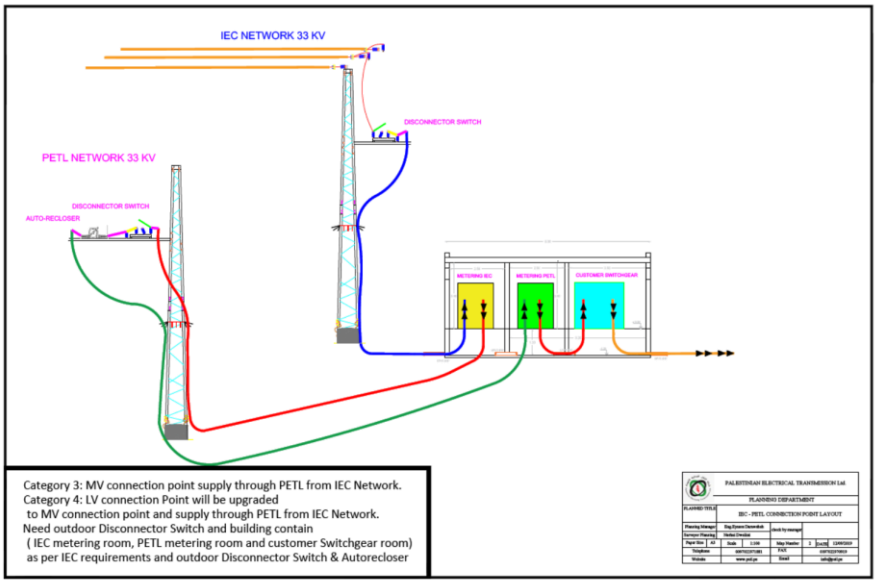

رسم توضيحي ٢: توضيح للفئات (الثالثة والرّابعة)

المكون الفرعي ٢.١: تحديث خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتمكين إمدادات الكهرباء الإضافية.

شركات التوزيع التي تغطي المجالات المذكورة هي شركة توزيع كهرباء الشمال و شركة كهرباء محافظة طوباس و شركة كهرباء الجنوب و شركة كهرباء الخليل و شركة توزيع كهرباء محافظة غزة. يتم توفير المصدر الرئيسي للكهرباء بواسطة شركة الكهرباء الاسرائيلية عبر نقاط الربط الموزعة (أكثر من ٥٠ نقطة) شاملة لنقاط ربط الجهد المتوسط والمنخفض. تواجه شركات التوزيع الخمس عجزا في التغذية، والذي ينعكس في جداول الحصص التموينية للمستخدمين النهائيين. تستخدم مولدات الديزل لتغطية العجز بتكاليف تشغيلية مرتفعة مدعومة جزئيًا من السلطة

الفلسطينية. يتمثل هدف هذا المكون الفرعي في تغطية الاحتياجات العاجلة لشركات التوزيع من أجل مواجهة العجز في إمدادات الكهرباء. بناءً على الفحص الأولي، التدخلات المحتملة هي:

- استبدال الخطوط الكهربائية الهوائية بكوابل تحت الأرض في المناطق السكنية.
- تركيب منظّمات الجهد على نقاط الربط مع الفولتية غير المستقرة.
- زيادة الايرادات عن طريق تطوير بعض نقاط ربط الجهد المنخفض إلى الجهد المتوسط ودمج الشبكات الصغيرة في واحدة.
- استبدال خطوط الجهد المتوسط بموصلات أكبر لزيادة السعة.
- استبدال المحولات بمحولات لها سعات أعلى.

ومع ذلك، سوف يتم تركيب خط كهربائي هوائي واحد فقط للجهد المتوسط.

تم تصميم الخط المقترح بناءً على احتياجات شركة كهرباء الجنوب و شركة كهرباء محافظة طوباس. اقترحت الشركات أولاً أن يمتد الخط إلى جانب الطريق الذي يربط قرية سيريس بقرية ياصيد، إلا أن التفتيش على الطريق أظهر أن بنيتها التحتية السيئة غير صالحة للمشروع. اقترحت الشركات فيما بعد تمديد خط النقل على طول طريق الفارعة - ياصيد. ومع ذلك، فإن حرم الطريق هو ستة أمتار، وتوجد خطة مقترحة لتوسيعه إلى ٢٠ مترا (لم تتم الموافقة عليها بعد). قام مستشار شركة كهرباء محافظة طوباس الذي صمم خط النقل بتزويد المستشار بمسار خط مؤقت موضح في الشكل ٣. حيث أن ٣٣٪ من المنطقة المحيطة بخط النقل ذات قيمة زراعية متوسطة في حين أن المساحة المتبقية ذات قيمة زراعية منخفضة. تقع المنطقة بأكملها في المنطقة (أ) من الضفة الغربية التي تقع تحت الإدارة الكاملة للسلطة الفلسطينية. تعود ملكية قطع الأرض إلى جانب خط النقل بشكل أساسي لعشيرتي المشاقي والظاهر من قرية ياصيد. تُظهر الصور أدناه القطع الأرضية بجانب خط النقل المقترح مع قائمة بأصحابها.

رسم توضيحي ٣: خط النقل المقترح

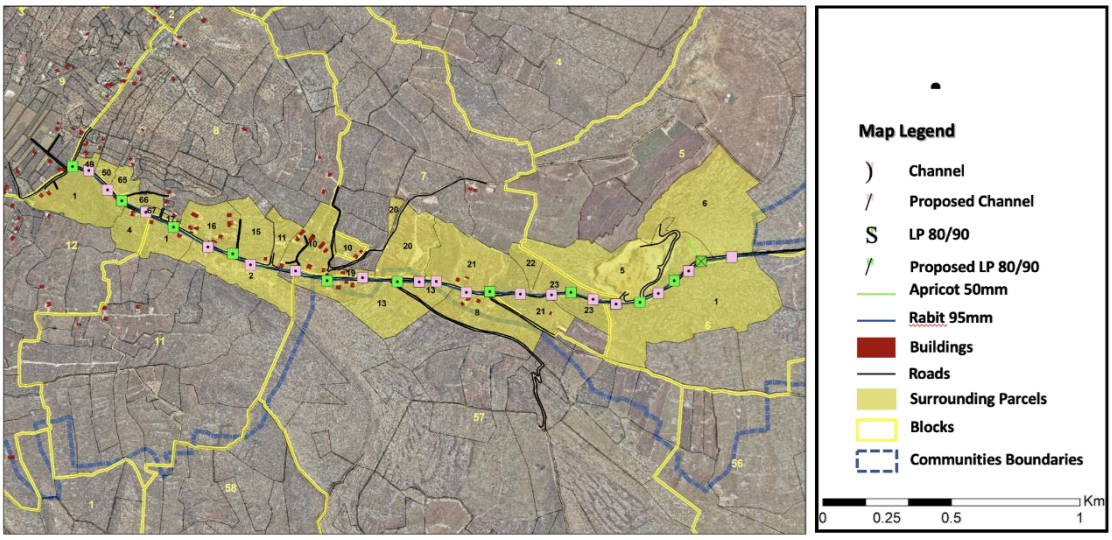

رسم توضيحي ٤: قطع الأراضي بجانب خط النقل المقترح

تقع قرية ياصيد على بعد ١٥كم شمال شرق مدينة نابلس. وفقًا للمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، بلغ عدد سكان البلدة ٢,٥٨٠ في منتصف عام ٢٠١٩. من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ٢,٦٨١ نسمة في منتصف عام ٢٠٢١. كشفت جلسة المشاورة العامة مع سكان القرية وأعضاء مجلس القرية أنها تفتقر إلى عدد من الخدمات الأساسية ومشاريع البنية التحتية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر خدمات التعليم والرعاية الصحية.

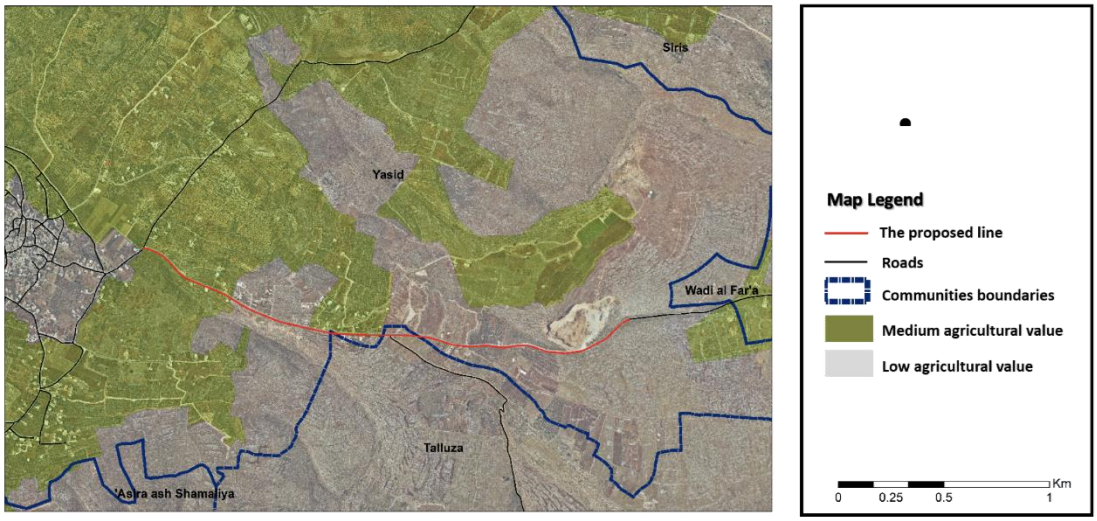

رسم توضيحي ٥ قرية ياصيد

المكون الفرعي ٣١: إعادة تأهيل محطة تحويل ترقوميا الفرعية

تعد محطة تحويل ترقوميا الفرعية واحدة من أربع محطات فرعية ٣٣/١٦١ بموجب عقد تسليم نقطة الربط من شركة الكهرباء الإسرائيلية لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. وجود هذه المحطات تحت سلطة شركة نقل الكهرباء الفلسطينية سيساعدها على بدء التشغيل بشكل صحيح. حيث يمكن تزويد المناطق الفلسطينية بالكهرباء الكافية وعالية الجودة ومعقولة التكلفة. نظرًا لأن الاتفاقية التجارية طويلة الأجل بين سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية و شركة الكهرباء الاسرائيلية لا تزال غير موقّعة بعد، فإن هذه المحطة الفرعية لا تزال تحت مسؤولية شركة الكهرباء الاسرائيلية بموجب شروط العقد. ومع ذلك، عندما لا يكون موظفو شركة الكهرباء الاسرائيلية في الموقع، سيكون أمان هذه المحطة الفرعية تحت مسؤولية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. لسوء الحظ، تعرضت المحطة الفرعية هذا العام إلى أعمال تخريب من قبل مجهولين. بما أن LTCA على وشك الإغلاق، فإن الحاجة إلى تغطية الأضرار الناتجة عن أعمال التخريب المذكورة أعلاه تعد ضرورة ملحة. والجدير بالذكر أن المنطقة الجنوبية من

الضفة الغربية تعاني من عجز في الكهرباء بسبب خطوط النقل القديمة في شركة الكهرباء الاسرائيلية وعدم القدرة على زيادة السعة التي توفرها شركة الكهرباء الاسرائيلية بسبب بنيتها التحتية القديمة والضعيفة، ناهيك عن عدم قدرتها على توفير المزيد من السعة ٣٣ كيلو فولت وقد تسبب هذا في عجز الكهرباء إلى جانب زيادة الكهرباء اللازمة من قبل المجتمعات الفلسطينية.

تقوم شركة نقل الكهرباء الفلسطينية حاليًا بتجميع مجموعة كاملة من المعلومات بما في ذلك التدخل الدقيق المطلوب القيام به من قبل شركة الكهرباء الاسرائيلية التي قامت بتنفيذ النطاق الأصلي. محطة تحويل ترقوميا الفرعية تُستخدم فقط لاستبدال المعدات داخل المبنى، دون الحاجة إلى أعمال أخرى. يجب إعادة التأهيل من قبل شركة الكهرباء الاسرائيلية. **(لا يوجد متطلبات بيئية وإجتماعية إضافية، حيث يُفترض أن المتطلبات قد تم تنفيذها بالفعل عن طريق البناء الأصلي).**

المكون الفرعي ٤.١: تصميم وبناء خط الجهد المتوسط والبنية التحتية بين أريحا ورام الله

إن "خط الجهد المتوسط الهوائي الواصل بين مدينتي أريحا رام الله" هو المكون الفرعي ٤.١ لمشروع تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة، والذي يهدف إلى تعزيز البنية التحتية لشبكة الكهرباء في المناطق الرئيسية في الضفة الغربية. من المقرر أن يسير الخط الهوائي ذو الجهد ٣٣ كيلو فولت لتوليد ٨٠ ميجاواط من الطاقة الكهربائية من مدينة أريحا إلى منطقة رام الله والمناطق المجاورة في الضفة الغربية. وفقًا للاتفاقية التي تم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية، ستتمكن محافظة أريحا الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من الضفة الغربية من استيراد كهرباء إضافية تبلغ حوالي ٨٠ ميجاواط من الأردن. تبلغ سعة الربط البيني الحالي مع الأردن ٢٠ ميجاواط ويتم تزويدها من خلال كابلات متوسطة الجهد تحت الأرض. تهدف الخطة إلى تعزيز السعة من خلال وضع وتركيب كابلات إضافية متوسطة الجهد تحت الأرض بين الأردن وأريحا. سيتم تنفيذ المشروع (أي المكون الفرعي ٤.١) وفقًا لترتيب عقد بناء والتصميم، والذي سيتيح إكمال المكون الفرعي بطريقة سريعة إلى جانب تحمل مسؤولية العقد من جانب طرف واحد. نظرًا لأن حرم الطريق المقترح يخضع لمراجعة سلطات الإدارة المدنية في إسرائيل، فإن حرم الطريق لا يزال غير محدد بشكل نهائي، وبالتالي فقد تم الاتفاق على إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الأولي لهذا المكون الفرعي. سيتم الانتهاء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الأولي هذا إلى نطاق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على نطاق واسع بمجرد أخذ موافقة الإدارة المدنية الاسرائيلية.

يقع الخط الهوائي المقترح بشكل أساسي في محافظة أريحا ويمتد حتى محافظة رام الله والبيرة. تبدأ منطقة المشروع في النويعمة شمال غرب مدينة أريحا وتنتهي في الطيبة شرق مدينتي رام الله والبيرة. تشمل المجتمعات التي سيخدمها المشروع المقترح مدن الطيبة ورامون ودير جرير ورام الله والبيرة. تقع منطقة المشروع في الجزء الشرقي من محافظة رام الله والبيرة وفي المنحدرات الشرقية من محافظة أريحا. تُظهر التضاريس في منطقة المشروع انخفاضًا مستمرًا في الارتفاع من حوالي ٦٣٠ مترًا فوق مستوى سطح البحر في الغرب إلى ١٢٠ مترًا تحت مستوى سطح البحر في الشرق.

٢.١٣ المكون الثاني: تحسين استدامة تقديم الخدمات (الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء الفلسطينية)

ستقود سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وكل من المراكز الستة في الضفة الغربية وقطاع غزة للأنشطة تحت هذا المكون. سيتم تنفيذ المكون الفرعي المتعلق بالمرافق الصحية من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بالتنسيق مع وزارة الصحة.

المكون الفرعي ١.٢: برنامج حماية الإيرادات (المرحلة ٢) في الضفة الغربية

المكون الفرعي ٢,٢: برنامج حماية الإيرادات (المرحلة ٢) في غزة

ستقود سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية و شركات التوزيع المعنية في الضفة الغربية وقطاع غزة أنشطة هذا المكون . يهدف هذا المكون إلى تحسين الأداء التشغيلي لشركات التوزيع بشكل مستمر. يتضمن برنامج حماية الايرادات العدادات الذكية لتحسين الفواتير والتحصيل من قطاع المستهلكين ذوي القيمة العالية. والتي تمثل أكبر استهلاك ومبيعات للكهرباء. تحت مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء، تغطي المرحلة الأولى من برنامج حماية الايرادات أفضل ١٥٠٠٠ عميل مسؤول عن ٢٣ بالمائة من إجمالي استهلاك الكهرباء عبر ستة شركات توزيع للكهرباء. في إطار المرحلة الأولى من مشروع تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة، سيتم تنفيذ المرحلة الثانية من

برنامج حماية الايرادات لتوسيع الهدف إلى ٣٠ في المائة من الاستهلاك الأكبر. قد يشمل ذلك التركيز على عملاء القطاع العام. ستحدد هذه المرحلة أيضًا حلولًا لـ:

١. معالجة المجتمعات الأكثر فقراً، والتي تشكل نسبة الـ ٣٠بالمائة من الاستهلاك المتدني، والتي يوجد فيها انتشار عالي لعدم الالتزام بالدفع،

٢. تقليل الخسائر غير الفنية (السرقة والعملاء غير المسجلين)؛

٣. تحسين الدفع وتشجيع الحفاظ على ذلك بين عملاء القطاع العام، والتي يتوقع تنفيذها في المراحل المستقبلية.

٣.١٣ المكون الثالث: تمكين مشاركة القطاع الخاص في الطاقة المتجددة

ستقود سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية الأنشطة في إطار هذا المكون، بالتنسيق مع شركات توزيع الكهرباء والوزارات المختصة والبنوك التجارية المحلية.

المكون الفرعي ١٣: تعزيز الشبكة وتطويرها لتمكين تفريغ الطاقة المتجددة بمشاريعها الكبيرة والصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة

١. مشاريع الطاقة الشمسية ذات الحجم الكبير: تعمل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، بدعم من المجتمع الدولي والقطاع الخاص، على الترويج بنشاط لمشاريع الطاقة الشمسية الكبيرة. تقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية/ شركة نقل الكهرباء الفلسطينية بإعداد معيار تحديد الأولويات/ الاختيار لتحديد المنشآت الشمسية التي تتطلب دعمًا فوريًا.

تتطلب محطة بني نعيم الكهروضوئية المستقبلية (٣٠ ميجاواط) إنشاء ٤ مغذيات صادرة بجهد ٣٣ كيلو فولت. تم تحديد المسارات الأربعة للمغذيات المحددة وهي تنتظر الحصول على موافقات من الإدارة المدنية الإسرائيلية حيث أن بعض الأقسام تعبر منطقة "ج". وهذا خارج نطاق هذه الدراسة لأنها ليست في المرحلة الأولى.

٢. مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة: في السنوات الأخيرة، شهدت الطاقة الشمسية الكهروضوئية المثبتة على أسطح البيوت تقدما غير مسبوق في بعض أجزاء الضفة الغربية. وقد نتج عن ذلك تشبع في بعض المناطق داخل شركات توزيع محددة مما تسبب في مخاوف الاستقرار المحتملة، الأمر الذي يتطلب تطوير الشبكات وتأمينها. تعمل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، بالتنسيق مع شركات التوزيع حاليًا على تحديد معايير تحديد الأولويات لهذا النشاط.

المكون الفرعي ٢٣: توسيع نطاق أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح لقطاع الصحة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الإسكان

١. التوسع في الصندوق الدوار لأنظمة الطاقة الكهروضوئية على سطح الشركات الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. سيؤدي هذا النشاط إلى توسيع الصندوق الدوار الذي يعمل حالياً في غزة لدعم الأعمال الصغيرة في الضفة الغربية.

٢. التوسع التجريبي لصندوق غزة المتجدد للطاقة الشمسية لأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح للأسر الفقيرة والضعيفة، بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية.

٣. دعم منحة توسيع نطاق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المرافق الصحية.

المكون الفرعي ٣,٣: تصميم وتجريب حساب دعم السيولة لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية ونظام الدفع

يهدف المشروع إلى تصميم وتطوير حساب دعم السيولة ونظام الدفع الذي يمكّن شركة نقل الكهرباء الفلسطينية من دعم مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق الخدمات، والتي يتم شراؤها بشكل تنافسي في الضفة الغربية وغزة بشرط قدرة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية / شركة نقل الكهرباء الفلسطينية على إنشاء نظام الدفع هذا خلال فترة محددة مسبقًا. خلال هذه المرحلة التجريبية، سيكون نظام الدفع مطلوبًا للتركيز على مقدمي خدمات الطاقة الشمسية الذين يتم شراؤهم بشكل تنافسي في الضفة الغربية وقطاع غزة. يمكن تصميم هذا الحساب لتمكين التوسع لمقدمي خدمات الإنترنت الآخرين في المستقبل.

توفر السلطة الفلسطينية دعما مخصصا للسيولة لتغطية العجز النقدي في قطاع الطاقة عن طريق السماح بالمقابلات المكلفة مقابل صافي الإقراض. فبدلاً من أن تقوم وزارة المالية الإسرائيلية بخصم فواتير الكهرباء من شركة الكهرباء

الإسرائيلية من صافي الإقراض، والذي يعد أكبر مصدر للدخل في السلطة الفلسطينية، تسعى السلطة الفلسطينية إلى دفع رسوم شركة نقل الكهرباء الفلسطينية/ شركات توزيع الكهرباء بشكل استباقي، والتي يمكنها بعد ذلك تسوية فواتير شركة الكهرباء الإسرائيلية بشكل صحيح، في الوقت المناسب. هذا أمر بالغ الأهمية لتقليل تراكم الديون المستمر ووقفه في نهاية المطاف.

٤.١٣ المكون الرّابع: المساعدة الفنية وبناء القدرات وإدارة المشاريع

ستمكّن المساعدة الفنية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية من تنظيم ورش العمل ودعم دراسات الجدوى وضمان الحوار الكافي وتبادل المعرفة داخل القطاع وبالتنسيق مع الوزارات التنفيذية الأخرى. سيدعم هذا المكون أيضًا إدارة المشروع بما في ذلك أنشطة الرصد والتقييم.

دراسات أولية طورت من إعادة تدوير البطاريات في غزة

حالياً، يُقدّر أن قطاع غزة لديه نصف مليون بطارية، من أنواع مختلفة (في المقام الأول، حمض الرصاص وهلام)، ٦ في التدوير. بالنظر إلى إمكانات الطاقة الشمسية الممتازة، ينشط سوق الطاقة الكهروضوئية في غزة ويستمر في النمو. نظرًا لأن الحدود الإسرائيلية تمنع نقل البطاريات من غزة إلى أي مكان خارجي، فإن إدارة نفايات البطاريات هذه تمثل حاجة ملحة وتنطوي على مخاوف صحية عامة. يوجد في قطاع غزة حوالي ١٥ مصنعًا صغيرًا (ورش) لإعادة تدوير البطاريات. ومع ذلك، فهم يواجهون أيضًا قيودًا على الاستيراد ويستخدمون عادةً عمليات أساسية للغاية، دون اعتبارات الجودة أو السلامة البيئية. سيدعم هذا النشاط ٢-٣مصانع صغيرة (ورش عمل) لتطوير عملياتهم وإعادة تجهيزها.

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية هي الوكالة المنفذة لتنفيذ مشروع تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة من خلال وحدة إدارة المشاريع الحالية داخل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، والتي تم إنشاؤها فقط لتنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي. ستكون سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مسؤوله عن متابعة تنفيذ الاعتبارات البيئية والاجتماعية المنصوص عليها في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، التقييم الأولي للأثر البيئي والاجتماعي، إطار إعادة التوطين، وخطة عمل إعادة التوطين، وخطة إشراك أصحاب المصلحة.
وتشمل الأطراف المعنية الأخرى: الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء؛ شركات التوزيع، وهي شركة توزيع كهرباء الشمال، وشركة توزيع كهرباء محافظة القدس، وشركة كهرباء طوباس، وشركة الخليل لتوزيع الكهرباء، وشركة توزيع كهرباء الجنوب، والذين سيكون لديهم نشاط نشط أثناء التنفيذ، والمقاولين للنطاق الرئيسي للتوريد والتركيب. تعتبر شركة نقل الكهرباء الفلسطينية، التي تم إنشاؤها كـ "مشتر وحيد ونظام تشغيل ناقل الحركة"، الشركة الحكومية الوطنية الأولى التي تشرف على بناء وتشغيل النظام الوطني وتمثل السلطة الوحيدة لشراء الكهرباء ونقلها إلى السوق الفلسطيني. شركات توزيع الكهرباء الفلسطينية هي المسؤولة عن توزيع الكهرباء للفلسطينيين وموازنة العرض والطلب على الكهرباء في المناطق الجغرافية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. تعتبر شركة نقل الكهرباء الفلسطينية مسؤولة أيضًا عن تطوير وتحسين نقل الكهرباء على المستوى الإقليمي من خلال إعادة بناء وصيانة خطوط النقل الحالية وإنشاء خطوط جديدة.

استنادًا إلى حجم العقد والمؤهلات المطلوبة للقيام بأنشطة التصميم والبناء للمشروع الفرعي، ستنفذ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية المشاريع الفرعية بشكل رئيسي من خلال منح العقود من خلال عملية تقديم عطاءات تنافسية ستختار المقاول (المقاولين) للإمداد والتركيب والتكليف من خطوط الجهد المتوسط، ونقاط الربط، والأنظمة الشمسية والعدّادات. يمكن أيضًا تنفيذ جزء من التثبيت من قِبل شركة نقل الكهرباء الفلسطينية والفريق التقني لشركات التوزيع الفني من ميزانيتهم الخاصة أو من خلال إجراءات المزايدة الداخلية. ستنفذ سلطة الطاقة والموارد الطبيعة الفلسطينية المشاريع الفرعية إما من خلال الإدارات الفنية في شركة نقل الكهرباء الفلسطينية و شركات التوزيع أو من خلال إجراءات تقديم العطاءات، والتي ستختار المقاول (المقاولين) للإمداد والتركيب والتشغيل.

سيتم تعيين مسؤول بيئي واجتماعي في وحدة إدارة المشروع في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في غضون ثلاثة أشهر بعد التقييم وفي موعد لا يتجاوز فعالية المشروع لمتابعة تنفيذ ورصد التدابير البيئية والاجتماعية للمشروع بما يتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية بالتنسيق مع الموظفين المعينين في شركة نقل الكهرباء الفلسطينية و شركات التوزيع والمقاولين. سيقوم موظف الحماية البيئية والاجتماعية بتحديث الوثائق المسودة بمجرد تحديد المكونات

بشكل أكثر تحديدًا. بالنظر إلى أهمية دور موظف الحماية البيئية والاجتماعية في مراجعة الوثائق، من الأهمية بمكان أن يتم تعبئة الشخص في أقرب وقت ممكن.

قابلية تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي على المشروع المقترح.

حتى إعداد إطار الادراة البيئية والاجتماعية هذا، لا تزال المواقع المحددة للمشاريع الفرعية غير محددة. وبالتالي تم تحديد وفحص الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي من خلال نهج تعاوني من قطاع عريض من أصحاب المصلحة ومن سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية و شركة نقل الكهرباء الفلسطينية ووزارات الخدمات والبلديات وشركات التوزيع الكهربائية، شركة الكهرباء الاسرائيلية، المستخدمين، وغيرها.

كان هذا مدعومًا بزيارات ميدانية إلى ياصيد وبني نعيم. بالإضافة إلى ذلك، تم الاستعانة بصور نظم المعلومات الجغرافية التي تعرض مسار خط النقل المقترح في ياصيد (الشكلان ٦ و ٧) من شركة توزيع كهرباء محافظة طوباس.

تتطلب معايير البنك الدولي أن يعرض المشروع المقترح مبكراً بحثًا عن الآثار السلبية المحتملة واختيار الأدوات المناسبة لتقييم الآثار الضارة المحتملة وتقليلها وتخفيفها. كما يتطلب إجراء مشاورات مبكرة مع المجموعات المتأثرة وأصحاب المصلحة المعنيين. تم التحقيق في جميع هذه المعايير أدناه.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم ١: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

سيتم إجراء تحليل وتقييم للمخاطر البيئية والاجتماعية وتصنيف المخاطر لكل مشروع فرعي. يتم إجراء التحليل الكمي / النوعي قدر الإمكان لتحديد جميع تأثيرات المشروع، بما في ذلك التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، ذات المدى القصير والطويل، الآثار التراكمية، والعكسية وغير العكسية، لمراحل البناء والتشغيل للمشروع. إعداد مجموعة من تدابير التخفيف والرصد والتدابير المؤسسية الواجب اتخاذها أثناء تنفيذ وتشغيل مشروع للقضاء على المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية الضارة، أو تعويضها، أو الحد منها إلى مستويات مقبولة. وبالتالي، تم إعداد خطة إدارة بيئية واجتماعية عامة لكل مشروع فرعي يتضمن التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التدابير. ستقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بما يلي:

أ. تحديد مجموعة من الردود على الآثار الضارة المحتملة ؛
ب. تحديد المتطلبات لضمان على أن تكون هذه الردود فعالة وفي الوقت المناسب؛ و
ت. وصف هذه الوسائل لتلبية تلك المتطلبات.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم ٢: العمال وظروف العمل

من المتوقع أن يستخدم كل مكون فرعي للمشروع عددًا مختلفًا من العمال أثناء ذروة البناء وأثناء التشغيل. سيتم التعاقد مع العمال من خلال مقاول المشروع، كما يمكن تنفيذ جزء من التثبيت بواسطة شركة نقل الكهرباء الفلسطينية والموظفين التقنيين في شركات التوزيع من ميزانيتهم الخاصة أو من خلال إجراءات تقديم العطاءات الداخلية. تم إعداد إجراءات إدارة العمل لتحديد نهج المشروع للوفاء بالمتطلبات الوطنية وكذلك أهداف الإطار البيئي والاجتماعي للبنك فيما يتعلق بظروف العمل والعمال. يكون توظيف العمال من نفس المنطقة المستهدفة للمشروع أكثر عملية.

سياسات وإجراءات الموارد البشرية: تتوافق سياسات وإجراءات الموارد البشرية الحالية المستخدمة في المشاريع السابقة التي قامت بإدارتها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية و شركة نقل الكهرباء الفلسطينية مع قانون العمل الفلسطيني. لهذا الغرض، تم إعداد مبدأ إدارة العمل. سيتم أيضًا وضع خطة تدريب للموظفين والمقاولين. سيتم توفير التدريب التعريفي على سياسة وإجراءات الموارد البشرية والتدريب الأساسي للتوعية بالسلامة لجميع العمال المعينين حديثًا. سيتم تحديد أنواع أخرى من التدريب على المهارات الفنية للموظفين حسب الحاجة. ويشمل ذلك تدريب الفنيين والمصممين على كيفية تركيب وتشغيل وصيانة محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وخطوط المهمة الكهربائية.

ظروف العمل وشروط التوظيف: تحدد سياسات وإجراءات الموارد البشرية في المشروع شروط التوظيف (الأجور والمزايا وساعات العمل وترتيبات العمل الإضافي وتعويضات العمل الإضافي والإجازات السنوية والمرضية والعطل والتأمين الصحي واستحقاقات نهاية الخدمة) وستشمل أيضًا أحكامًا بشأن القيود المفروضة على عمل الأطفال ومنع العمل القسري بالإضافة إلى الالتزام بعدم التمييز وتكافؤ الفرص بين الموظفين والمقاولين وسيتم إعلام جميع الموظفين الجدد بها. سيتم اعتماد سياسة عدم التمييز وتكافؤ الفرص لجميع العمال.

آلية التظلم: سيتم تطوير آلية التظلم للعمال وإتاحتها لجميع العمال بما في ذلك المقاولين والمقاولين الفرعيين. ستحدد آلية التظلم من بين أمور أخرى بشكل واضح الأطر الزمنية للاستجابة للتظلمات ودمج سجل التظلمات كجزء من عملية آلية التظلم.

الصحة والسلامة المهنية: تشمل المخاطر الرئيسية للصحة والسلامة المهنية لجميع مكونات المشروع الفرعية الانزلاق والسقوط، والمخاطر المحتملة من الآلات المتحركة في الموقع، ورفع الأحمال الثقيلة، والتعرض للصدمات الكهربائية والحروق، والتعرض لخطوط الجهد العالي، وقضايا السلامة المتعلقة بتجميع الوحدة الكهروضوئية. بالإضافة إلى حالة الطقس مثل موقع المشروع الحار نسبيًا، قد يتعرض عمال البناء لخطر الجفاف والانهاك الناتج عن درجة الحرارة العالية والسكتة الحرارية إذا لم يتم تعويض السوائل الناقصة في الجسم بالقدر الكافي.

قبل بدء أنشطة البناء ، ستضمن سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وجود إجراءات للصحة والسلامة المهنية وستغطي القضايا التالية: تحديد المخاطر وتقييمها؛ سلامة موقع البناء (المتاريس وشبكات الأمان والتحكم في الوصول وتحديد الحدود بشكل واضح وتوفير معلومات السلامة للزائرين)؛ إجراءات محددة للأعمال الخطرة؛ خطة سلامة العمال وتدريبهم؛ احتياجات معدات الحماية الشخصية؛ الإشراف على الموقع وإجراءات التدقيق؛ تدابير التدخل في الحوادث والإبلاغ. سيتم تصميم هذا الإجراء ليكون محددًا بمكونات المشروع المختلفة بما في ذلك توصيلات خط النقل الكهربائي وتركيبات الطاقة الكهروضوئية ومصانع إعادة تدوير البطاريات. سيتم مراجعة إجراءات الصحة والسلامة المهنية وتحديثها للعمليات التي يتم فيها تقليل المخاطر.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم ٣: كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته:

كفاءة استخدام الموارد: من المتوقع أن يكون استهلاك الموارد في جميع مكونات المشروع في حده الأدنى، حيث يكون المورد الرئيسي المستخدم أثناء الإنشاء هو الماء لمنع الغبار وإنتاج الخرسانة والاستخدام المنزلي. أثناء التشغيل، سيكون الاستخدام الرئيسي للمياه هو تنظيف الوحدات الكهروضوئية والاستخدام المنزلي.

استهلاك المياه: بالنظر إلى المكونات المذكورة أعلاه والتي تشمل تركيب النظام الكهروضوئي بما في ذلك أنظمة السطح العلوية ومحطات النظام الكهروضوئي، فإن الاستهلاك المقدر للمياه لسعة النظام الكهروضوئي المقدرة أثناء مرحلة البناء يختلف من مكون إلى مكون، لمكون بناء الألواح الكهروضوئية، ليس من المتوقع أن يكون الإستهلاك أكثر من ٢٠م^{٣} / يوم. ويشمل ذلك مياه الشرب وأنشطة الموقع والأنشطة المدنية (إنتاج الخرسانة وتنظيف المعدات ومنع الغبار).

خلال التشغيل، يقدر استهلاك المياه بـ ١٠٠ متر مكعب في السنة لتنظيف الوحدات و ١٠٠ متر مكعب في السنة للاستخدام الصحي العام للمشروع. سيتم استخدام تقنية التنظيف الرطب للتأكد من أن الغبار والجزيئات الأخرى المتراكمة على الألواح لا تقلل من كفاءة المنشأة الكهروضوئية، وتقدر دورة التنظيف بـ ١٢ عملية تنظيف كل عام. سيتم وضع خطة لإدارة المياه للمشروع تشمل توفير كمية المياه المطلوبة والإبلاغ عن استخدام المياه والصرف الصحي. سيتم تنفيذ هذا من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.

الغازات المنبعثة: من المتوقع أن ترتبط انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن المشروع أثناء الإنشاء في الغالب باستخدام الوقود كما هو الحال في المولدات، ووسائل النقل، والمعدّات في الموقع، والآلات. على الرغم من أن الانبعاثات لم يتم حسابها. بالنسبة لمكونات البناء الكهروضوئية، فمن المتوقع أن تكون الغازات المنبعثة أقل وأقل بكثير من ٨٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا. تتم هذه التقديرات بالنظر إلى الحجم المقدر لتركيب النظام الكهروضوئي بناءً على مكونات المشروع التي تم وصفها من قبل.

النفايات: تتكون النفايات الصلبة الناتجة أثناء الإنشاء بشكل رئيسي من النفايات البلدية ونفايات التشييد التي سيتم جمعها بواسطة مجلس الخدمة المشتركة المحلي للتخلص منها في مكب نفايات مصرح به. من المتوقع أن تكون الكميات الإجمالية للنفايات الصلبة والخطرة الناتجة عن المشروع أثناء الإنشاء منخفضة. من المتوقع أن تتكون النفايات الصلبة من الورق والخشب والبلاستيك والخردة المعدنية والزجاج. من المحتمل أن تشمل النفايات الخطرة الوقود والزيوت ومواد التشحيم والسوائل والسوائل الهيدروليكية/ العازلة والبطاريات والإطارات والبراميل المعدنية والحاويات الكيميائية الفارغة. ستعطى الخردة من المعادن والبلاستيك والبطاريات والبراميل المعدنية والعدادات القديمة والنفايات الزجاجية إلى المصانع الصغيرة التي تعيد تدويرها. يجب إعداد خطة إدارة النفايات بواسطة شركات

توزيع الكهرباء وتنفيذها للإدارة الآمنة لهذه النفايات. سيتم إعطاء نفايات الخشب للمصانع التي تعيد تشكيلها وتجعلها قابلة للاستخدام في المواقد للأغراض السكنية. من المتوقع أن يحتاج عدد محدود من وحدات النفايات الكهروضوئية إلى التخلص منها خلال مرحلة البناء. خلال العمليات، ستقتصر النفايات الناتجة إلى حد كبير على النفايات المنزلية، والنفايات الناتجة عن الصيانة. سيتم فصل النفايات هذه وفقًا لخطة إدارة النفايات التي سيتم تطويرها للبناء. سيتم مراجعة إجراءات إدارة النفايات لتتوافق مع الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لإدارة النفايات الصلبة. عندما يتم إيقاف تشغيل المصنع، فإن خيار الأولوية للتخلص من الألواح الكهروضوئية سيكون وفقًا لأنظمة سلطة جودة البيئة لإدارة النفايات الخطرة التي تلبي متطلبات اتفاقية بازل.

معالجة المياه العادمة: أثناء مرحلة البناء، سيتم تخزين المياه العادمة من المرافق الصحية في خزانات الصرف الصحي المناسبة ونقلها خارج الموقع. تتحمل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية والمقاول المسؤولية الكاملة عن إدارة وتخصيص الشركات المناسبة لإدارة عقود التجميع والتخلص من مياه الصرف الصحي وغيرها من مياه الصرف الصحي من المواقع.

منع التلوث: خلال بناء المشروع، سيتم تلبية احتياجات الطاقة من خلال مولدات الديزل بجهد ١٠٠ كيلو فولت. سوف تؤثر هذه المولدات على جودة الهواء محليا وتتطلب إدارة الوقود والاحتواء. ومع ذلك، ستكون هذه الآثار قصيرة المدة (بحد أقصى ستة أشهر) وستختلف من عنصر إلى آخر. خلال العمليات، سيتم توفير إحتياجات الكهرباء من الشبكة. الخطط والإجراءات التي تدير الجوانب المتعلقة بالتلوث في مكون المشروع ستكون متوافقة مع متطلبات اللوائح الوطنية ذات الصلة. يجب أن تغطي الجوانب جودة الهواء / الغبار، الانسكابات، الضوضاء المهنية، من بين أمور أخرى.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم ٤ : صحة وسلامة المجتمع

سيتم فحص سلامة المجتمعات. تهدف خطط الادراة البيئية والاجتماعية المعدة إلى تقليل المخاطر أثناء مراحل البناء. أينما يتطلب نشاط البناء تحويلات طرق وإجراءات السلامة للمجتمعات المجاورة، ومستخدمي الطرق من حركة المرور، فانه سيتم تنفيذ أنشطة التشييد وفقًا للمعايير المقبولة ووفقًا لإرشادات البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة وتطبيقها. من المهم ضمان أن لا تتعرض المجتمعات للمواد الخطرة أثناء مرحلة البناء. هناك حاجة لضمان تنفيذ حماية الأفراد والممتلكات بطريقة تتجنب أو تقلل من المخاطر التي تهدد المجتمعات المتضررة من المشروع. سينظر التصميم أيضًا في صحة وسلامة المجتمعات القريبة من الخط بعد تنفيذ المشروع.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم ٥: الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري:

قد تتطلب بعض مكونات المشروع حيازة الأراضي وفرض القيود على استخدام الأراضي والتي يمكن أن يكون لها آثار ضارة على المجتمعات والأفراد. قد يتسبب حيازة الأراضي ذات الصلة بالمشروع أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي في نزوح مادي (النقل أو فقدان الأراضي السكنية أو فقدان المأوى) أو النزوح الاقتصادي (فقدان الأراضي أو الأصول أو الوصول إلى الأصول، مما يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو غيرها من وسائل العيش) او كلاهما. لذلك ، تم إعداد إطار إعادة التوطين.

بمجرد اكتمال التصميم وتحديد التأثيرات على الموقع المعروف، سيتم إعداد خطط عمل محددة لإعادة التوطين، إذا كان عدد المتأثرين أقل من ٢٠٠ لكل مشروع فرعي، بواسطة المسؤول البيئي والاجتماعي واستنادًا إلى خطة اعادة التوطين. هناك عدد من المجتمعات البدوية التي تعتبر ضعيفة على طول خط أريحا. سيقوم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بتوثيق أرقامها ومواقعها بالضبط، وإذا تأثرت، فسيتم تضمينها في برامج العمل الإقليمية الخاصة بالموقع مع مراعاة خاصة لضمان مشاركتها الكاملة خلال العملية. سيتم تنفيذ إجراء محدد نظر في وضعهم لضمان عدم تأثرهم سلبًا. وبالتالي تم إعداد خطة عمل إعادة التوطين لخط أريحا في وثيقة منفصلة.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم ٦: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية:

بناء على دراسة مدى ملائمة المعيار البيئي والإجتماعي السادس لأنشطة المشروع، تعد أهمية هذا المعيار قليلة. على الرغم من ذلك، سيتم إجراء تقييم للأثر البيئي الخاص بالموقع لتقييم التأثيرات على الموارد الطبيعية بمجرد توفر المواقع الدقيقة لمكونات المشروع.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم ٧: الشعوب الأصلية / المجتمعات الأفريقية التقليدية في جنوب الصحراء الكبرى المحرومة تاريخيا:

لا يسري أي شرط من شروط هذا المعيار على مكونات المشروع المقترح لأنه لا توجد مجتمعات أصلية في المنطقة. المجتمعات الضعيفة مثل اللاجئين والبدو، إن وجدت، ستتأثر بموجب المعايير الرّابع والخامس والعاشر و ستضمن سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية أن عملية التنمية تعزز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والكرامة والتطلعات والهوية والثقافة والموارد الطبيعية القائمة على سبل العيش وتقاليد المجتمعات المحلية.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم ٨: التراث الثقافي

ليس من المتوقع وجود مكونات للتراث الثقافي، علاوة على ذلك، لا توجد مواقع أثرية مسجلة داخل أو بالقرب من موقع المشروع المقترح. سيتم تأكيد ذلك من خلال أدوات الحماية الخاصة بالموقع وسيتم تطبيق إجراءات فرض غرامة على جميع أعمال البناء التي ستشمل الإخلاء أو الهدم أو مصادرة الأرض.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم ٩: الوسطاء الماليين

لا توجد إجراءات في إطار المشروع تتعلق بالوسطاء الماليين، وبالتالي لا توجد تدابير تخفيف يتعين اتخاذها بموجب المعيار البيئي والاجتماعي ٩.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم ١٠: إشراك أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات:

تحديد أصحاب المصلحة والتشاور معهم:

تم تحديد أصحاب المصلحة في هذا المشروع على أنهم مباشرون وغير مباشرون.

أصحاب المصلحة المباشرون في المشروع هم:

- السلطة الوطنية الفلسطينية بوزاراتها ومؤسساتها، ولا سيما سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية و وزارة الحكم المحلي و وزارة الاقتصاد الوطني و وزارة الصحة و سلطة جودة البيئة، حيث تشارك جميع هذه المؤسسات الحكومية في التخطيط والترخيص وإصدار التصاريح وبعد ذلك على مراقبة جميع محطات الطاقة والشركات المرتبطة بها. تدير وزارة العمل وتؤيد حقوق العمال وتتابع التظلمات والإصابات في العمل.
- المجلس الفلسطيني لتنظيم قطاع الكهرباء، كونه مجلس حكومي مستقل مع مهمة رئيسية لترخيص مزودي خدمات الكهرباء، ومراقبة أداء مصادر الكهرباء ومقدمي الخدمات.
- شركة نقل الكهرباء الفلسطينية، هي شركة حكومية لنقل الكهرباء في فلسطين من مصادرها إلى مقدمي الخدمات، وتعمل هنا كعميل لهذا المشروع.
- بلديات بني نعيم والسعير والشيوخ للترخيص ومراقبة أعمال البناء للمشروع، وتوفير الخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي وادارة النفايات الصلبة، بالإضافة إلى إدارة المطالبات المتعلقة بأنشطة المشروع خلال مراحل البناء والتشغيل.

المستفيدون هم:

بالنظر إلى مكونات المشروع ونوع الأنشطة المقررة، يمكن تصنيف المستفيدين من المشروع كمستفيدين مباشرين وغير مباشرين. يتم تعريف المستفيدين المباشرين على أنهم كيانات ستستفيد بشكل مباشر من المشروع مثل شركة توزيع كهرباء محافظة طوباس، وشركة توزيع كهرباء الشمال، وشركة كهرباء منطقة القدس، وشركة توزيع كهرباء الخليل، وشركة توزيع كهرباء الجنوب، وما يقرب من ١٧٠ مجلسًا محليًا وسكان البلديات الموجودة في القرى والبلديات الفلسطينية بما في ذلك بلدية قلقيلية وصرة وجيت وعورتا والفندقومية ومجلس قرى ياصيد وبلديات رام الله وأريحا وبني نعيم والمجتمعات البدوية التي تعيش بالقرب من الطريق بين رام الله وأريحا (المعرجات).

يمكن أن يكون المستفيدون المباشرون هم المستخدمون النهائيون الذين سيصبحون المستهلكين بعد تثبيت الأنظمة الكهروضوئية على أسطح منازلهم. في غضون ذلك، تعتبر المشروعات الصغيرة، والشركة الفلسطينة لنقل الكهرباء وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، من المستفيدين غير المباشرين من المشروع. علاوة على ذلك، ستستفيد وزارة الصحة والمستثمرون المحليون في مجال الطاقة والصناعة المستجدة بشكل غير مباشر من المشروع حيث أن المشروع سيدعم شبكة الكهرباء ويزيد من طاقتها مما سيعزز الاستثمار في الطاقة المتجددة والصناعة بشكل عام.

أصحاب المصلحة غير المباشرين هم:

بشكل عام، يوجد عدد من أصحاب المصلحة في هذا المشروع حسب مكونات المشروع. سيتم سرد ملخص لأصحاب المصلحة المرتبطين بهذا المشروع أدناه بناء على مكونات المشروع ومكوناته الفرعية:

تم إعداد خطة مشاركة منفصلة لأصحاب المصلحة لكل المشاريع الفرعية كما تم إعدادها لكل من صرة والفندقومية وقلقيلية وعورتا وياصيد والمعرجات وتم تقديمها كملف منفصل. تتم مناقشة الأنشطة المختلفة ونتائج المشاورة العامة وإشراك أصحاب المصلحة في الفصل التاسع أدناه.

الإفصاح عن المعلومات

ستكشف سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية على موقعها على الإنترنت (http://www.penra.pna.ps)، المعلومات عن المشروع وجميع الوثائق الرئيسية، بما في ذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، للسماح لأصحاب المصلحة بفهم مخاطر وتأثيرات المشروع، والفرص المحتملة. سيتم الكشف عن المعلومات بلغات محلية ذات صلة وبطريقة يمكن الوصول إليها ومناسبة ثقافياً، مع مراعاة أي احتياجات محددة للمجموعات التي قد تكون مختلفة أو غير متناسبة - تتأثر بالمشروع أو مجموعات السكان بمعلومات محددة الاحتياجات (مثل الإعاقة، معرفة القراءة والكتابة، الجنس، التنقل، الاختلافات في اللغة أو التبعية).

يجب أن يتضمن الكشف معلومات حول:

١. عملية إشراك أصحاب المصلحة، مع إبراز الطرق التي يمكن لأصحاب المصلحة المشاركة بها؛

٢. وقت ومكان أي اجتماعات استشارية عامة مقترحة، والعملية التي سيتم بموجبها إخطار الاجتماعات وتلخيصها والإبلاغ عنها؛

٣. العملية والوسائل التي يمكن من خلالها رفع التظلمات ومعالجتها

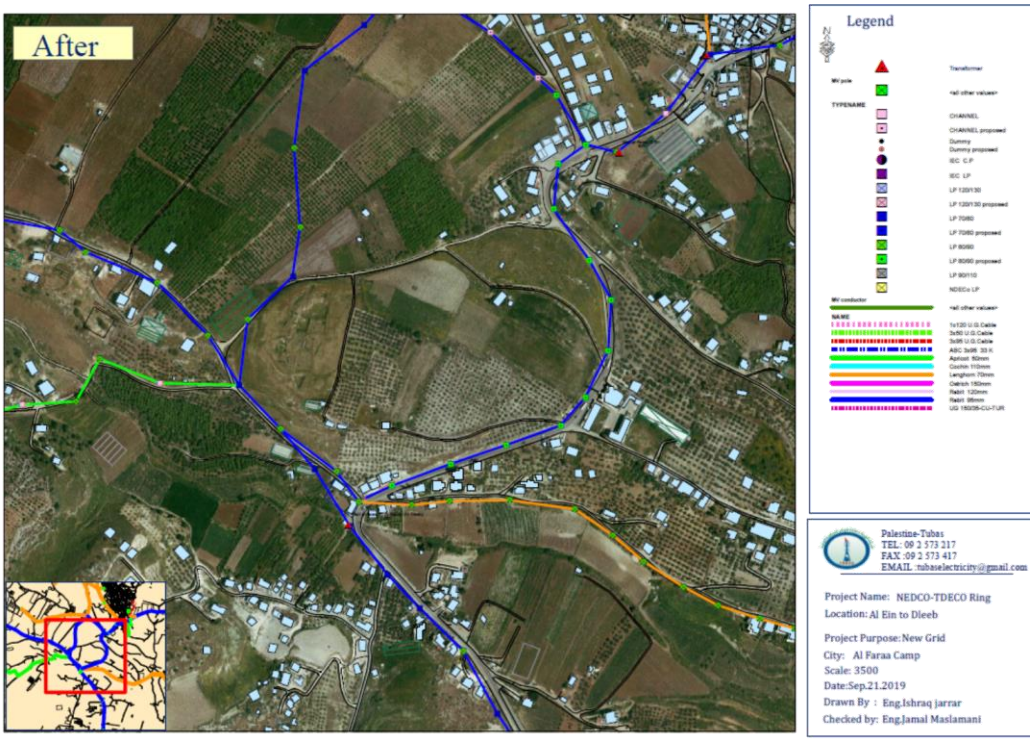

رسم توضيحي ٦ جزء من خط النقل في ياصيد

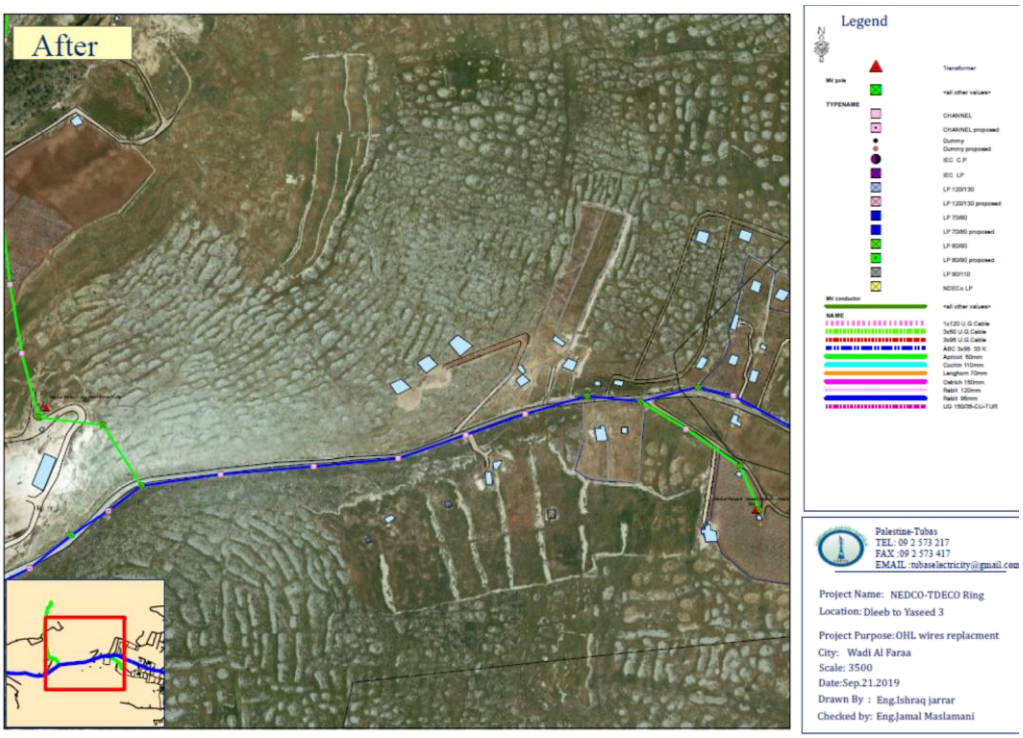

رسم توضيحي ٧ جزء من خط النقل في قرية ياصيد

٤ المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

تم تحديد بعض مواقع المشروع بشكل مبدئي مثل خط الجهد المتوسط بين أريحا ورام الله وإعادة تأهيل نقاط ربط شركة نقل الكهرباء الفلسطينية وشركة الكهرباء الإسرائيلية. سيتم تحديد مواقع مكونات المشروع الأخرى في سياق تنفيذ المشروع، بما في ذلك مواقع تطوير شبكات التوزيع، ومقاييس نقاط الإمداد من شركة الكهرباء الاسرائيلية، ومواقع تركيب المعدات والمقاييس الأخرى، ومواقع الأنظمة الكهروضوئية لأسطح المرافق والأسطح .

ستتوفر مكونات المشروع والمشاريع الفرعية على مراحل. فيما يلي إطار زمني إرشادي:

- المكون ١ سيكون متاحًا بحلول (آذار / نيسان ٢٠٢٠).
- المكون ٢ سيكون متاحًا بحلول آب ٢٠٢٠.
- سيتم تنفيذ العديد من الأجزاء والمراحل للمكون ٣، وسيكون جزء كبير من المكوّن ١٣ فعالاً بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.
- بالنسبة للصندوق الدوار، ستكون الاستراتيجية الجديدة فعّالة ولكن سيتم تحديد المواقع عندما يتم اختيار المستفيدين. على سبيل المثال، في المكون ١١، تُعرف مواقع جميع نقاط الربط مبدئيًا ولكن تحتاج سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية إلى تحديد الأولويات وتصنيفها، وهو قيد التنفيذ. سيتم تقسيم حزم المشتريات بين العرض فقط والعرض والتثبيت. سيتم الانتهاء من ذلك أثناء فترة فعالية المشروع.

تم إعداد جميع المعايير البيئية والاجتماعية التي سيتم تقييمها لكل مكون. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء زيارة موقع إلى ياصيد مع شركة كهرباء الشمال و شركة كهرباء محافظة طوباس. تساعد البيانات التي تم جمعها الخبراء البيئيون والاجتماعيون في الدراسة على تطبيق التأثيرات البيئية والاجتماعية لكل عنصر من مكونات المشروع.

١٤ تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات الفرعية

يتم إعداد تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات الفرعية المخطط لها في إطار المشروع لضمان الامتثال لمعايير الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي والمعايير البيئية والاجتماعية. وتشمل المبادئ التوجيهية معايير التقييم البيئي، والمشاورات العامة والتدابير الرامية إلى تعزيز فوائد المشروع للمجتمعات والنساء. توفر هذه الإرشادات معًا طرقًا لتحديد الآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بتنفيذ المشروعات الفرعية وتتضمن تدابير لتخفيف هذه المشكلات بالإضافة إلى تحسين الأداء البيئي والاجتماعي. التقييم البيئي والاجتماعي للمشاريع الفرعية هو:

- تحديد الأدوات البيئية والاجتماعية المحددة؛
- تحديد الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة؛
- تحديد فئة المخاطر البيئية المناسبة، وفقًا للمعايير البيئية والاجتماعية للبنك؛
- مراجعة المشروعات الفرعية والموافقة عليها؛ و
- تحديد ورصد وتخفيف مؤشرات المراقبة
- إعداد إطار إشراك أصحاب المصلحة، وخطة إشراك أصحاب المصلحة لموقع معين، وإجراءات إدارة العمل، وخطة عمل إعادة التوطين، وإطار إعادة التوطين.

من غير المحتمل أن يتسبب المشروع في آثار بيئية كبيرة. تم تصنيف مخاطر البيئة على أنها حقيقية لأن بعض أنشطة المشروع ستشمل:

١. مخاطر الصحة والسلامة المهنية أثناء بناء وصيانة خطوط الإرسال والتوزيع للكهرباء (المكون ١)، وقوع حوادث الصحة والسلامة المهنية له احتمال ضعيف (ممكن ولكن ليس محتمل) ويمكن التقليل منه إلى الحد الأدنى من خلال الالتزام بخطط الصحة والسلامة المهنية المصممة لكل نشاط؛

٢. المخاطر المرتبطة بالتعامل مع النفايات الخطرة، مثل نفايات الزيوت من المحولات أثناء الصيانة (المكون ١)،

٣. مخاطر مناولة المواد والنفايات الخطرة أثناء تطوير مصانع إعادة تدوير البطاريات الصغيرة لتحسين عملياتها كجزء من المساعدة التقنية (المكون ٤). إن احتمال تلوث مواقع التخلص (وفقًا للنقطتين ٢ و ٣ أعلاه) منخفض أيضًا (ممكن ولكن غير محتمل) ويمكن تقليله عن طريق استخدام إجراءات مناسبة لإدارة النفايات. المخاطر البيئية الأخرى معتدلة ومنخفضة بشكل أساسي بما في ذلك التعرض للضوضاء والغبار والنفايات أثناء البناء (المكونات ١ و ٢ و ٣) التعرض للمجالات الكهرومغناطيسية (المكون ١)، المخاطر المحتملة على الطيور (المكون ١)، التعامل مع عدادات الكهرباء القديمة التالفة (المكون ٢)، التعامل مع بطاريات النفايات والألواح الشمسية (المكون ٣) وانعكاس الحرارة وأشعة الشمس من الألواح الشمسية (المكون ٣). تجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف الأولي من شأنه أن يساعد في تحسين الممارسات الشاملة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية داخل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، وبإشراف وثيق من قبل الفريق، سيتم تعزيز قدرة العملاء على التعامل مع المخاطر البيئية والاجتماعية.

٢٤ مبادئ توجيهية بشأن تصنيفات المخاطر البيئية والاجتماعية

سيؤدي تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية على المشروع الفرعي إلى التوصية بوثائق/ أدوات الإدارة البيئية والاجتماعية اللازمة للموافقة عليها مثل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي و خطة الادارة البيئية والاجتماعية وخطة اشراك أصحاب المصلحة و خطة عمل اعادة التوطين بما يتوافق مع الإطار البيئي والاجتماعي و المعايير البيئية والاجتماعية الخاص بالبنك، ويتم توضيح هذه المعايير بشكل أكبر في القسم ٣٤. إذا زاد تصنيف مخاطر المشروع الفرعي إلى درجة أعلى من المخاطرة، فسوف يطلب البنك الدولي من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية تطبيق المتطلبات ذات الصلة من المعايير البيئية والاجتماعية بطريقة متفق عليها مع البنك. سيتم تضمين التدابير والإجراءات المتفق عليها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، وسيتم مراقبتها من قبل البنك.

فيما يلي مزيد من التفاصيل عن التصنيفات البيئية للبنك الدولي والتي سيتم تصنيف المشروعات الفرعية وفقًا لها.

أ. **التصنيف عالي المخاطر:** يصنف المشروع المقترح على أنه شديد الخطورة إذا كان من المحتمل أن يكون له آثار بيئية ضارة بشكل كبير. قد تؤثر هذه التأثيرات على منطقة أوسع من المواقع أو المنشآت الخاضعة للأعمال الفيزيائية. يتطلب ذلك تقييم الأثر البيئي الكامل. يقوم تقييم الأثر البيئي بفحص الآثار البيئية السلبية

والإيجابية المحتملة للمشروع، ويقارن هذه الآثار بالبدائل الممكنة، بما في ذلك عدم اتخاذ أي إجراء (خيار عدم إجراء أي مشروع)، كما يتضمن استشارات عامة وفقًا لمتطلبات تنظيم تقييم الأثر البيئي الوطنية. سوف يوصي تقييم التأثير البيئي بالتدابير اللازمة لمنع أو تقليل أو تخفيف أو التعويض عن الآثار الضارة والمساعدة في تحسين الأداء البيئي.

ب. **التصنيف متوسط المخاطر** : يصنف المشروع المقترح على أنه "ذو خطر متوسط"، إذا كانت آثاره البيئية الضارة المحتملة على السكان البشر والبيئة أقل سلبية من تلك الخاصة بالمخاطر العالية. هذه الآثار خاصة بالموقع؛ قلة منهم (إذا كان أي منهم) لا رجعة فيه؛ وفي معظم الحالات، يمكن تصميم تدابير التخفيف وتنفيذها بسهولة أكبر من مشاريع الفئات عالية المخاطر.

ت. **التصنيف المعتدل أو المنخفض المخاطر**: يصنف المشروع المقترح على أنه متوسط الخطورة أو منخفض المخاطر إذا كان من المحتمل أن يكون له آثار بيئية ضارة ضئيلة أو معدومة. بالنسبة للمشاريع ذات التأثيرات المعتدلة والنطاق المحدود، سيتم إعادة تعيين خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. بالنسبة للمشروعات منخفضة المخاطر، يلزم اتخاذ تدابير تخفيف بسيطة مثل اعتماد القائمة المرجعية أو عدم اتخاذ إجراءات بيئية أخرى لهذا التصنيف.

٣٤ تقييم الآثار البيئية والاجتماعية

بناءً على الأساس الاجتماعي والبيئي، يمكن استخلاص التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة التالية وتصنيفات المخاطر الخاصة بها:

١٣٤الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ١,١: إعادة تأهيل نقاط الربط الواصلة بين شركة نقل الكهرباء الفلسطينية وشركة الكهرباء الاسرائيلية

قد تشمل إجراءات إعادة التأهيل وتطوير و / أو دمج و / أو إضافة نقاط ربط جديدة. سيكون لها آثار بيئية كبيرة حيث أن الشركة ستقوم بإعادة تأهيل أكثر من ١٧٠ نقطة ربط واصلة بين شركة نقل الكهرباء الفلسطينية وشركة الكهرباء الاسرائيلية حيث قد يتطلب ذلك إعادة بناء أو إنشاء نقاط ربط جديدة في مواقع أكثر ملاءمة. أثناء البناء والتشغيل، سيكون لأنشطة العمل تأثير على المعايير البيئية التالية.

الضوضاء: يمكن أن تؤدي مرحلة البناء والتركيب إلى زيادة الضوضاء والإزعاج في المناطق المحيطة والجيران. سيكون المستوى المسموح به بالديسيبل للمعدات المستخدمة في العمليات وفقا لخصوصية المنطقة السكنية.

المجالات الكهرومغناطيسية: خلال مرحلة التشغيل، قد يتعرض الجمهور للمجالات الكهربائية والكهرومغناطيسية.

المواد الكيميائية الخطرة: من المتوقع أن تمثل أي مادة كيميائية تستخدم في تشغيل المفاتيح الكهربائية مثل سداسي فلوريد الكبريت تهديدًا صحيًا للعاملين العاملين في المشروع. في حالة التعرض، يجب معالجة ذلك بعناية لحماية كل من العمال والبيئة. يجب تجنب المواد الكيميائية الخطرة مثل ثنائي الفينيل متعدد الكلور بالوسائل المناسبة. بمجرد تحديد الموقع الدقيق للمشروع، يجب على الأدوات البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع تقييم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتأثيراتها.

التأثيرات على التنوع البيولوجي: بشكل عام، ليس لإعادة تأهيل نقاط الربط آثار ضارة على التنوع البيولوجي. إذا كان إنشاء نقطة ربط جديدة يتطلب تشذيب شجرة أو قطعها، وتم تحديد أن الشجرة ليست من الأنواع المحمية، فقد يستدعي المشروع قطع الشجرة. الاجراء التخفيفي المناسب لهذه المشكلة هو زراعة أشجار بديلة في موقع متفق عليه مع مالك الشجرة. عند إزالة الأشجار، يجب أن تزرع في نفس النوع من التربة لضمان نموها المستمر.

التراث الثقافي: يجب ألا يؤثر التدخل المقترح على أي مباني أو أماكن في الضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر ذات قيمة ثقافية كبيرة. ومع ذلك، أثناء تنفيذ المشروع، قد تحدث فرصة للعثور على الممتلكات التاريخية والثقافية عن غير قصد. سيتم إدراج بنود "إجراءات العثور على الممتلكات بغير قصد" لتفادي التأثيرات المحتملة في عقود الأشغال المدنية لضمان وجود التدابير اللازمة خلال مرحلة إنشاء المشروع الفرعي.

الصحة والسلامة المهنية: يرتبط هذا المشروع الفرعي بمخاطر كبيرة على الصحة والسلامة المهنية أثناء البناء والصيانة. يجب على كل مقاول تقديم خطة الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك تقييم المخاطر وقياس التخفيف.

التخلص من النفايات: يجب التخلص من جميع النفايات الناتجة عن المشروع، قبل وأثناء وبعد التثبيت، في موقع التخلص التي تم تحديدها بالتنسيق مع السلطات المختصة. يجب التخلص من أي مواد خطرة تحت إشراف سلطة جودة البيئة.

يتطلب هذا المكون إطار عمل لإعادة التوطين. في حالة وجود الأرض، قد تكون هناك حاجة إلى خطة عمل إعادة التوطين المحددة للموقع. سيتم الكشف عن خطط عمل إعادة التوطين الخاصة بالموقع إذا لزم الأمر قبل بدء العمل مع استثناء محتمل لمبادرات تعويض سبل العيش. سيتم تحديث خطة إشراك أصحاب المصلحة لتضمين معلومات واستشارات خاصة بالموقع. مطلوب عمل إجراءات لإدارة العمل لهذا المشروع الفرعي. سيشمل المقاول أحكاماً محددة بشأن تدابير الصحة والسلامة المهنية، وعمل الأطفال وظروف العمل بما في ذلك العمل القسري، باتباع إرشادات الصحة والسلامة المهنية، كما ويجب التعامل معها وفقًا للقوانين الوطنية والمعايير البيئية والاجتماعية.

الآثار الاجتماعية: يشمل المشروع الفرعي إنشاءات صغيرة ومتوسطة الحجم، تنطوي على مخاطر محتملة متعلقة بحيازة الأراضي، وإدارة العمل، فضلاً عن المخاطر المتعلقة بتقييد استخدام الأراضي، وصحة وسلامة المجتمع.

قد يتطلب المكون ١.١ اقتناء قطع صغيرة من الأرض لبعض الأبراج الجديدة كما هو الحال بالنسبة لبعض نقاط الربط والمحطات الفرعية. في بعض الأماكن، قد تكون هناك حاجة إلى استخدام أراضي خاصة لتشييد الأبراج الجديدة. ونتيجة لذلك، تم إعداد إطار لإعادة التوطين ليكون أساسًا لإعداد خطط عمل إعادة التوطين المحددة في حالة احتياج الأرض إلى أي من الأنشطة بموجب هذا المشروع الفرعي.

٢.٣.٤ التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة للمكوّن الفرعي ٢.١: رفع مستوى خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتمكين إمدادات الكهرباء الإضافية

يرتبط هذا المشروع الفرعي بمخاطر كبيرة مرتبطة بالأشغال المدنية، والصحة والسلامة المهنية، وصحة وسلامة المجتمع، واحتمال حيازة الأراضي وإعادة توطين السكان. لذلك، تم تصنيف هذا المكون الفرعي على أنه كبير ويتطلب تقييم أثر بيئي واجتماعي كامل بالإضافة إلى إطار إعادة التوطين، وخطة عمل إعادة التوطين، وخطة إشراك أصحاب المصلحة، وإجراءات إدارة العمل والصحة المهنية والسلامة (الصحة والسلامة المهنية) والمبادئ التوجيهية. يجب التعامل مع هذه المخاطر وفقًا للقوانين الوطنية والضمانات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي. يرتبط هذا المشروع الفرعي بتأثيرات مماثلة على البيئة المادية كما هو موصوف في القسم السابق.

٣.٣.٤ الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكوّن الفرعي ٣.١: إعادة تأهيل محطة تحويل ترقوميا الفرعية

سوف تتعاقد سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية و شركة نقل الكهرباء الفلسطينية مباشرة مع شركة الكهرباء الاسرائيلية لاستبدال المعدات المسروقة لتسريع عملية التنشيط. يتم تحديد خطوط توزيع محددة للتطوير بشكل مشترك بواسطة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وكل شركة توزيع كهرباء. ويشمل ذلك:

أ. تركيب معدات تنظيم الجهد؛
ب. استبدال خطوط الجهد المتوسط بخطوط ذات سعة أعلى، بما في ذلك بناء الموصلات أو استبدال الخطوط الهوائية بالكابلات الأرضية؛
ت. استبدال محولات الطاقة بمحولات أخرى ذات قدرات أعلى. يجب إعادة التأهيل بواسطة شركة الكهرباء الاسرائيلية. (لا يوجد متطلبات إضافية للهندسة والإنشاءات حيث يُفترض أن المتطلبات قد تم منحها بالفعل عن طريق البناء الأصلي).

٤.٣.٤ الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ٤.١: خط الجهد المتوسط بين أريحا ورام الله

وسيشمل ذلك تركيب خط جهد متوسط بين أريحا ورام الله. سوف يعبر خط النقل الهوائي المقترح عبر المناطق المأهولة والمرتفعة على امتداد ١٤ كم. سيتم بناء الخط الهوائي على أبراج شبكية فولاذية، والتي تستخدم على نطاق واسع في مناطق الضفة الغربية من قبل شركة الكهرباء الاسرائيلية و شركات توزيع الكهرباء. سيستخدم الخط الهوائي نوع الموصلات ASCR (موصل الألمنيوم المقوى بالفولاذ)، والتي تستخدم بشكل شائع من قبل شركات الكهرباء في الضفة الغربية والمناطق المجاورة. سيكون عرض حرم الطريق ٥,٥ متر، أي ٢,٧٥ متر لكل جانب من النقطة المركزية لخط النقل. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة للقيام بأنشطة التشييد المسبق وأنشطة البناء بما في ذلك الحفر للأبراج وتأسيس الأبراج وتسليم مواد البرج وإقامة الأبراج والتوتير بين الأبراج.

يرتبط مكون المشروع الأول بمخاطر كبيرة، بما في ذلك المخاطر التي تهدد الصحة والسلامة المهنية أثناء بناء وصيانة خطوط النقل والتوزيع والمخاطر المرتبطة بالتعامل مع النفايات الخطرة، مثل نفايات الزيوت الناتجة عن المحولات. وتشمل المخاطر البيئية الأخرى الضوضاء والغبار والتعامل مع النفايات أثناء البناء، والتعرض للمجالات الكهرومغناطيسية، والمخاطر المحتملة على الطيور.

يوجد عدد من المجتمعات البدوية الموجودة على طول خط الجهد المتوسط المقترح بجهد ٣٣ كيلو فولت والخط الإسرائيلي الحالي. بشكل عام، يوجد حوالي ١٤ مجتمعًا بدويًا، ١١ منها عبارة عن مجتمعات صغيرة تمثلها عائلة واحدة أو اثنتان بينما يوجد مجتمعان كبيران بحوالي خمسون عائلة. تعيش هذه المجتمعات بالقرب من الطريق (حوالي ١٠٠-١٥٠متر). ومع ذلك، واحدة من هذه المجتمعات موجودة على بعد عشرات الأمتار من الخط الإسرائيلي والفلسطيني المقترح. تمت مقابلة هؤلاء الأشخاص فيما يتعلق بخط النقل المقترح وأظهروا مواقف مختلفة في حين أن غالبيتهم لم يعترض على المشروع طالما أنه لا يؤثر على حياتهم ولا يجبرهم على إعادة التوطين. وفي الوقت نفسه، أبدى أحد المجتمعات اعتراضًا على المشروع حتى لو لم يؤثر عليه بعد مخاوف من وجود العديد من الأنشطة التي ستتبع هذا المشروع مما سيجبرهم على إعادة التوطين. بالنسبة للمجتمعات البدوية، تحتاج سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وقبل الانتهاء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى توثيق مواقعهم وأرقامهم وسبل عيشهم في حالة تأثرهم. ينبغي استشارة هذه المجتمعات بشكل مفيد. وفقًا لاطار اعادة التوطين الذي تم إعداده للمشروع كوثيقة قائمة بذاتها، لن يكون هناك أي إزاحة جسدية لذلك تحتاج سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية إلى التأكد من أن هذا لن يحدث.

الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لهذا المشروع الفرعي هي نفسها بالنسبة للمشروعات الفرعية السابقة. تم إعداد تقييم أثر البيئي واجتماعي أولي لهذا المشروع الفرعي في وثيقة منفصلة.

٥٫٣٤ الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ١٫٢: برنامج حماية الإيرادات (المرحلة ٢) في الضفة الغربية

٦٫٣٤ الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ٢,٢: برنامج حماية الإيرادات (المرحلة ٢) في غزة

يجب وضع خطة لإدارة النفايات للمكونين الفرعيين ٢٫١ و ٢٫٢ من قبل كل شركة توزيع كهرباء للنفايات المختلفة التي سيتم إنشاؤها داخل مناطقها الجغرافية. ستشمل الخطة إجراءات إدارة عدادات الكهرباء الضائعة والألواح الشمسية والبطاريات.

٧٫٣٤ التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ١٫٣: تعزيز الشبكة وتطويرها لتمكين تفريغ مشاريع الطاقة المتجددة الكبيرة والصغيرة في الضفة الغربية وغزة.

يقع هذا المكون الرئيسي في بني نعيم - الخليل. تتطلب المحطة الكهروضوئية بقدرة ٣٠ ميجاواط المخطط لبناءها في المستقبل أربعة مغذيات بجهد ٣٣ كيلو فولت، الطرق والمسودات في انتظار موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية حيث أن بعض الأقسام تعبر المنطقة"ج".

نظرًا لأن الإذن الصادر عن شركة الكهرباء الاسرائيلية ما زال تحت الانتظار، لذلك سيتم تأجيل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لهذا المكون الفرعي إلى المرحلة الثانية من المشروع.

٨٫٣٤ التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة للمكوّن الفرعي ٢٫٣: توسيع نطاق أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أسطح قطاع الصحة والمشاريع الصغرى والمتوسطة والقطاع السكني

يهدف هذا المكون إلى تقليص الحاجز أمام أصحاب المنازل والشركات الصغيرة والمتوسطة أمام السماح بالاستثمار لجميع مستويات الدخل، بما في ذلك الفقراء، وبالتالي إنشاء نموذج يمكن تكراره بسهولة وتوسيع نطاقه بسرعة.

تشمل الأنشطة تركيب الوحدات الكهروضوئية والعاكسات الهجينة واستخدام بطاريات حمض الرصاص والكابلات والحماية والهياكل الفولاذية وغيرها من الملحقات.

فيما يلي الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للأنشطة المشاركة في هذا المكون الفرعي.

انبعاثات الهواء: تتجسد انبعاثات غازات الانحباس الحراري الناتجة عن مصادر الوقود الأحفوري المستخدمة في الإنتاج والتصنيع والتخلص من النفايات وإعادة التدوير في التقنيات المتجددة. ومع ذلك، فهي أقل بكثير من تلك المنبعثة من

مولدات الديزل المستخدمة حاليًا من قبل السلطات الفلسطينية لتوليد الكهرباء. سيتم تقييم تخفيض غازات الانحباس الحراري بمجرد التكليف بالتنفيذ.

انبعاثات الضوضاء: يمكن أن تولد مراحل البناء والتركيب ضوضاء وإزعاجًا متزايدًا للممتلكات المجاورة والجيران. ومع ذلك، لن تصدر منشآت الألواح الكهروضوئية أعلى السطح ضوضاء أثناء مرحلة التشغيل.

المواد الكيميائية الخطرة: غالبًا ما تستخدم المواد الكيميائية الخطرة مثل البورون والفوسفور في إنتاج الوحدات الشمسية. ومع ذلك، فإن هذه لا تشكل خطراً أثناء المرحلة التشغيلية وتصبح خطرة فقط عند التخلص منها، وبالتالي فإن خطة إدارة النفايات مطلوبة.

انعكاس الحرارة أو الضوء: يمكن أن تتأثر الخصائص الأخرى بانعكاس ضوء الشمس من الألواح، خاصة إذا كانت الزاوية نحو النوافذ أو الأبواب أو الشرفات المجاورة. يجب على المقاول اتباع المعايير المناسبة للتركيب. إذا استمر هذا الانعكاس لفترة طويلة، فقد يصبح مصدرًا للتظلم. يجب على سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية إعداد دليل التركيب الكهروضوئي لأنواع مختلفة من المباني.

التأثيرات على التنوع البيولوجي: بشكل عام، المنشآت الشمسية الموجودة على السطح ليس لها آثار ضارة على التنوع البيولوجي. إذا كانت الأراضي والممتلكات المجاورة بها أشجار يمكن أن تعرقل استخدام الألواح الشمسية في المباني المستفيدة، وتَقرّر أن الشجرة ليست من الأنواع المحمية، فقد يستدعي ذلك قطع الشجرة. يتمثل أحد تدابير التخفيف من هذه المشكلات في زراعة أشجار بديلة في موقع متفق عليه مع مالك الشجرة.

بالنسبة للأنظمة الكهروضوئية الأرضية، يمكن إزالة الأشجار من أجل إنشاء منطقة غير مظللة مفتوحة لتثبيت الألواح الكهروضوئية. عند إزالة الأشجار، يجب أن تزرع في نفس النوع من التربة لضمان نموها المستمر.

التراث الثقافي: يجب ألا تؤثر أنظمة الطاقة الشمسية المقترحة على أي مباني أو أماكن في الضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر ذات قيم ثقافية مهمة. يجب توخي الحذر من قبل المسؤول البيئي والاجتماعي في وحدة إدارة المشروع لضمان ألا تؤثر الانعكاسات من الألواح الشمسية على الوضع التاريخي لهذه الخصائص الثقافية.

العمالة: سوف يساعد تركيب أنظمة الطاقة الشمسية المحلية على معالجة بطالة الشباب المرتفعة في المنطقة من خلال توفير فرص عمل مؤقتة للعمالة الفنية والعمالة غير الماهرة. سيكون المقاولون ملزمون، في مستندات العقد، بتوظيف ٥٠٪ على الأقل من طواقم التركيب الخاصة بهم من داخل منطقة غزة.

التأثير الاقتصادي وسبل العيش: ستساعد تركيبات الطاقة الشمسية على السطح في استقرار إمدادات الكهرباء للأسر المستفيدة، مع الاستفادة من أشعة الشمس ومن المواد الخام الوفيرة. وقد يؤدي ذلك إلى توفير التكاليف وتحسين مستوى المعيشة وزيادة دخل الأسرة. يمكن أن يسهم ذلك أيضًا في زيادة العمليات التجارية وبالتالي تنشيط الأعمال التي تعتمد على الكهرباء للعمل.

الصراعات الاجتماعية: إن احتمال النزاعات الاجتماعية ضئيل ويمكن إدارته. يمكن أن تنشأ الصراعات المحتملة من: العدل والإنصاف في صنع القرار، واستخدام القوى العاملة غير المحلية أثناء تنفيذ المشروع (التثبيت). إلى أقصى حد ممكن، يجب توظيف القوى العاملة المحلية لتثبيت المنشآت. تحقيقا لهذه الغاية، سوف تُطلب وثائق العقد من المقاولين لتوظيف ما لا يقل عن ٥٠٪ من أطقم التركيب الخاصة بهم من داخل منطقة غزة. قد يؤدي سوء الصيانة من قبل المستفيدين إلى تقليل التأثيرات المقصودة.

الصحة والسلامة المهنية: يجب على كل مقاول تقديم خطة الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك تقييم المخاطر وتدبير التخفيف. يجب على المقاولين معاقبة العمال الذين يرفضون الامتثال لخطة الصحة والسلامة المهنية.

تم إعداد إجراء إدارة العمل لهذا المشروع. سيتم الكشف عن إجراءات إدارة العمل الخاصة بالموقع قبل بدء العمل. سيشمل العقد أحكامًا خاصة بشأن الصحة والسلامة المهنية، وعمل الأطفال وظروف عملهم، وفقًا لإرشادات الصحة والسلامة المهنية.

التخلص من النفايات: يجب التخلص من جميع النفايات الناتجة عن المشروع قبل وأثناء وبعد التركيب في موقع التخلص المخصص بالاتفاق مع السلطة المختصة. يُقدّر أن يتم استبدال بطاريات التخزين كل ثلاث سنوات. يجب التخلص من هذه المواد الخطرة بتوجيه من سلطة جودة البيئة والجهات المعنية. الألواح الشمسية التي تم إيقاف

تشغيلها لها تأثير سلبي كبير على البيئة بسبب وجود المعادن الثقيلة المستخدمة في تصنيعها. وبالتالي فهي تشكل نفايات خطرة ويجب التخلص منها بشكل صحيح.

المخاطر البيئية والاجتماعية لهذا المكون كبيرة بسبب المخاطر المحتملة من النفايات الخطرة. وبالتالي، يلزم إعداد خطة لإدارة البيئة وفقًا للقوانين الوطنية ولوائح البنك واتباع معايير التثبيت.

٩.٣.٤ التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون الفرعي ٣.٣: التصميم وحساب دعم السيولة التجريبي ونظام الدفع

لا توجد تدابير بيئية واجتماعية مطلوبة.

١٠.٣.٤ الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمكون ٤: المساعدة الفنية وبناء القدرات وإدارة المشاريع

ستمكّن المساعدة الفنية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية من تنظيم ورش العمل ودعم دراسات الجدوى وضمان الحوار الكافي وتبادل المعرفة داخل القطاع وبالتنسيق مع الوزارات التنفيذية الأخرى. سيدعم هذا المكون أيضًا إدارة المشروع بما في ذلك الأنشطة البيئية والاجتماعية. لتحقيق إدارة بارزة للمشروع، هناك حاجة لإعداد خطة التزام بيئية واجتماعية. يتضمن هذا المكون أيضًا المكون الفرعي التالي:

تجربة رائدة لإعادة تدوير البطاريات في غزة: ينطوي هذا المكون الفرعي على المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة، اعتمادًا على محتوى الأنشطة.

حاليا، يُقدَّر أن قطاع غزة لديه نصف مليون بطارية، من أنواع مختلفة (في المقام الأول، حمض الرصاص وهلام)، في التداول. بالنظر إلى إمكانات الطاقة الشمسية الممتازة، ينشط سوق الطاقة الكهروضوئية في غزة ويستمر في النمو. نظرًا لأن الحدود الإسرائيلية تمنع نقل البطاريات من غزة إلى أي مكان خارجي، فإن إدارة نفايات البطاريات هذه تمثل بيئة ملحة ومخاوف صحية عامة. لا توجد اعتبارات للجودة والسلامة البيئية في الممارسة العملية. لذلك، فإن التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لذلك تؤثر بشكل رئيسي على صحة الإنسان وحقوق العمال.

يتضمن هذا المكون الفرعي نقل الدراية والأدوات من ٢-٣ورش عمل. يتم إعداد خطة إدارة بيئية واجتماعية عامة تتعلق بورشة إعادة تدوير البطاريات.

انبعاثات الضوضاء: يمكن أن يؤدي استخدام الشاحنات والمركبات لجمع البطاريات المستعملة إلى منشأة إعادة التدوير إلى الضوضاء الناتجة عن آلة التكسير في موقع إعادة التدوير، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الضوضاء والإزعاج للمناطق المحيطة والجيران. سوف يتم إعتماد المستوى المسموح به بالديسيبل للمعدات المستخدمة في العمليات بحسب ما يناسب كل منطقة السكنية.

المواد الكيميائية الخطرة: قد تؤدي عملية استخراج الرصاص والمعادن الثقيلة الأخرى من بقايا البطارية لخطر كبير على الصحة والسلامة المهنية للعمال. يجب تطبيق جميع تدابير السلامة على المواد الكيميائية المستخدمة أثناء الاستخراج ويجب إنشاء تخزين آمن للمعادن الثقيلة المستخرجة.

التراث الثقافي: يجب ألا يؤثر الموقع المقترح لمرفق إعادة تدوير البطاريات على أي مباني أو أماكن تعتبر ذات قيمة ثقافية كبيرة.

الصحة والسلامة المهنية: يجب على كل مقاول تقديم خطة الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك تقييم المخاطر وتدابير التخفيف. يجب على المقاولين معاقبة العمال الذين يرفضون الامتثال لخطة الصحة والسلامة المهنية.

التخلص من النفايات: يجب التخلص من جميع النفايات الناتجة عن مرفق إعادة تدوير البطاريات في موقع التخلص المخصص من سلطة جودة البيئة. يجب تخزين جميع النفايات السائلة الحمضية/ القلوية في حاويات مناسبة لإعادة استخدامها أو التخلص النهائي منها وفقًا للوائح سلطة جودة البيئة. يجب غسل وتخزين قطع البولي بروبلين المنفصلة ويمكن بيعها لتصنيع أغلفة البطاريات الجديدة.

تم تصنيف هذا المكون الفرعي على أنه حيوي. يتطلب تنفيذ مراجعة للمصانع التي سيتم إعادة تأهيلها بالإضافة إلى إعداد خطة إدارة النفايات الخطرة. يجب عمل خطة إدارة العمل لذلك. بناءً على التقنيات التي تم تحديدها لإعادة تدوير البطاريات، سيتم التحضير المسبق للأدوات البيئية ذات الصلة.

يرتبط مكون المشروع ٤ بمخاطر كبيرة، بما في ذلك المخاطر على الصحة والسلامة المهنية أثناء البناء والتشغيل والمخاطر المرتبطة بالتعامل مع النفايات الخطرة التي تتطلب إدارة المواد الخطرة. وتشمل المخاطر البيئية الأخرى الضوضاء والغبار والتعامل مع بطاريات النفايات.

باختصار، يرتبط مكون المشروع ١و ٤ بمخاطر كبيرة، بما في ذلك المخاطر على الصحة والسلامة المهنية أثناء بناء وصيانة خطوط النقل والتوزيع والمخاطر المرتبطة بالتعامل مع النفايات الخطرة، مثل نفايات الزيوت من المحولات، بينما سيتضمن المكون ٤، كجزء من المساعدة التقنية، تحديد الحلول المحتملة لإعادة تدوير البطاريات على نطاق صغير ومساعدة ٢-٣ مصانع لتحسين عملياتها التي تتطلب إدارة المواد الخطرة. وتشمل المخاطر البيئية الأخرى الضوضاء والغبار والتعامل مع النفايات أثناء البناء (المكونات ١ و ٢ و ٣) والتعرض للمجالات الكهرومغناطيسية (المكون ١)، والمخاطر المحتملة للطيور (المكون ١)، والتعامل مع عدادات الكهرباء القديمة والضائعة (المكون ٢)، والتعامل مع بطاريات النفايات والألواح الشمسية (المكون ٣ و ٤)، وانعكاس الحرارة وأشعة الشمس من الألواح الشمسية (المكون٣).

٥. الأدوات البيئية والاجتماعية

نظرًا لأن معظم مواقع المشاريع الفرعية غير معروفة حتى الآن، فقد تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا. حدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية قابلية تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية المختلفة لأنشطة المشروع كما هو موضح أعلاه.

لأنه تم تحديد مسار خط ٣٣ كيلو فولت بين أريحا ورام الله بشكل أولي، وعلى الرغم من عدم تأكيد الموافقة من قبل السلطات الإسرائيلية حيث أنه يقع في المنطقة "ج"، تم إعداد تقييم أولي للتأثيرات البيئية والاجتماعية لهذا المشروع الفرعي. تم في التقييم الأولي للأثر البيئي والاجتماعي تقييم المخاطر والآثار المختلفة المتعلقة بهذا المشروع الفرعي (المصنفة على أنها مخاطر كبيرة بسبب مخاطر الصحة والسلامة المهنية والتعامل المحتمل مع المواد الخطرة أثناء البناء والتشغيل). قدم التقييم الأولي للأثر البيئي والاجتماعي الشروط الأساسية على طول المسار المحدد، وخلص إلى أنه لا يوجد مناطق حساسة بيئياً، لا سيما فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والحيوانات والطيور. حدد التقييم الأولي للاجراءات البيئية والاجتماعية تدابير التخفيف للمخاطر المحددة وأُوضحت المناطق التي سيتوسع فيها تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بمجرد تأكيد حرم الطريق للخط بعد موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية حيث أن بعض الأقسام تعبر المنطقة "ج".

حدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أن الأدوات التالية لاستخدامها في تدخلات المشروع المختلفة:

- بالنسبة للمكون ١: سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية لنقاط الربط بين شركة نقل الكهرباء الفلسطينية و شركة الكهرباء الاسرائيلية، ومنظمات الجهد، واستبدال خطوط الجهد المتوسط والمحولات الحالية وتنشيط محطة تحويل ترقوميا الفرعية. سيتطلب خط الجهد ٣٣ كيلو فولت الجديد بين أريحا ورام الله تقييم للأثر البيئي والاجتماعي (تحديث تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الأولي الموجود).
- بالنسبة للمكونين ٢ و ٣: يجب وضع خطة لإدارة النفايات بواسطة كل شركة توزيع كهرباء للنفايات المختلفة التي سيتم إنشاؤها داخل مناطقها الجغرافية. ستشمل الخطة إجراءات إدارة عدادات الكهرباء الضائعة والألواح الشمسية والبطاريات.
- بالنسبة للمكون ٣: سيتم إعداد دليل تركيب للأنظمة الشمسية يتناول جوانب الصحة والسلامة ذات الصلة، ويعكس مشاكل الحرارة/ الضوء وحماية واجهات المباني التاريخية.
- بالنسبة للمكون ٤: سيتم إعداد عمليات التدقيق البيئي لمصانع إعادة تدوير البطاريات (مصنعين الى ثلاث مصانع) التي سيتم تحسينها وسيتم النظر في توصيات تلك المراجعات في خطط التطوير لتلك المصانع. ستتضمن دراسات الجدوى للاستثمارات المستقبلية الشروط المرجعية لإعداد أداة بيئية واجتماعية مناسبة لكل استثمار على حدة.

تم إعداد إجراء إدارة العمل لتحديد نهج المشروع في تلبية المتطلبات الوطنية وكذلك أهداف الإطار البيئي والاجتماعي الخاص بالبنك، وتحديداً أهداف المعيار البيئي والاجتماعي رقم ٢: ظروف العمل والعمال والمعيار ٤: صحة المجتمع والسلامة.

تم إعداد إطار مشاركة أصحاب المصلحة. بالنسبة للمشروعات الفرعية التي تكون مواقعها غير معروفة، تم إعداد إطار مشاركة أصحاب المصلحة، والذي سيكون أساسًا للحزم المستقبلية لخطط إشراك أصحاب المصلحة بمجرد تحديد الحزم. تم أخذ خطط إشراك أصحاب المصلحة لأربع نقاط ربط تابعة لشركة الكهرباء الاسرائيلية في صرة و الفندوقومية و قلقيلية و عورتا التي تمثل الفئات الأربع لنقاط الربط كما حددتها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية على أنها عينة تم إجراؤها.

تم إعداد إطار إعادة التوطين لخط الجهد المتوسط الرابط بين محافظتي طوباس- نابلس في مدينة ياصيد ونقاط التوصيل وخط الجهد المتوسط بين أريحا ورام الله مروراً بالتجمعات البدوية في المعرّجات، والتي ستكون الأسس لخطط خطط إعادة التوطين المستقبلية. بمجرد تحديد الحزم.

يلخص الجدول ١ الأدوات البيئية والاجتماعية المتوقعة لكل مشروع فرعي.

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار إعادة التوطين وإجراءات إدارة العمل وخطة إشراك أصحاب المصلحة لجميع المكونات.

بناءً على التقييم التدريجي، تصف المصفوفة أدناه الأدوات البيئية والاجتماعية المتوقعة التي تنطبق على مكونات المشروع الفرعية. بعد مزيد من التعريف للمكونات الفرعية، سيتم وضع أدوات محددة إضافية. الأدوات الاجتماعية والبيئية المطلوبة المتوقعة هي:

جدول ٢ الأدوات البيئية والاجتماعية لكل مكون فرعي

رقم المكون	المشروع الفرعي	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	مواقع محددة خطة اشراك أصحاب المصلحة	خطة عمل اعادة التوطين	ملاحظات
١.١	إعادة تأهيل نقاط الربط الواصلة بين شركة الكهرباء الاسرائيلية وشركة نقل الكهرباء الفلسطينية	x		x	x	
٢.١	تطوير خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل	x		x	x	
٣.١	إعادة تأهيل محطة تحويل ترقوميا الفرعية					
٤.١	خط الجهد المتوسط بين أريحا ورام الله		x	x	x	لا حاجة
١.٢	برنامج حماية الإيرادات					يجب وضع خطة لإدارة النفايات من قِبل كل شركة توزيع من أجل النفايات المختلفة التي سيتم إنشاؤها داخل مناطقها الجغرافية. ستشمل الخطة إجراءات إدارة عدادات الكهرباء الضائعة والألواح الشمسية والبطاريات.
٢.٢	برنامج القياس الذكي في غزة					
١.٣	تعزيز الشبكة ورفع المستوى		x	x	x	
٣.٣	توسيع نطاق أنظمة الطاقة الشمسية على الأسطح	x		x		يجب وضع خطة لإدارة النفايات. سيتم إعداد دليل

						التثبيت للمجموعات الكهروضوئية.
٤	المساعدة الفنية، بناء القدرات وإدارة المشاريع					لا حاجة
١٤	دراسة أولية حسّنت إعادة تدوير البطاريات في غزة		x	x	x	سيتم إعداد عمليات التدقيق البيئي والاجتماعي لمصانع إعادة تدوير البطاريات الثلاث التي سيتم تحسينها

٦. إجراءات الإدارة البيئية والاجتماعية

التنخيل البيئي والاجتماعي

ستخضع جميع مكونات المشروع أو المشاريع الفرعية التي سيتم تنفيذها في إطار المشروع المقترح لفحص بيئي/ اجتماعي من أجل منع تنفيذ المشروعات ذات الآثار البيئية السلبية الكبيرة. الغرض من "الفحص البيئي / الاجتماعي" هو الحصول على فكرة أولية حول درجة ومدى الآثار البيئية المحتملة لمشروع فرعي معين، والذي سيتم استخدامه لاحقًا لتقييم الحاجة إلى مزيد من التقييم البيئي/ الاجتماعي. سيتم تحديد المشروعات الفرعية بواسطة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية و شركات توزيع الكهرباء؛ بعد اختيار مشروع فرعي، سيجري المسؤول البيئي والاجتماعي فحصًا بيئيًا واجتماعيًا للمشروع الفرعي كجزء لا يتجزأ من تخطيطه وتنفيذه.

ستحدد عملية الفحص البيئي والاجتماعي طبيعة التقييم البيئي والاجتماعي الذي ينبغي إجراؤه لاحقًا. سيوفر الفحص البيئي/ الاجتماعي تقييمًا سريعًا لخصائص المشروع، والمستفيدين منه، والأبعاد الاجتماعية الاقتصادية للمنطقة، وآثارها ومخاطرها البيئية / الاجتماعية المحتملة. ستحدد نتائج الفحص البيئي / الاجتماعي ما إذا كان المشروع الفرعي يتطلب أو لا يتطلب المزيد من التقييم البيئي والاجتماعي، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطة عمل إعادة التوطين.

يشمل الفحص البيئي/ الاجتماعي ما يلي:

١. استكشاف مناطق/ مسارات المشروع الفرعي والمناطق المحيطة بها؛

٢. تحديد الأنشطة الرئيسية للمشروع الفرعي؛

٣. التقييم الأولي لآثار هذه الأنشطة على البيئة الإيكولوجية والفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية للمشروع الفرعي بالمناطق المحيطة.

سيقوم المسؤول البيئي والاجتماعي بتنفيذ "الفحص البيئي/ الاجتماعي" للمشاريع الفرعية مع فكرة أولية عن طبيعة موقع المشروع الفرعي وأنشطة المشروع الفرعي عن طريق ملء "نموذج الفحص البيئي/ الاجتماعي ٢أ (للمحطة الفرعية)، ٢ب (لخط الطاقة) و ٢ج (للنظام الشمسي) المقدم في الملحق ٢. بناءً على نتائج التقييم، يجب على المسؤول البيئي والاجتماعي اتباع إجراء إطار الادارة البيئية والاجتماعية للتوصية بتدابير مناسبة لتجنب أو تقليل المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي.

١٦. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

تتكون خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من مجموعة من تدابير التخفيف والرصد والتدابير المؤسسية الواجب اتخاذها أثناء تنفيذ وتشغيل المشروع للقضاء على المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية الضارة، أو تعويضها، أو تقليلها إلى مستويات مقبولة. تتضمن خطة الإدارة البيئية أيضًا الإجراءات اللازمة لتنفيذها. ستقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بما يلي:

- تحديد مجموعة الاستجابات للآثار الضارة المحتملة؛
- تحديد متطلبات التأكد من أن هذه الاستجابات تتم بشكل فعال وفي الوقت المناسب؛
- وصف الوسائل لتلبية تلك المتطلبات.

١١٦. تدابير التخفيف والتعزيز

اعتمادًا على المكونات الفرعية للمشروع، يتم إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وإدماجها مباشرةً هنا. تتضمن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير تخفيف، ومسؤوليات التخطيط والتنفيذ والإشراف والمراقبة. ومن هنا، تصف خطط الإدارة البيئية التالية كيف يمكن أن يؤثر أي إجراء على البيئة الطبيعية التي تحدث فيه وتوضح التزامات واضحة من الشخص الذي يقوم بالإجراء بشأن كيفية تجنب تلك الآثار وتقليلها وإدارتها بحيث تكون مقبولة بيئيًا، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية تستهدف استبعاد تدهور البيئة أثناء تنفيذ الأنشطة المخطط لها. يتم تطبيق هذا على المكونات ١١ و ٢١ و ٤١ و ١٣ و ٢٣ و ٣٣.

ستخفف سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية من الآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بأنشطة البناء من خلال:

أ. تضمين البنود البيئية والاجتماعية (انظر القسم ٦.١.٦) في جميع عقود التوريد/ التركيب و

ب. ضمان أن يكون موظفو المقاول على دراية بهذه البنود .

يتم تحديد تدابير التخفيف التي ستعالج بفعالية المخاطر والآثار المحتملة ومسؤوليات التنفيذ والرصد لتدابير التخفيف. توفر الجداول التالية مصفوفات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية العامة التي يجب تعديلها بعد تحديد الموقع الدقيق والمعلومات التفصيلية للمشروع الفرعي.

نشاط المشروع	التأثير البيئي/الاجتماعي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	الإشراف والمراقبة
مرحلة الإنشاء				
صيانة حرم الطريق	التنوع الحيوي	-إعادة زراعة الأشجار في نفس النوع من التربة. -تجنب مواقع التثبيت التي تتطلب قطع أو تقليم شجرة محمية أو شجرة قديمة أو الشجرة المعروفة بتعشيش الطيور عليها.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	خطر حرق الغطاء النباتي	-تجنب التخلص من أي مواد مقطوعة عن طريق الاحتراق.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	خطر إتلاف الموائل والأنواع خارج حرم الطريق من قبل العمال	-منع إتلاف الموائل الأنواع خارج حرم الطريق من قبل العمال.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	الآثار على الأراضي الخاصة	-منع أي محاذاة قريبة من الطرق التي قد تعبر الأراضي الخاصة.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
الحفريات والأعمال المدنية	تأثير الصوت	-تنفيذ أنشطة التثبيت فقط خلال النهار. -إبلاغ الحي بالأنشطة قبل أي تثبيت. - استخدم أجهزة إلغاء الضوضاء.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	الغبار	-تجنب الآلات الكبيرة.		

		-إعلام الحي بالأنشطة.		
	قد يؤدي حفر الأبراج والغرف الخارجية إلى إتلاف أنابيب المياه في المنطقة	-تجنب أي ضرر للبنية التحتية الحالية من خلال استشارة المجتمع المحلي.		
	التخلص من النفايات	-التخلص من نفايات التغليف والبناء في مواقع إدارة النفايات المحددة باستخدام خدمات النقل المسجلة. -لا يجب استخدم النفايات غير المعالجة كنفايات منزلية.		
تركيب المكونات الكهربائية (مثل المحولات، مفاتيح، أجهزة الفتح والوصل التلقائي	التعرض للمجالات الكهربائية والمغناطيسية	-وضع علامات تحذير في المناطق التي تكون فيها المجالات الكهربائية والمغناطيسية عالية. -تدريب العاملين بالمستويات الكهربائية والمغناطيسية المهنية والمخاطر الأخرى	المقاول، مفتش السلامة	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	المواد الكيميائية والمواد الخطرة المستخدمة في المفاتيح	-تعامل مع المنتجات بعناية لتجنب الكسر العرضي أو الانسكاب. -اعتماد إجراءات السلامة ومعدات السلامة الشخصية للتعامل مع أي مواد كيميائية تستخدم مثل سداسي فلوريد الكبريت.	المقاول، مفتش السلامة	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	الصحة والسلامة المهنية (العمل في الارتفاعات)	- إختبار الهياكل قبل القيام بالعمل؛ - تنفيذ برنامج للحماية من السقوط يتضمن التدريب على تقنيات التسلق واستخدام تدابير الحماية من السقوط؛ فحص وصيانة واستبدال معدات الحماية من السقوط؛ وانقاذ العمال المحاصرين، من بين أمور أخرى؛ - وضع معايير لاستخدام الحماية من السقوط بنسبة ١٠٠ في المائة (عادة عند العمل على ارتفاع أكثر من مترين	المقاول، مفتش السلامة	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

		فوق سطح العمل، ولكن في بعض الأحيان يمتد إلى ٧أمتار، حسب النشاط). يجب أن يكون نظام الحماية من السقوط مناسبًا لهيكل البرج والحركات الضرورية، بما في ذلك الصعود والنزول والانتقال من نقطة إلى أخرى؛ - تركيب تجهيزات على مكونات البرج لتسهيل استخدام أنظمة الحماية من السقوط؛ - توفير نظام مناسب لتحديد موقع العمل للعمال. يجب أن تكون الموصلات الموجودة على أنظمة تحديد المواقع متوافقة مع مكونات البرج المرفقة بها؛ - يجب أن يتم تصنيف معدات الرفع وصيانتها بشكل صحيح وتدريب مشغلي الروافع بشكل صحيح؛ - يجب ألا تقل سماكة أحزمة الأمان عن ١٦ مم (٨/٥بوصة) اثنان في واحد مصنوعة من النايلون أو مادة ذات قوة مكافئة. يجب استبدال أحزمة الأمان قبل ظهور علامات تلف الألياف؛ -عند تشغيل أدوات الطاقة على ارتفاع، يجب على العمال استخدام حزام أمان ثانوي (احتياطي)؛ -يجب إزالة العلامات وغيرها من العوائق من الأعمدة أو الهياكل قبل القيام بالعمل؛ - يجب استخدام حقيبة أدوات معتمدة لرفع أو خفض الأدوات أو المواد للعاملين في الهياكل.		
	الصحة والسلامة المهنية (خطوط الطاقة المباشرة)	- السماح فقط للعمال المدربين والمعتمدين بتثبيت المعدات الكهربائية أو صيانتها أو إصلاحها؛		

		- إلغاء تنشيط خطوط توزيع الطاقة الحية بشكل صحيح قبل تنفيذ العمل على الخطوط أو بالقرب منها؛ - ضمان أن يتم إجراء أعمال الأسلاك الحية بواسطة عمال مدربين مع الالتزام الصارم بمعايير السلامة والعزل المحددة. يجب أن يكون الموظفون المؤهلون أو المدربون الذين يعملون على أنظمة النقل أو التوزيع قادرين على تحقيق ما يلي: • تمييز الأجزاء الحية من أجزاء أخرى من النظام الكهربائي • تحديد جهد الأجزاء الحية • فهم مسافات الاقتراب الدنيا المبينة للجهد المحدد للخطوط الحية • ضمان الاستخدام السليم لمعدات وإجراءات السلامة الخاصة عند العمل بالقرب من الأجزاء النشطة من النظام الكهربائي المكشوفة - يجب ألا يقترب العمال من جزء نشط موصّل حتى إذا تم تدريبهم بشكل صحيح ما لم: • يتم عزل العامل بشكل صحيح عن الجزء النشط بالقفازات أو غيرها من المواد العازلة المعتمدة، أو؛ • الجزء المنعزل معزول بشكل صحيح عن العامل وأي جسم موصل آخر، أو؛ • يتم عزل العامل بشكل صحيح ومعزول تماما عن أي كائن موصل آخر (العمل المباشر).		

		- عندما تكون الصيانة والتشغيل مطلوبة ضمن الحد الأدنى من مسافات الانتكاس، يجب تحديد تدابير تدريب محددة، وتدابير السلامة، وأجهزة السلامة الشخصية، والاحتياطات الأخرى في خطة الصحة والسلامة؛ - يجب على العمال غير المرتبطين بشكل مباشر بأنشطة نقل وتوزيع الطاقة الذين يعملون حول خطوط الكهرباء أو محطات الكهرباء الفرعية التقيد بالتشريعات والمعايير والمبادئ التوجيهية المحلية المتعلقة بأقل مسافة تقترب من الحفريات والأدوات والمركبات وغيرها من الأنشطة؛ - لا يمكن تقليل مسافات العصا الدنيا إلا بشرط أن تكون المسافة المتبقية أكبر من المسافة بين الجزء النشط والسطح المؤرض.		
الاثار الثقافية والاجتماعية	توظيف السكان المحليين	توظيف السكان المحليين في العمل	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	خطر ضرر العمال والمجتمع المحلي من الحوادث في الموقع.	-إبلاغ الناس بالأنشطة لاستبعادهم من جميع مواقع البناء. -الاحتفاظ بأي تقارير أو سجلات للحوادث. -توفير التدريب على الصحة والسلامة لجميع الموظفين. -اتباع الإجراءات الموثقة لجميع أنشطة الموقع.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

	قطع صغيرة من الأراضي محتملة للاستحواذ لإقامة بعض الأبراج الجديدة	اكمال جميع عمليات الاستحواذ على الأراضي اللازمة وفقًا لخطة عمل إعادة التوطين وإطار الاستحقاق قبل بدء أي أعمال بناء. - التأكد من أن الأشخاص المتضررين: • مطلعين على خياراتهم وحقوقهم؛ • تم التشاور معهم بشأن الخيارات المتاحة وعرضها مع البدائل؛ • تم تقديم تعويض سريع وفعال لهم بتكلفة الاستبدال الكاملة عن خسائر الأصول المنسوبة مباشرة إلى المشروع؛ • تم تقديم المساعدة الإنمائية لهم بالإضافة إلى تدابير التعويض.		موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
التشغيل والصيانة				
التشغيل والصيانة	خطر الصعق الكهربائي	- استخدام علامات وحواجز مثل الأقفال على الأبواب والتوعية العامة لمنع الاتصال العام مع المعدات التي يحتمل أن تكون خطرة. - إحاطة الأجسام الموصلة (مثل الأساور أو الهياكل المعدنية الأخرى) المثبتة بالقرب من خطوط الطاقة، لمنع الصدمة.	شركة نقل الكهرباء، شركات التوزيع	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

المكون الفرعي ٢.١: تطوير خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين ونابلس (خط ياصيد)

جدول ٤مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية العامة للمكون الفرعي ٢.١

نشاط المشروع	التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	المراقبة والاشراف
مرحلة ما قبل الانشاء				
تصميم وموقع خطوط نقل الكهرباء والأبراج	حرم طريق البناء	- تثبيت خطوط النقل والأبراج في حرم الطريق الخاص بهم. - تثبيت خطوط النقل فوق الأشجار والغطاء النباتي لتجنب التسبب في تخريب الغطاء النباتي.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، شركة كهرباء الشمال، شركة كهرباء محافظة طوباس	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
مرحلة الانشاء				
	حرم طريق البناء	-حقوق نقل وتوزيع الموقع، طرق الوصول، الخطوط، الأبراج، والمحطات الفرعية من خلال استخدام ممرات المرافق العامة والنقل الحالية للنقل والتوزيع، والطرق والمسارات الموجودة لطرق الوصول، كلما أمكن ذلك؛ - تركيب خطوط نقل فوق الغطاء النباتي الحالي لتجنب تطهير الأرض؛ - إعادة الغطاء النباتي إلى المناطق التي تم التأثير عليها من خلال زراعة أنواع نباتات محلية - إدارة أنشطة مواقع البناء كما هو موضح في الأقسام ذات الصلة من الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
اخلاء الطريق	التنوع الحيوي	- تنفيذ نهج الإدارة المتكاملة للنباتات. الإزالة الانتقائية لأنواع الأشجار الشاهقة الطويلة وتشجيع الأعشاب والشجيرات منخفضة النمو هو النهج	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية

نشاط المشروع	التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	المراقبة والاشراف
		الشائع لإدارة الغطاء النباتي في حقوق خط النقل. يجب اختيار تقنيات إدارة نباتات بديلة بناءً على الاعتبارات البيئية الموقعية بما في ذلك الآثار المحتملة على الأنواع غير المستهدفة والمهددة بالانقراض ؛ - إزالة أنواع النباتات الغازيَة، كلما أمكن ذلك، زراعة أنواع النباتات المحلية؛ - مراعاة المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالآلات والمعدات المصنعة فيما يتعلق بالضوضاء ومنع الانسكاب النفطي والاستجابة للطوارئ؛ - إعادة الغطاء النباتي من الأشجار المزروعة في نفس النوع من التربة. - تجنب مواقع التثبيت التي تتطلب قطع أو تقليم شجرة محمية أو شجرة قديمة أو شجرة تعشيش معروفة للطيور.		في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	خطر حرق الغطاء النباتي	- تجنب التخلص من أي مواد عن طريق الحرق.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	خطر إتلاف الموائل والأنواع خارج حرم الطريق من قبل العمال	-تجنب إتلاف الموائل والأنواع خارج حرم الطريق من قبل العمال.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

نشاط المشروع	التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	المراقبة والاشراف
	الآثار على الأراضي الخاصة	- مراعاة المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالآلات والمعدات المصنعة فيما يتعلق بالضوضاء ومنع الانسكاب النفطي والاستجابة للطوارئ؛ - منع أي محاذاة قريبة من الطرق التي قد تعبر الأراضي الخاصة.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
الحفر والعمل المدني	تأثير الضوضاء	-تنفيذ أنشطة التثبيت فقط خلال النهار. - إبلاغ الحي بالأنشطة قبل أي تثبيت. - استخدم أجهزة تخفيف الضوضاء.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	الغبار	-تجنب الآلات الكبيرة. - إعلام الحي بالأنشطة المقرر القيام بها.		
	قد يؤدي الحفر الأبراج والغرفة الخارجية إلى إتلاف أنابيب المياه في القرية	-تجنب أي ضرر للبنية التحتية الحالية من خلال استشارة المجتمع المحلي.		
	التخلص من النفايات	-التخلص من نفايات التغليف والبناء في مواقع إدارة النفايات المعتمدة باستخدام خدمات النقل المسجلة. -لا يجب استخدام النفايات غير المعالجة كنفايات منزلية		
تركيب المكونات الكهربائية (مثل المحولات، والمفاتيح،	التعرض للمجالات الكهربائية والمغناطيسية	• تحديد مستويات التعرض المحتملة في مكان العمل، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية لمستويات التعرض في المشاريع الجديدة واستخدام أجهزة القياس الشخصية أثناء أنشطة العمل.	المقاول، مفتش السلامة	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة

نشاط المشروع	التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	المراقبة والاشراف
وأجهزة الفصل والوصل التلقائية)		• تدريب العاملين على تحديد مستويات ومخاطر المجال الكهربائي والمغناطيسي المهنية؛ • إنشاء وتحديد مناطق الأمان للتمييز بين مناطق العمل مع مستويات المجال الكهربائي والمغناطيسي المرتفعة المتوقعة مقارنة بتلك المقبولة للتعرض العام، مما يحد من الوصول إلى العمال المدربين تدريباً جيداً؛ • تنفيذ خطط عمل لمعالجة مستويات التعرض المحتملة أو المؤكدة التي تتجاوز مستويات التعرض المهنية المرجعية التي طورتها المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للحماية من الإشعاعات غير المؤينة (ICNIRP)ومعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE). يجب ضبط معدات مراقبة التعرض الشخصية للتحذير من مستويات التعرض الأقل من المستويات المرجعية للتعرض المهني (على سبيل المثال ، ٥٠٪). قد تتضمن خطط العمل لمعالجة التعرض المهني الحد من وقت التعرض من خلال تناوب العمل، وزيادة المسافة بين المصدر والعامل، عند الإمكان، أو استخدام مواد التدريع.		والموارد الطبيعية الفلسطينية
	المواد الكيميائية والمواد الخطرة المستخدمة في المفاتيح	- التعامل مع المنتجات بعناية لتجنب الكسر العرضي أو الانسكاب. - اعتماد إجراءات السلامة ومعدات السلامة الشخصية للتعامل مع أي مواد كيميائية مستخدمة.		
	الصحة والسلامة المهنية (العمل عند الارتفاعات)	- اختبار الهياكل للتكامل قبل القيام بالعمل؛ - تنفيذ برنامج للحماية من السقوط يتضمن التدريب على تقنيات التسلق واستخدام تدابير الحماية من السقوط؛ فحص وصيانة واستبدال معدات الحماية من السقوط؛		

نشاط المشروع	التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	المراقبة والاشراف
		- وضع معايير لاستخدام الحماية من السقوط بنسبة ١٠٠ في المائة (عادة عند العمل على ارتفاع أكثر من مترين فوق سطح العمل، ولكن في بعض الأحيان يمتد إلى ٧ أمتار، حسب النشاط). يجب أن يكون نظام الحماية من السقوط مناسبًا لهيكل البرج والحركات الضرورية، بما في ذلك الصعود والانتقال من نقطة إلى أخرى؛ - تركيب تجهيزات على مكونات البرج لتسهيل استخدام أنظمة الحماية من السقوط؛ - توفير نظام مناسب لتحديد موقع العمل للعمال. يجب أن تكون الموصلات الموجودة على أنظمة تحديد المواقع متوافقة مع مكونات البرج المرفقة بها؛ - يجب أن يتم تصنيف معدات الرفع وصيانتها بشكل صحيح وتدريب مشغلي الروافع بشكل صحيح؛ - يجب ألا تقل سماكة أحزمة الأمان عن ١٦ مم (٨/٥بوصة) اثنان في واحد من النايلون أو مادة ذات قوة مكافئة. يجب استبدال أحزمة أمان الحبل قبل ظهور علامات تلف الألياف؛ - عند تشغيل أدوات الطاقة على ارتفاع، يجب على العمال استخدام حزام أمان ثانوي (احتياطي)؛ - يجب إزالة العلامات وغيرها من العوائق من الأعمدة أو الهياكل قبل القيام بالعمل؛ - يجب استخدام حقيبة أدوات معتمدة لرفع أو خفض الأدوات أو المواد للعاملين في الهياكل.		

نشاط المشروع	التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	المراقبة والاشراف
		- تحديث واعتماد وتنفيذ إجراءات إدارة العمل التي تم إعدادها للمشروع وتنفيذ إرشادات الصحة والسلامة المهنية للمقاول. - لا يجوز السماح لعمالة الأطفال بعمر أقل من ١٨ عامًا.		
	الصحة والسلامة المهنية (خطوط الطاقة المباشرة)	• السماح فقط للعمال المدربين والمعتمدين بتثبيت المعدات الكهربائية أو إصلاحها؛ • إلغاء تنشيط خطوط توزيع الطاقة الحية بشكل صحيح قبل تنفيذ العمل على الخطوط أو بالقرب منها؛ • ضمان أن يتم إجراء أعمال الأسلاك الحية بواسطة عمال مدربين مع الالتزام الصارم بمعايير السلامة والعزل المحددة. يجب أن يكون الموظفون المؤهلون أو المدربون الذين يعملون على أنظمة النقل أو التوزيع قادرين على تحقيق ما يلي: - تمييز الأجزاء الحية من أجزاء أخرى من النظام الكهربائي - تحديد الجهد من الأجزاء الحية - فهم مسافات الإقتراب الدنيا المحددة للجهد المحدد للخط المباشر - ضمان الاستخدام السليم لمعدات وإجراءات السلامة الخاصة عند العمل بالقرب أو على أجزاء مكشوفة من النظام الكهربائي • يجب على العمال عدم الاقتراب من جزء نشط موصّل أو موصل حتى إذا تم تدريبهم بشكل صحيح ما لم: - يكون العامل معزولاً بشكل صحيح عن الجزء النشط بقفازات أو أي مادة عزل أخرى معتمدة، أو		

نشاط المشروع	التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	المراقبة والاشراف
		- يكون الجزء النشط معزول بشكل صحيح عن العامل وأي شيء موصل آخر، أو - يكون العامل معزول بشكل صحيح عن أي شيء موصل آخر (عمل الخط المباشر). • عندما تكون الصيانة والتشغيل مطلوبين ضمن الحد الأدنى لمسافات النكسة، يجب تحديد التدريب المحدد وتدابير السلامة وأجهزة السلامة الشخصية وغيرها من الاحتياطات في خطة الصحة والسلامة؛ • يجب على العمال غير المرتبطين مباشرة بأنشطة نقل وتوزيع الطاقة الذين يعملون حول خطوط الكهرباء أو محطات الكهرباء الفرعية الالتزام بالتشريعات والمعايير والمبادئ التوجيهية المحلية المتعلقة بمسافات الإقترلب الدنيا من أجل الحفريات والأدوات والمركبات والأنشطة الأخرى؛ • لا يمكن تقليل مسافات العصي إلا بشرط أن تكون المسافة المتبقية أكبر من المسافة بين الجزء النشط والسطح المؤرض.		
	ظروف العمل وصحة وسلامة المجتمع	• العنف القائم على النوع الاجتماعي، فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، حملات التدريب / التوعية حول حماية الطفل للمقاولين والمقاولين من الباطن والمجتمعات (وفيروس نقص المناعة البشرية / الصحة)؛ • أحكام للتعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي في آلية التعويض عن المظالم. • تحديث وتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة.		

نشاط المشروع	التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	المراقبة والاشراف
		• التواصل من خلال أخصائي بيئي واجتماعي للمتعاقد عند إجراء الأنشطة لضمان عدم لعب الأطفال في منطقة العمل؛ • يجب تمييز مواقع المشاريع بالسياج واللافتات لمنع الناس من دخول المواقع الخطرة؛		
الآثار الاجتماعية الثقافية	الاستحواذ على الأراضي والتهجير غير الطوعي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي	• تحديث إطار إعادة التوطين إلى خطة (خطط) عمل إعادة التوطين وتنفيذها • تطوير الخطط اللاحقة و / أو خطط استعادة سبل العيش.	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	صحة المجتمع وسلامته	• استخدام العلامات والحواجز (مثل أقفال الأبواب، البوابات، والأعمدة الفولاذية المحيطة بأبراج النقل، لا سيما في المناطق الحضرية)، والتعليم / التوعية العامة لمنع الاتصال العام بالمعدات التي يحتمل أن تكون خطرة ؛ • احاطة الاشياء الموصلة (مثل الأسوار أو الهياكل المعدنية الأخرى) المثبتة بالقرب من خطوط الكهرباء، لمنع الصدمة؛		
	التداخل الكهرومغناطيسي	• إنشاء موصلات خط البث من ضمن حرم الطريق لضمان استمرار استقبال موجات الراديو عند الحدود الخارجية بشكل طبيعي؛		
	وسائل الراحة البصرية	• استشارة عامة مكثفة كما هو موضح في خطة اشراك أصحاب المصلحة أثناء تخطيط مواقع خطوط الكهرباء بناء على حرم الطريق؛ • تقييم دقيق للتغيرات في قيم الممتلكات بسبب قرب خط الكهرباء.		

نشاط المشروع	التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	المراقبة والاشراف
		• تحديد خطوط الكهرباء، وتصميم محطات فرعية، مع مراعاة المناظر الطبيعية والسمات البيئية والمجتمعية الهامة؛ • دفن خطوط النقل أو التوزيع عندما يجب نقل الطاقة عبر مناطق سكنية أو تجارية كثيفة.		
	الضوضاء	تحديد مراحل تخطيط المشروع لتحديد حرم الطريق بعيداً عن المستقبلات البشرية إلى أقصى حد ممكن. يجب اعتبار استخدام حواجز الضوضاء أو أجهزة إلغاء الضوضاء الصوتية ضرورية.		
	ظروف العمل والمجتمع	• العنف القائم على نوع الجنس، فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وحملة تدريب/ توعية لحماية الطفل للمقاولين والمقاولين الفرعيين والمجتمعات (وفيروس نقص المناعة البشرية/ الصحة)؛ • أحكام للتعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي في آلية تعويض أصحاب المظالم. • تحديث وتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة. • التواصل من خلال أخصائي بيئي واجتماعي للمتعاقد عند إجراء الألعاب التي يدخل فيها الحبل لضمان عدم لعب الأطفال في منطقة العمل؛ • يجب تمييز مواقع المشاريع بالسياج واللافتات لمنع الناس من دخول المواقع الخطرة؛	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	الاستحواذ على الأراضي والتهجير غير الطوعي والقيود المفروضة على	• تحديث إطار إعادة التوطين إلى خطة (خطط) عمل إعادة التوطين وتنفيذها • تطوير الخطط اللاحقة و/ أو خطط استعادة سبل العيش.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

نشاط المشروع	التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	المراقبة والاشراف
	استخدام الأراضي			
التشغيل والصيانة				
التشغيل والصيانة	خطر الصعق الكهربائي	• استخدم اللافتات بالإضافة إلى الحواجز مثل أقفال الأبواب والتعليم/ التوعية العامة لمنع الاتصال العام بالمعدات التي يحتمل أن تكون خطرة. • احاطة الأشياء الموصلة (مثل الأسوار أو الهياكل المعدنية الأخرى) المثبتة بالقرب من خطوط الكهرباء، لمنع الصدمة.	شركة توزيع كهرباء الشمال، شركة كهرباء طوباس	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

المكون الفرعي ١٣ خطة الإدارة البيئية لتعزيز الشبكة وتحديثها لتمكين تفريغ الطاقة المتجددة ذات المشاريع الكبيرة والصغيرة

جدول ٥ مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية العامة للمكون الفرعي ١٣

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
انبعاثات الضوضاء		• أنشطة التثبيت خلال النهار فقط • إبلاغ الجيران بجدول العمل	القيام بأنشطة الصيانة فقط خلال النهار	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
اكتساب الأراضي وإعادة التوطين	يتبع البنك الدولي المعيار البيئي والاجتماعي ٥ (انظر إطار إعادة التوطين) إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة مشاركة أصحاب المصلحة وخطة عمل إعادة التوطين	• تحديث إطار إعادة التوطين إلى خطة (خطط) عمل إعادة التوطين وتنفيذها • تطوير الخطط اللاحقة و / أو خطط استعادة سبل العيش		المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
المجالات الكهرومغناطيسية	يجب أن تكون خطوط نقل الطاقة الهوائية على مسافة أمان من المباني/ الشقق السكنية	• تحديد مستويات التعرض المحتملة في مكان العمل، بما في ذلك مستويات التعرض المسموحة في المشاريع الجديدة واستخدام المراقبين الشخصيين أثناء أنشطة العمل؛	توضع علامات التحذير في مناطق المجال الكهربائي/ المغناطيسي العالي	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
		• تدريب العمال على تحديد مستويات المخاطر الكهرومغناطيسية المهنية ؛ • إنشاء وتحديد مناطق الأمان للتمييز بين مناطق العمل بمستويات مرتفعة من المجالات الكهرومغناطيسية المرتفعة المتوقعة مقارنة بتلك المقبولة للتعرض العام، والحد من الوصول إلى العمال المدربين بشكل صحيح؛ • تنفيذ خطط عمل لمعالجة مستويات التعرض المحتملة أو المؤكدة التي تتجاوز المستويات المرجعية للتعرض المهني التي طورتها المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للحماية من الإشعاع غير المؤين (ICNIRP) ومعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE). يجب ضبط معدات مراقبة التعرض الشخصي للتحذير من مستويات التعرض التي تكون دون			

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
		المستويات المرجعية للتعرض المهني (على سبيل المثال ٥٠ في المائة). قد تتضمن خطط العمل لمعالجة التعرض المهني تحديد وقت التعرض من خلال تناوب العمل، وزيادة المسافة بين المصدر والعامل، عندما يكون ذلك ممكنًا، أو استخدام مواد الحماية.			
التنوع الحيوي	• تجنب مواقع التركيب التي تتطلب قطع أو تقليم شجرة محمية أو شجرة قديمة أو الأشجار المعروفة التي تعشش عليها الطيور. في بعض المواقع المحددة، يجب إزالة الأشجار من أجل بناء نقاط ربط جديدة، يجب أن تزرع الأشجار في نفس نوع التربة؛ • إذا كانت الشجرة بحاجة إلى التقليم، يتم فقط	لا يتم إزالة الشجرة الناضجة إلا عند الضرورة القصوى؛	نفس مرحلة البناء	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
	بإزالة الأجزاء الضرورية للغاية؛				
التأثيرات الاقتصادية والمعيشة	ضمان نشر المعلومات على نطاق واسع لجميع أصحاب المصلحة		ضمان مشاركة نتائج معلومات أداء المشروع على نطاق واسع		موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
السلامة والصحة المهنية		• السماح فقط للعاملين المدربين والمعتمدين بتركيب المعدات الكهربائية أو صيانتها أو إصلاحها؛ • إلغاء تنشيط خطوط توزيع الطاقة الحية بشكل صحيح قبل تنفيذ العمل على الخطوط أو بالقرب منها؛ • ضمان أن يتم العمل على الأسلاك الحية من قبل عمال مدربين مع الالتزام الصارم بمعايير السلامة والعزل المحددة. يجب أن يكون الموظفون المؤهلون أو المدربون الذين يعملون على أنظمة النقل أو التوزيع قادرين على تحقيق ما يلي: - تمييز الأجزاء الحية من أجزاء أخرى من النظام الكهربائي	نفس مرحلة الانشاء	المقاول، مفتش السلامة	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
		- تحديد جهد الأجزاء الحية - فهم الحد الأدنى لمسافات الاقتراب المحددة لجهود الخط المباشر المحددة. - ضمان الاستخدام السليم لمعدات وإجراءات السلامة الخاصة عند العمل بالقرب أو على أجزاء مكشوفة من نظام كهربائي • يجب على العمال عدم الاقتراب من جزء نشط موصّل حتى إذا تم تدريبهم بشكل صحيح ما لم: - يتم عزل العامل بشكل صحيح عن الجزء النشط بالقفازات أو غيرها من المواد العازلة المعتمدة، أو - يكون الجزء المنعزل معزول بشكل صحيح عن العامل وأي جسم موصل آخر أو، - يتم عزل العامل بشكل صحيح ومعزول تماما عن أي موصل آخر (العمل المباشر). • عندما تكون الصيانة والتشغيل مطلوبين ضمن الحد الأدنى لمسافات النكسة، يجب تحديد التدريب المحدد وتدابير السلامة وأجهزة السلامة الشخصية وغيرها			

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
		من الاحتياطات في خطة الصحة والسلامة؛ • يجب على العمال غير المرتبطين مباشرة بأنشطة نقل وتوزيع الطاقة الذين يعملون حول خطوط الكهرباء أو محطات الكهرباء الفرعية الالتزام بالتشريعات والمعايير والمبادئ التوجيهية المحلية المتعلقة بالحد الأدنى من مسافات الاقتراب في الحفريات والأدوات والمركبات والأنشطة الأخرى؛ • لا يمكن تقليل المسافات الدنيا إلا بشرط أن تكون المسافة المتبقية أكبر من المسافة بين الجزء النشط والسطح المؤرض.			
التخلص من النفايات	يجب التخلص من النفايات الناتجة أثناء الحفر في موقع التخلص المخصص من سلطة جودة البيئة	يجب التخلص من النفايات الناتجة أثناء الحفر في موقع التخلص المخصص من سلطة جودة البيئة		المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

المكون الفرعي ٢٣: توسيع نطاق أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على السطح لقطاع الصحة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الإسكان

جدول ٦ مصفوفة خطة الادارة البيئية والاجتماعية العامة للمكون الفرعي ٢٣

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	مرحلة ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
انبعاثات الهواء/الغبار	• تحديد موردين بمواصفات تتبع لمنظمة المعايير العالمية أو أفضل المنتجات المتوافقة مع معايير الصناعة • التقليل من عمليات القطع والتعبئة، يجب أن تقتصر عمليات مسح الموقع والحفريات على مواقع محددة فقط.	يتم التحكم في توليد الغبار الناتج عن حركة المركبات على طرق التفريغ/ الوصول من خلال نظام رش المياه العادي.		المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
انبعاثات الضوضاء		• أنشطة التثبيت خلال النهار فقط • إبلاغ الجيران بجدول العمل	القيام بأنشطة الصيانة فقط خلال النهار	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
الكيماويات	• تحديد الموردين من (الألواح الكهروضوئية والعاكسات والبطاريات) بمواصفات تتبع لمنظمة المعايير العالمية أو أفضل المنتجات المتوافقة مع معايير الصناعة	• التعامل مع المنتجات بعناية لتجنب الكسر أو الانسكاب العرضي	• إذا تم استخدام السقف لحصاد مياه الأمطار، يجب التحقق من الألواح بشكل متكرر بحثًا عن أي ضرر.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	مرحلة ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
انعكاس الضوء/الحرارة	• تجنب مواقع التثبيت التي تتطلب وضع الألواح بطريقة تعكس الضوء في نافذة أو شرفة أو باب الجار المباشر لأكثر من 30 يومًا في السنة	يجب أن يتم تثبيت السواتر لمنع الضوء من الوصول إلى نافذة الجيران أو الشرفة أو الباب	نفس مرحلة البناء إذا تم إنشاء مبنى جديد بجوار الموقع بعد التثبيت.		موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
التنوع الحيوي	• تجنب مواقع التركيب التي تتطلب قطع أو تقليم شجرة محمية أو شجرة قديمة أو شجرة معروفة بتعشيش الطيور عليها. في بعض المواقع المحددة، يجب إزالة الأشجار من أجل إنشاء منطقة غير مظللة مفتوحة لتركيب الخلايا الشمسية	إذا كانت هناك حاجة إلى تقليم الشجرة ، فقم يتم إزالة الأجزاء الضرورية للغاية. لا تتم إزالة الشجرة الناضجة إلا عند الضرورة القصوى	نفس مرحلة الانشاء		موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
التراث الثقافي	تجنب اختيار مواقع التثبيت الحساسة من الناحية الثقافية أو الدينية				موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	مرحلة ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
العمالة	تدريب العمال المحليين قدر الإمكان	• استخدم العمالة المحلية للعمالة الماهرة وشبه الماهرة. • توفير العمالة المؤقتة للعمالة الفنية وغير الماهرة	نفس مرحلة الانشاء		موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
التأثير البصري	استشارة عامة أثناء تخطيط تصميم الطاقة الشمسية الكهروضوئية			المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
الآثار الاقتصادية والمعيشة	• ضمان نشر المعلومات على نطاق واسع لجميع أصحاب المصلحة • إعداد خطة إشراك أصحاب المصلحة.		•ضمان مشاركة نتائج معلومات أداء المشروع على نطاق واسع		موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
الاثر الاجتماعي	• ضمان المنافسة العادلة من خلال خلق فرص متكافئة. • ضمان الوصول إلى المعلومات والشفافية في القرارات. • إجراء الاستشارة العامة ونشر المعلومات، وإنشاء آلية معالجة التظلم.	خلق الوعي حول إجراءات معالجة المظالم	نفس مرحلة الانشاء		موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	مرحلة ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
الصحة والسلامة المهنية		• احترام جميع تدابير السلامة المطلوبة للعمل على أسطح المنازل. • استخدم شبكات الأمان في الأسطح المواجهة للطرق لمنع سقوط الحطام عن طريق الخطأ إلى الشارع. • وضع تحذيرات مناسبة على الطريق. • ضمان الامتثال لإجراءات إدارة العمل بحيث: - يكون جميع العمال فوق ١٨سنة. - تتم مراجعة وتفتيش مواقع العمل بانتظام. - يجب على المقاول توفير صور عن جميع البطاقات الشخصية لفريق العمل الخاص به - رفع الوعي وتعزيز حقوق الطفل.		المقاول، مفتش السلامة	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

التأثير البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف			المسؤولية	
	مرحلة ما قبل الانشاء	مرحلة الانشاء	مرحلة التشغيل	التنفيذ	الاشراف والمراقبة
التخلص من النفايات	• تحدد الموردين (الألواح الكهروضوئية والعاكسات والبطاريات) بمواصفات تتبع لمنظمة المعايير العالمية أو أفضل المنتجات المتوافقة مع معايير الصناعة • إعداد خطة إدارة النفايات	• التخلص من نفايات التعبئة والتغليف والبناء في مواقع إدارة النفايات المعتمدة باستخدام خدمات النقل المسجلة. • لا يجب استخدم النفايات غير المعالجة كمخلفات منزلية • إعداد دليل التثبيت للشبكات الكهروضوئية.	• توفير مرفق تخزين مؤقت لاحتواء النفايات قبل التخلص النهائي منها لمرفق سلطة جودة البيئة المعتمد • الاتصال بمرفق إعادة التدوير أو التخلص من النفايات القادرة على التعامل مع الألواح الشمسية ونفايات البطارية		موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

دراسة أولية لتحسين إعادة تدوير البطاريات في غزة

جدول ٧ مصفوفة خطة الادراة البيئية والاجتماعية العامة للدراسة الأولية لإعادة تدوير البطاريات في غزة

نشاط المشروع	الأثر البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	الاشراف والمراقبة
مرحلة الانشاء				
تخصيص الموقع	تأثير الضوضاء	• اختر موقع ورشة العمل الذي يقلل من تأثير الضوضاء على الشقق السكنية • التأكد من عدم توسيع أي أنشطة عمل خارج منطقة العمل المرخصة • التأكد من أن المواقع المحددة لديها مساحة كافية للعمليات الصوتية	المالك	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	الآثار على الأراضي الخاصة	اتخاذ جميع التدابير الوقائية لحماية الأراضي والمنازل الخاصة المجاورة.	المالك	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
الحفريات والعمل المدني	تأثير الضوضاء	• اختيار المعدات ذات الضوضاء المنخفضة. • العمل خلال النهار وحسب قانون العمل.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	الغبار	• تجنب الآلات الكبيرة. • أبلاغ الحي عن الأنشطة المخطط للقيام بها.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة

نشاط المشروع	الأثر البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	الاشراف والمراقبة
				والموارد الطبيعية الفلسطينية
	التخلص من النفايات	• التخلص من نفايات التعبئة والتغليف والبناء في مواقع إدارة النفايات المعتمدة باستخدام خدمات النقل المسجلة. • لا يجب استخدام النفايات المعالجة كنفايات منزلية.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
تركيب آلة تكسير والفرن	الصحة والسلامة المهنية للعمال أثناء تركيب المعدات	•إعداد المراجعة الاجتماعية والبيئية. •استخدام عمال مدربين تدريباً جيداً ومزودين بأدوات السلامة.	المقاول، مفتش السلامة	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
الآثار الاجتماعية والثقافية	بطالة الشباب العالية	•توظيف السكان المحليين في الأشغال.	المقاول	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	خطر الإضرار بالعمال والمجتمع المحلي من الحوادث في الموقع.	• إعلام الناس بالأنشطة لاستبعادهم من جميع مواقع البناء. • الاحتفاظ بأي تقارير أو سجلات الحوادث. • توفير التدريب على الصحة والسلامة لجميع الموظفين. • اتباع الإجراءات الموثقة لجميع أنشطة الموقع.	المقاول، مفتش السلامة	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

نشاط المشروع	الأثر البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	الاشراف والمراقبة
		• إعداد خطة إدارة النفايات الخطرة • ضمان الامتثال لإجراءات إدارة العمل بحيث: - يكون جميع العمال فوق ١٨سنة. - تتم المراجعة المنتظمة والتفتيش على مواقع العمل. - يجب على المقاول توفير صور عن جميع بطاقات هوية فريق العمل لديه • رفع الوعي وتعزيز حقوق الطفل.		
التشغيل والصيانة				
السحق/ التحطيم	تلوث الهواء	يجب أن يتم سد منطقة التكسير لمنع انتشار أي غبار	المشغل	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
التصنيف	تلوث الهواء	• يجب منع انتشار جزيئات الرصاص	المشغل	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	المياه السطحية	• يجب منع انسكاب الرصاص والأحماض والمواد الكيميائية الأخرى على سطح الأرض والمياه الجوفية والسطحية	المشغل	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة

نشاط المشروع	الأثر البيئي المحتمل	اجراءات التخفيف	المسؤولية	
			التنفيذ	الاشراف والمراقبة
				والموارد الطبيعية الفلسطينية
الفرن	تلوث الهواء	• استخدام أنظمة تنظيف الغاز الخاصة لتجنب تلوث الهواء	المشغل	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
فصل الرصاص والمعادن الثقيلة	السلامة والصحة المهنية	• استخدم تدابير السلامة المناسبة لتخزين الرصاص المفصول والمعادن الثقيلة في أماكن آمنة • إعداد إرشادات حول الصحة والسلامة المهنية	المشغل	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
	المياه	• تجنب تلوث المعادن الثقيلة المفصولة بالماء • إعداد خطة إدارة النفايات الخطرة	المشغل	موظف الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، وزارة الصحة

خطة المراقبة

استنادًا إلى خطة الإدارة البيئية المذكورة أعلاه ومجموعة تدابير التخفيف، تم تطوير خطة المراقبة التالية لمساعدة وتتبع وتقييم التدخلات المحددة في عمليات التخفيف لكل معلمة بيئية طوال دورة حياة المشروع. في هذه الخطة، سيتم رصد جميع المؤشرات وتقديم الاستجابات المؤسسية، بالإضافة إلى عمود يوضح مسار / خطة التنفيذ المطلوبة.

جدول ٨ خطة المراقبة

نشاط المشروع	المعلم البيئي	المؤشر	المسؤولية المؤسسية			مرحلة المشروع	تكلفة المراقبة
			مسار / خطة التنفيذ	مسؤولية المراقبة	التكرار		
التأثير على النباتات	الفحص العيني	التربة البور/ تآكل التربة	خطة الادارة البيئية والاجتماعية	مقاول مدير المشروع / الإشراف مهندس	شهريا	البناء والتشغيل	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف
انبعاثات الهواء وجودة الغبار	غازات TPS, SO2, CO, H2S, CO2, ، جزيئات الغبار	رائحة سيئة، استخدام معدات الوقاية الشخصية، خطة الصحة والسلامة المستخدمة سجل الحث للعاملين، قمع الغبار النشط	خطة الادارة البيئية والاجتماعية	مهندس الإشراف على المقاول	شهريا	البناء والتشغيل	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف
حماية صحة وسلامة المجتمع	سجلات الحوادث المرئية وحوادث التفتيش	سجلات التدريب التعريفي، إجراء عمل السلامة، الحفاظ على سجل الشكاوى وعملية الحل ودليل الآلية الفعالة لتعويض المظالم.	خطة إشراك أصحاب المصلحة آلية التظلم لأداء المشروع	مهندس الإشراف على المقاول	يوميا	قبل وأثناء البناء والتشغيل	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف

		تصوير صور مناسبة للسياج؛ واللافتات حول محيط الموقع بحيث يتم تحديدها من خلال عملية تقييم المخاطر.					
حماية الصحة والسلامة المهنية للعمال	سجلات الصحة والسلامة الفحص العيني المراقبة النشطة والسلبية	مراجعة استخدام معدات الوقاية الشخصية، والاحتفاظ بالسجلات التأديبية، إلخ. سجلات الحوافز، والتدريب، واجتماعات السلامة التي نركز على مواضيع السلامة "إدارة الممتلكات " في الموقع، سجلات وحل شكاوي العمال	نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	مهندس الإشراف على المقاول	يوميا	البناء والتشغيل	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف
تخزين المواد و لكيماويالانسكابات، الخطرة	الفحص العيني	تحضير ورقة بيانات سلامة المواد لجميع المواد الكيميائية المخزنة في حاويات التخزين، عمل سجلات استخدام المواد الكيميائية	خطة إدارة النفايات	مهندس الإشراف للمقاول	مراجعة التدقيق الشهرية	مرحلة الانشاء	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف
مخاوف المرور	الفحص العيني	• سجل الحوادث التي تنطوي على مركبات المشروع	خطة إدارة المرور	مهندس الإشراف للمقاول	يوميا	مرحلة الانشاء	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف

		• يجب استخدام عمال على ضفاف الشارع لتوجيه حركة المركبات حول مواقع البناء والمخاطر خلال ساعات العمل (خطة الصحة والسلامة). • خطة مرورية يتم الموافقة عليها من مدير المشروع					
الوعي العام وتصورات المجتمع	استشارات المجتمع	سجلات إدارة التظلمات وعملية الحل تقرير حدث وقوع الحدث	آلية تعويض المظالم، خطة إشراك أصحاب المصلحة	مهندس الإشراف على المقاول	شهريا	الانشاء والتشغيل	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف
الضوضاء	الديسبل	• القياس مُدرَج في خطط التصميم والمشتريات • معدات حماية السمع ومعدات الوقاية الشخصية المستخدمة مصنفة في سجل صيانة المعدات	إطار الادارة البيئية والاجتماعية	مهندس الإشراف على المقاول	شهريا	الانشاء والتشغيل	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف
تآكل التربة	الفحص العيني	ظهور ما يشبه الأعمده في الصخور	خطة الادارة البيئية والاجتماعية	مهندس الإشراف على المقاول	شهريا	الانشاء والتشغيل	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف

ادارة النفايات الصلبة	القمامة المنزلية، قصاصات معدنية،	الموافقات الموثقة لوضع النفايات،	خطة شاملة لإدارة النفايات	مهندس الإشراف على المقاول	يوميا	الانشاء والتشغيل	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف
الاستحواذ على الأراضي واعادة التوطين والقيود المفروضة على استخدام الأراضي	زيارات استشارية للموقع	• سجلات إكمال التعويض ومعدل الإنجاز • التقدم في تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين/ خطة تقييد الأراضي • الامتثال لإطار إعادة التوطين/ خطة عمل إعادة التوطين والتشريع الوطني	خطة اعادة التوطين، إطار إعادة التوطين	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	يوميا	قبل وأثناء البناء	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف
التراث الثقافي	الفحص العيني	- الاحتفاظ بسجلات إجراءات الإكتشافات التي تتم بالصدفة.	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (إجراء الاكتشافات التي تتم بالصدفة)	مهندس الإشراف على المقاول	يومي	قبل وأثناء الانشاء	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف
الموردين	إعداد التقارير	• وثائق العطاءات والعقود • أداء سلسلة التوريد بالامتثال الى المعيار البيئي والاجتماعي الثاني	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وثائق العطاءات	مهندس الاشراف على المقاول	اسبوعي	الانشاء والتشغيل	مدرجة في نطاق الإشراف والتكاليف

٢.١٦ إرشادات الصحة والسلامة المهنية

تمتلك شركة نقل الكهرباء الفلسطينية وشركات التوزيع الأخرى كتيبات خاصة بها للصحة والسلامة المهنية. من أجل هذا المشروع، يُطلب اتباع مباديء الصحة والسلامة البيئية للبنك الدولي والمبادئ التوجيهية لنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية لأنها أكثر صرامة. ويمكن العثور على نسخة منها على الرابط التالي:

https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/7b65ce6b-129d-4634-99dc-12f85c0674b3/Final%2B-%2BElectric%2BTransmission%2Band%2BDistribution.pdf?MOD=AJPERES&CVID=jqeI4Rs&id=1323162154847.

يتضمن ملخص تدابير التخفيف الأساسية للسلامة التي يجب تطبيقها أثناء تنفيذ المشروع ما يلي:

٣.١٦ الصحة والسلامة المهنية للعمال

يجب اتباع الإرشادات التالية:

- تدريب الموظفين وصيانة المعدات واختبارها باستمرار
- يسمح فقط للعاملين المدربين والمعتمدين بتركيب المعدات الكهربائية أو صيانتها أو إصلاحها؛
- إختبار الهياكل قبل القيام بالعمل.
- يجب على العمال غير المرتبطين مباشرة بأنشطة نقل الطاقة الذين يعملون حول خطوط الكهرباء الالتزام بالتشريعات والمعايير والمبادئ التوجيهية المحلية المتعلقة بالحد الأدنى لمسافات الاقتراب للحفريات والأدوات، والتقليم، والتشذيب، وغيرها من الأنشطة
- استخدام العلامات والحواجز والتعليم/ التوعية العامة لمنع الاتصال العام بالمعدات التي يحتمل أن تكون خطرة؛
- ضمان توفير معدات الحماية الشخصية والاستخدام المناسب لها (مثل حزام الأمان، والخوذة، وأقنعة الغبار، وما إلى ذلك)؛
- اتباع إجراءات العمل الآمنة.
- يجب تشجيع مبدأ "الشرطة المجتمعية/ الرقابة المجتمعية" للحد من تخريب الأبراج.
- التأكد من عدم وجود تجاوزات على حرم طريق خط النقل.

٤.١٦ الصحة والسلامة المهنية المجتمعية

يجب اتباع الإرشادات التالية:

١. الالتزام بقانون السلامة والصحة المهنية لعام ٢٠٠٧ وتشريعاته الفرعية لضمان عدم تعرض صحة وسلامة الجيران المباشرين والجمهور للخطر.

٢. يجب على المقاول التأكد من أن أعمال البناء تتم بطريقة لا يحتمل أن تشكل مخاطر على صحة وسلامة المجتمع.

٣. يجب على المقاول استخدام شريط الحواجز لمنع أفراد الجمهور من الوصول إلى أساسات البرج المحفورة ومواقع العمل أثناء البناء.

٤. يجب على المتعاقد أن يقوم بإبلاغ الجمهور بالمخاطر، وذلك باستخدام اللافتات المناسبة كما هو منصوص عليه في القانون الوطني وأفضل الممارسات الدولية.

٥. يجب على المقاول إجراء جلسات توعية عامة حول متطلبات السلامة داخل مواقع البناء

٦. توفير الأمن الكافي عند الضرورة للجمهور والموظفين.

٧. تحديد وعي الجمهور بقضايا الصحة العامة.

٨. يجب التغاضي عن مشاهد العمل ويجب أن يكون الاذن بالدخول مراقباً.

٥.١٦ الوقوع من المرتفعات

يجب على المقاولين اتباع إجراءات العمل الآمنة وفرض الاستخدام المناسب لمعدات الحماية اللازمة، ويجب أن يتم:

١. اختبار الهياكل قبل القيام بالعمل؛

٢. تنفيذ برنامج للحماية من السقوط يشمل التدريب على تقنيات التسلق واستخدام تدابير الحماية من السقوط. فحص وصيانة واستبدال معدات الحماية من السقوط؛ وإنقاذ العمال العالقين أثناء السقوط.

٣. وضع معايير لضمان الحماية من السقوط بنسبة ١٠٠٪ (عادةً عند العمل على ارتفاع ٢متر فوق سطح العمل، ولكن في بعض الأحيان يمتد إلى ٧ أمتار، حسب النشاط). يجب أن يكون نظام الحماية من السقوط مناسبًا لهيكل البرج والحركات الضرورية، بما في ذلك الصعود والهبوط والتحرك من نقطة إلى أخرى؛

٤. تركيب مثبتات على مكونات البرج لتسهيل استخدام أنظمة الحماية من السقوط.

٥. توفير نظام ملائم لتحديد مواقع العمل للعاملين. يجب أن تكون الموصلات في أنظمة تحديد المواقع متوافقة مع مكونات البرج التي ترتبط بها؛

٦. يجب تصنيف معدات الرفع وصيانتها بشكل صحيح وتدريب عمال الرفع بشكل صحيح؛

٧. يجب أن لا يقل عرض أحزمة الأمان عن ١٦ مم (٨/٥ بوصة) من النايلون أو مادة من نفس القوة. يجب استبدال أحزمة الأمان قبل ظهور علامات اهتراء الألياف؛

٨. عند تشغيل الأدوات الكهربائية في الارتفاع، يجب على العمال استخدام حزام أمان ثان (احتياطي)؛

٩. يجب إزالة اللافتات والعوائق الأخرى من الأعمدة أو الهياكل قبل القيام بالعمل؛

١٠. يجب استخدام حقيبة أدوات معتمدة لرفع أو تخفيض الأدوات أو المواد إلى العمال على الهياكل.

٦.١٦ خطوط الطاقة الحية

يجب على المقاولين / العمال أيضًا اتباع إجراءات العمل الآمن والمعدات المتعلقة بالعمل مع خطوط الكهرباء الحية بما في ذلك:

- السماح فقط للعاملين المدربين والمعتمدين بتركيب المعدات الكهربائية أو صيانتها أو إصلاحها؛
- تعطيل خطوط توزيع الطاقة الحية وتأريضها بشكل صحيح قبل إجراء العمل على الخطوط أو على مقربة منها؛
- ضمان أن يتم العمل على الأسلاك الحية من قبل عمال مدربين مع الالتزام الصارم بمعايير السلامة والعزل المحددة. يجب أن يكون الموظفون المؤهلون أو المدربون الذين يعملون على أنظمة النقل أو التوزيع قادرين على تحقيق ما يلي:
  - تمييز الأجزاء الحية عن الأجزاء الأخرى من النظام الكهربائي
  - تحديد جهد الأجزاء الحية
  - فهم الحد الأدنى لمسافات الاقتراب المحددة لجهود الخط المباشر المحددة
  - ضمان الاستخدام السليم لمعدات وإجراءات السلامة الخاصة عند العمل بالقرب من أو على أجزاء مكشوفة من نظام كهربائي
- يجب على العمال عدم الاقتراب من جزء نشط موصّل حتى إذا تم تدريبهم بشكل صحيح ما لم:
  - يكون العامل معزولاً بشكل صحيح عن الجزء النشط بقفازات أو أي مادة عزل أخرى معتمدة أو،
  - يكون الجزء النشط معزول بشكل صحيح عن العامل وأي شيء موصل آخر أو،
  - يتم عزل العامل بشكل صحيح وعزله تماما عن أي شيء موصل آخر (عمل الخط المباشر).
- عندما تكون الصيانة والتشغيل مطلوبين ضمن الحد الأدنى لمسافات النكسة، يجب تحديد التدريب المحدد وتدابير السلامة وأجهزة السلامة الشخصية وغيرها من الاحتياطات في خطة الصحة والسلامة؛

- يجب على العمال غير المرتبطين مباشرة بأنشطة نقل وتوزيع الطاقة الذين يعملون حول خطوط الكهرباء أو محطات الكهرباء الفرعية الالتزام بالتشريعات والمعايير والمبادئ التوجيهية المحلية المتعلقة بالحد الأدنى لمسافات الاقتراب للحفريات والأدوات والمركبات والأنشطة الأخرى؛
- لا يمكن تقليل الحد الأدنى لمسافات العصا إلا بشرط أن تكون المسافة المتبقية أكبر من المسافة بين الجزء الحي والسطح المؤرض.

٢٦ البنود البيئية الخاصة لوثيقة العطاءات

١٢٦ البنود البيئية والاجتماعية للمقاولين

ستدرج سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية الشروط القياسية البيئية والاجتماعية التالية في وثائق العطاءات ووثائق العقد، حتى يدرك العارضون المحتملون متطلبات الأداء البيئي والاجتماعي المتوقعة منهم، ويكونوا قادرين على عكس ذلك في عطاءاتهم، ويلزمهم بتنفيذ الشروط طوال مدة العقد. ستقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بتطبيق امتثال المقاولين لهذه البنود.

تغطي البنود أربع قضايا:

- الصحة والسلامة البيئية،
- الرصد البيئي والاجتماعي من قبل المقاول،
- المسؤوليات البيئية والاجتماعية،
- آلية التظلم للعمال.

٢٢٦ البيئة، الصحة والسلامة

هناك بنود للمقاولين تتناول مشاكل البيئة والصحة والسلامة.

الغرض من بنود البيئة والصحة والسلامة للمقاولين هو تحديد المعايير الدنيا للممارسات المقبولة من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية والبنك الدولي. سيتم تضمين البنود في وثائق العطاءات والعقود.

٣٢٦ خطة المقاول للإدارة البيئية والاجتماعية

قبل البدء في تنفيذ المكون الفرعي المحدد، يجب على كل مقاول إعداد وتقديم خطة إدارة بيئية واجتماعية للمقاول إلى سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية للقبول. ستقدم خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول شرحًا تفصيليًا لكيفية امتثال المقاول لبنود البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالمقاولين وتوضيح أن الأموال الكافية مدرجة في الميزانية لهذا الغرض وأن هناك قدرات كافية للإشراف على أداء برنامج الإدارة البيئية والاجتماعية ومراقبته والإبلاغ عنه . يجب على كل خطة ادراة بيئية واجتماعية للمقاول تضمين إجراءات التخفيف المحددة استنادًا إلى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع، والتصميم النهائي، وبيانات طريقة العمل المقترحة، وطبيعة موقع المشروع. ينبغي أن تتضمن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول خطط إدارة تغطي القضايا التالية:

٤٢٦ العنف القائم على نوع الجنس

يجب على المقاولين معالجة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي ، من خلال:

١. التدريب الإلزامي والمتكرر وزيادة الوعي للقوى العاملة حول الامتناع عن السلوك غير المقبول تجاه أفراد المجتمع المحلي والنساء على وجه التحديد؛

٢. إعلام العمال بالقوانين الوطنية التي تجعل التحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس جريمة يعاقب عليها القانون؛

٣. إدخال مدونة قواعد سلوك العمال كجزء من عقد العمل، بما في ذلك عقوبات عدم الامتثال (مثل الإنهاء)؛

٤. اعتماد سياسة للتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون في التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس.

٥.٢٦ عمالة الأطفال

يجب على المقاولين اتباع إجراءات ادارة العمل ويجب ألا يوظفوا عمالًا دون سن ١٨ عامًا في جميع مكونات المشروع بما في ذلك نقاط الربط/ المحطات الفرعية وخطوط النقل وأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على السطح وإعادة تدوير البطاريات على نطاق صغير وإعادة تجهيز معدات التشغيل ل ٢-٣ ورش صغيرة سيتم دعمها من خلال المشروع.

٦.٢٦ تدفق العمالة

عندما يأتي المقاولون والعمالة من خارج المنطقة المحلية، سيحتاج المقاولون إلى الحفاظ على علاقات العمل مع المجتمعات المحلية من خلال مدونات سلوك العمل.

٧.٢٦ الطريق

من أجل القيام بأعمال البناء، يجوز لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية إغلاق أو تحويل بعض الطرق المحددة، إما بشكل دائم أو مؤقت. يجب على المقاول ترتيب تحويلات لتوفير طرق بديلة للنقل و/ أو المشاة. بعد الانفصال أو الإغلاق أو التدخل بأي شكل في أي شارع أو ممر للمشاة يمكن للجمهور الوصول إليه، يجب على المقاول أن يتخذ الترتيبات التي قد تكون ضرورية بشكل معقول بحيث يتسبب في قدر ضئيل من التدخل في حركة المرور في هذا الشارع أو ممر المشاة أثناءالتنفيذ ويجب أن تكون أعمال البناء معقولة عملياً. حيثما تتعارض أعمال البناء مع الطرق العامة أو الخاصة الحالية أو الطرق الأخرى التي يوجد بها حق عام أو خاص لأي حركة مرور، يجب على المقاول إنشاء طرق تحويل حيثما أمكن ذلك.

٨.٢٦ حركة الشاحنات

يجب على المقاول الذي ينقل مواد النفايات الصلبة أن يتخذ إجراءات صارمة للحد من تلوث الطرق من خلال ضمان ترخيص المركبات وتحميلها بطريقة تمنع السقوط أو انسكاب مواد البناء ومن خلال تغطية جوانب وقمم جميع المركبات التي تحمل الطين، الرمل والمواد الأخرى والحطام. يجب إحضار مواد البناء من مصادر مسجلة في المنطقة ويجب نقل الحطام إلى أماكن مخصصة في أماكن التخلص من النفايات مع تأكيد موثق.

٩.٢٦ تدابير السلامة المرورية

يجب على المقاول توفير وتركيب وصيانة إشارات المرور وعلامات الطرق والحواجز وإشارات التحكم المروري وغيرها من التدابير التي قد تكون ضرورية لضمان السلامة المرورية حول مواقع البناء.

لا يجوز للمقاول بدء أي عمل يؤثر على الطرق العامة والطرق السريعة حتى يتم تشغيل جميع إجراءات السلامة المرورية التي يتطلبها العمل بشكل كامل.

١٠.٢٦ الوصول إلى مواقع المشروع

يجب على المقاول اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لمنع أو تقليل أي إزعاج لأصحاب العقارات المجاورة أو المستأجرين أو شاغليها، وللجمهور عمومًا. يجب على المقاول أن يحافظ على أي حرم طريق موجود عبر موقع البناء بأكمله أو جزء منه والوصول العام والخاص إلى المباني المجاورة في حالة آمنة وبمعيار لا يقل عن ذلك الذي يتعلق به عند بدء العقد. إذا لزم الأمر، يجب على المقاول توفير وسائل بديلة مقبولة للمرور أو الوصول إلى إرضاء الأشخاص المتضررين.

١١.٢٦ التحكم في الضوضاء والغبار

يجب على المقاول اتخاذ جميع التدابير العملية لتقليل الإزعاج الناتج عن الضوضاء والغبار الناجم عن معدات التجميع. هذا يتضمن:

١. احترام ساعات العمل العادية في أو بالقرب من المناطق السكنية.

٢. الحفاظ على المعدات في حالة عمل جيدة لتقليل الضوضاء الخارجية من حركة المعدات، وكذلك الانبعاثات أو الأبخرة من المعدات.

٣. إغلاق المعدات عندما لا تكون قيد الاستخدام مباشرة.

٤. استخدام كاتمات الضوضاء (سدّادات) للأذنين إذا لزم الأمر.
٥. توفير مياه الرش عند الحاجة لتقليل تأثير الغبار.
٦. الحد من سرعة المعدات المستخدمة لجمع النفايات.

١٢.٢.٦ حماية المنشآت القائمة

يجب على المقاول حماية جميع المباني أو الهياكل أو الأعمال أو الخدمات أو المنشآت بشكل صحيح من الأذى أو الاضطراب أو التدهور خلال فترة ضمانه لحسن التنفيذ. على المقاول اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لدعم وحماية جميع المباني والمنشآت والأنابيب والكابلات والصرف الصحي والأجهزة الأخرى خلال فترة البناء، وإصلاح أي ضرر يحدث بالتنسيق مع الجهات المعنية.

١٣.٢.٦ حماية الأشجار والنباتات الأخرى

يجب على المقاول تجنب فقدان الأشجار وإتلاف النباتات الأخرى كلما أمكن ذلك. يجب التقليل من التأثيرات الضارة على الغطاء الأخضر داخل أو بالقرب من مواقع البناء. سيقوم المقاول باستعادة الغطاء النباتي، حيثما أمكن ذلك.

١٤.٢.٦ الموارد الثقافية

سيقوم المقاول بتدريب طواقم البناء والمشرفين على الاكتشافات الأثرية المحتملة. في حالة وجود اكتشاف محتمل، سيقوم المقاول بإبلاغ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية التي ستقوم بدورها بالتواصل مع المتحف الوطني، أو إحدى الجامعات المحلية، من أجل التقييم السريع والعمل.

١٥.٢.٦ تنظيف المواقع عند الانتهاء من العمل

يجب على المقاول تنظيف جميع المواقع قبل البدء وبعد الانتهاء من الأعمال لإزالة الزيت والنفايات بشكل صحيح ضمن الممارسات الجيدة بيئياً والتخلص الآمن منها باتباع إجراءات النظافة.

١٦.٢.٦ صحة وسلامة العمال

لتجنب حوادث وإصابات العمل، سيقوم المقاول بما يلي:

١. توفير التدريب على الصحة والسلامة المهنية لجميع العاملين في الأعمال. يتم تأمين أقنعة واقية وخوذ وأحذية أمان ونظارات واقية حسب الاقتضاء.
٢. تزويد العاملين في المناطق عالية الضوضاء بسدادات أذن أو غطاء للأذنين.
٣. ضمان توافر صناديق الإسعافات الأولية.
٤. تزويد الموظفين بإمكانية الوصول إلى المراحيض ومياه الشرب الصالحة.
٥. توفير تدابير السلامة والسلامة المهنية للعمال .
٦. التخلص من النفايات الصلبة بشكل صحيح في مواقع النفايات المسموح بها والمخصصة من قبل السلطات المحلية.
٧. القيام بكافة الإجراءات لمنع تسرب زيت المولد إلى الموقع.
٨. التأكد من تغطية غطاء البئر بإحكام.
٩. توفير خزانات ثانوية للزيوت والشحوم لتجنب الانسكابات.

١٧.٢.٦ سلامة وتأمين بناء الموقع

بالإضافة إلى تطبيق الامتثال للإدارة البيئية، فإن المقاولين مسؤولون عن سلامة معدات الموقع والعمالة والعاملين يوميًا الذين يحضرون إلى موقع البناء وسلامة المواطنين لكل موقع المشروع، كإجراءات إلزامية.

١٨.٢٦ الرصد البيئي والاجتماعي من قبل المقاولين

ستطلب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية أن يقوم المقاولون بمراقبة وحفظ السجلات والإبلاغ عن القضايا البيئية والاجتماعية التالية للمشروع. سيكون تطبيق هذا الشرط متناسبًا مع الأنشطة وحجم العقد، بطريقة مقبولة للبنك الدولي بما في ذلك:

السلامة: ساعات العمل، والحوادث القابلة للتسجيل، وتحليل الأسباب الجذرية المقابلة (حوادث الوقت الضائع ، وحالات العلاج الطبي)، وحالات الإسعافات الأولية، واحتمالية الخطأ المرتفعة، والأنشطة العلاجية والوقائية المطلوبة (على سبيل المثال، مراجعة خطة السلامة المهنية المنقحة، معدات مختلفة أو جديدة، التدريب على المهارات، وما إلى ذلك).

الحوادث البيئية والقرب من الأخطاء: الحوادث البيئية واحتمالية السقوط العالية وكيفية معالجتها، والدروس المستفادة.

الأعمال الرئيسية: تلك التي تم إنجازها، التقدم في جدول المشروع، ومجالات العمل الرئيسية.

المتطلبات البيئية والاجتماعية: حوادث عدم الامتثال مع التصاريح والقانون الوطني (عدم الامتثال القانوني)، والتزامات المشروع، أو متطلبات أخرى تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة.

عمليات التفتيش والتدقيق البيئية والاجتماعية: بواسطة المقاول أو المهندس أو غيرهم، بما في ذلك السلطات - لتضمين التاريخ واسم المفتش أو المراجع والمواقع التي تمت زيارتها ومراجعة السجلات والنتائج الرئيسية والإجراءات المتخذة.

العمال: عدد العمال، وبيان المنشأ (المغتربين، المحليين، وغير المواطنين)، والجنس، والعمر مع وجود دليل على أنه لن يتم إشراك عمالة الأطفال في جميع عناصر المشروع بما في ذلك الأنظمة الكهروضوئية على السطح وإعادة تدوير البطاريات ذات النطاق الصغير و معدات التشغيل فيها (من ٢-٣ ورش عمل صغيرة لدعم المشروع)، ومستوى المهارة (غير ماهر، ماهر، مشرف، مهني، إداري).

التدريب على قضايا البيئة والصحة والسلامة: بما في ذلك التواريخ وعدد المتدربين والموضوعات.

إدارة البصمة: تفاصيل أي عمل خارج الحدود أو التأثيرات الرئيسية خارج الموقع الناجمة عن البناء المستمر - لتشمل التاريخ والموقع والتأثيرات والإجراءات المتخذة.

مشاركة أصحاب المصلحة الخارجيين: النقاط البارزة، بما في ذلك الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، والإفصاح عن المعلومات ونشرها - لتشمل تصنيف النساء والرجال الذين تمت استشارتهم والمواضيع القادمة من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الفئات الضعيفة (مثل المعوقين والمسنين والأطفال وما إلى ذلك).

تفاصيل أي مخاطر أمنية: تفاصيل المخاطر التي قد يتعرض لها المقاول أثناء أداء عمله - قد تأتي التهديدات من أطراف ثالثة خارج المشروع.

شكاوى العمال: التفاصيل بما في ذلك تاريخ الحدوث والتظلم والتاريخ المقدم؛ الإجراءات المتخذة والتواريخ؛ القرار (إن وجد) والتاريخ؛ والمتابعة التي لم يتم اتخاذها بعد - يجب أن تتضمن التظلمات المذكورة تلك التي تم استلامها منذ التقرير السابق وتلك التي لم يتم حلها في وقت إعداد هذا التقرير.

شكاوى أصحاب المصلحة الخارجيين: التظلم والتاريخ المقدم، الإجراء (الإجراءات) المتخذة والتاريخ (التواريخ)، القرار (إن وجد) والتاريخ والمتابعة التي لم يتم اتخاذها بعد - يجب أن تتضمن التظلمات المذكورة تلك الواردة منذ التقرير السابق وتلك التي كانت دون حل في التقرير السابق. يجب أن تكون بيانات التظلم مصنفة حسب الجنس.

١٩.٢٦ تغييرات كبيرة على الممارسات البيئية والاجتماعية للمتعاقدين

إدارة العجز والأداء: الإجراءات المتخذة استجابة لإشعارات العجز السابقة أو الملاحظات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي و / أو خطط الإجراءات الواجب اتخاذها - يجب الاستمرار في الإبلاغ عنها حتى تحدد سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية تسوية المشكلة.

٢٠٢٦ المسئوليات البيئية والاجتماعية للمقاولين

سيكون المقاولون مسئولين قانونيًا وماليًا عن أي ضرر أو تحيز بيئي أو اجتماعي ناجم عن موظفيهم، وبالتالي، من المتوقع أن يضعوا ضوابط وإجراءات لإدارة أدائهم البيئي والاجتماعي. سيتم إرفاق تفاصيل تكلفة عدم الامتثال لكل إجراء تخفيف في وثائق العطاء. وستشمل هذه:

١. سيتم تحديد تدابير التخفيف التي سيتم تضمينها في العقد في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع.

٢. ستتم إضافة خصومات لعدم الامتثال البيئي كبند في قسم فاتورة الكميات.

٣. تُحسب الغرامات البيئية وتخصم في كل فاتورة مقدمة.

٤. أي تأثير لم يتم تخفيفه بشكل صحيح سيكون موضوع إشعار بيئي-اجتماعي / اجتماعي من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.

٥. بالنسبة للمخالفات الطفيفة والشكاوى الاجتماعية، وهي حادثة تتسبب في ضرر مؤقت ولكن قابل للعكس، سيتم إخطار المقاول بإصلاح المشكلة واستعادة البيئة. لن يتم اتخاذ أي إجراءات أخرى إذا أكد مهندس المشروع أن الاستعادة تتم بشكل مرض.

٦. بالنسبة للإشعارات الاجتماعية، سيقوم مهندس المشروع بتنبيه المقاول إلى معالجة التأثير الاجتماعي ومتابعة المشكلة حتى يتم حلها. إذا لم يلتزم المقاول بطلب الإصلاح، فسيتم إيقاف العمل والنظر فيه دون أي تأخير.

٧. إذا لم يقم المقاول بإصلاح الأثر البيئي خلال الوقت المحدد، فسوف يوقف مهندس المشروع العمل ويقدم للمقاول إشعارًا يشير إلى عقوبة مالية وفقًا لإجراءات التخفيف غير الممتثلة التي تم تحديدها في وثيقة العطاء.

٨. لن تكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى إذا رأى مهندس المشروع أن الاستعادة تتم بشكل مرضٍ. على خلاف ذلك، إذا لم يقم المقاول بإصلاح الوضع في غضون يوم واحد، فسيتم اعتبار أي أيام إضافية من التوقف عن العمل كأيام تأخير بدون عذر.

٩. قد تتضمن الإخطارات البيئية الصادرة عن مهندس المشروع عقوبة بيئية واحدة أو أكثر

١٠. في حالة تكرار عدم الامتثال البالغ ٥٪ من قيمة العقد، سيقدم مهندس المشروع الإشعارات البيئية والاجتماعية وتاريخ الخصم إلى مشتريات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية.

٢١٢٦ إدارة المخلفات الخطرة

يجب إعداد خطة إدارة النفايات وتنفيذها من أجل الإدارة الآمنة لهذه النفايات. هناك شرطان أساسيان لضمان تنفيذ الخطة باشراك ما يكفي من الموظفين والموارد المالية. تغطي الخطة جميع دورة حياة النفايات، أي من التوليد والتخزين والجمع والنقل وأخيرا المعالجة أو التخلص الآمن. من المتوقع أن تتكون النفايات الصلبة من الورق والخشب والبلاستيك والخردة من المعادن والزجاج. من المتوقع أن يكون الحجم الإجمالي منخفضًا.

التوليد: تتكون النفايات الصلبة المتولدة أثناء التشييد بشكل رئيسي من النفايات البلدية ومخلفات البناء في حاوية منفصلة. يجب فصل النفايات عن النفايات الخطرة. بالإضافة إلى ذلك، حيث يمكن إعادة استخدام بعض النفايات، يجب أن يتم فصل النفايات. على سبيل المثال، سيتم إعطاء نفايات الخشب للمصانع التي تعيد تشكيلها وتجعلها قابلة للاستخدام في المواقد للأغراض السكنية.

الجمع: سيتم جمع النفايات الصلبة من قبل مجلس الخدمة المشتركة المحلي باستخدام مركبة خاصة.

التخلص: يجب التخلص من النفايات المجمعة في مكب نفايات معتمد.

ستتم مراجعة إجراءات إدارة النفايات لتتماشى مع الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية لإدارة النفايات الصلبة. تكون هناك حاجة الى خطة إدارة النفايات الخطرة عند الحاجة الى إنهاء خدمة المصنع.

خطة إدارة النفايات الخطرة

من المحتمل أن تشتمل النفايات الخطرة على الوقود والزيوت ومواد التشحيم والسوائل والبطاريات الهيدروليكية/ العازلة والإطارات والأسطوانات المعدنية والحاويات الكيميائية الفارغة والألواح الكهروضوئية. سيتم توريد الخردة

والبلاستيك والبطاريات والبراميل المعدنية والعدادات القديمة ونفايات الزجاج إلى المصانع الصغيرة التي تعيد تدويرها بطريقة آمنة.

بموجب المادة ١٢ من قانون البيئة الفلسطيني، القانون رقم ٧، يحظر القانون على أي شخص مناولة (تصنيع، تخزين، توزيع، استخدام، معالجة، أو التخلص) من النفايات أو النفايات الخطرة إلا وفقًا للوائح والتعليمات التي تحددها سلطة جودة البيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة. لذلك من الضروري أن يكون لديك خطة لإدارة النفايات الخطرة تتكون مما يلي:

أ. يجب تخزين أي مادة خطرة ناتجة عن أي نشاط أثناء البناء أو بحلول نهاية عمر المشروع في حاويات منفصلة. يجب تمييز الحاويات بأنها "نفايات خطرة". يجب أن يكون نظام وضع العلامات واضحًا ومعروفًا للجمهور والعاملين لضمان السلامة العامة.

ب. يجب أن يتم نقل حاوية النفايات الخطرة بواسطة مركبة خاصة بواسطة مقاول خاص. قبل البدء في نقل هذه النفايات الخطرة، يجب ملء استمارة بواسطة المولد والناقل توضح كمية ونوع النفايات الخطرة. يجب الحصول على إذن خطي لنقل النفايات الخطرة إلى منشأة معالجة مسجلة من قبل سلطة جودة البيئة.

ت. لا يسمح بنقل نفايات خطرة عبر الحدود ما لم يصدر إذن كتابي من سلطة جودة البيئة. يجب أن يتوافق الإذن مع متطلبات اتفاقية بازل.

ث. يجب أن يقوم موظف الحماية البيئية والاجتماعية بإنشاء وحفظ سجل النفايات الخطرة من وقت لآخر للتأكد من إدارة النفايات الخطرة بشكل جيد.

ج. سيتم التخلص من الألواح الكهروضوئية والنفايات الخطرة الأخرى مثل الزيت المستخدم وفقًا لأنظمة إدارة النفايات الخطرة من قبل سلطة جودة البيئة التي تلبي متطلبات اتفاقية بازل.

ح. يجب تعيين المرافق التقنية الحالية لمعالجة النفايات الخطرة والتخلص منها قبل بدء المشروع.

خ. بالنسبة للحالات الطارئة، يجب تدريب جميع العمال المتوقع أن يكونوا على اتصال بالنفايات الخطرة على التعامل الآمن مع النفايات الخطرة.

د. يجب أن يكون جميع العمال على دراية بعلامات التحذير من النفايات الخطرة.

٢٢.١٦ آلية التظلم للعمال

سيضع المقاولون آلية تظلم لعمالهم تتناسب مع القوى العاملة لديهم ، وفقًا للمبادئ التالية:

توفير المعلومات: يجب إبلاغ جميع العمال بآلية التظلم في وقت تعيينهم ، وينبغي أن تكون التفاصيل حول كيفية عملها متاحة بسهولة، على سبيل المثال، تضمينها في وثائق العمال أو على لوحات الإعلانات.

شفافية العملية: يجب أن يعرف العمال إلى من يمكنهم اللجوء في حالة التظلم والدعم ومصادر المشورة المتاحة لهم. يجب أن يكون جميع المديرين وكبار المديرين على دراية بإجراءات التظلم في مؤسستهم.

إبقائها محدثة: يجب مراجعة العملية بانتظام وتحديثها، على سبيل المثال، من خلال الرجوع إلى أي إرشادات قانونية جديدة أو تغييرات في العقود أو التمثيل.

السرية: يجب أن تضمن العملية التعامل مع الشكوى بسرية. في حين أن الإجراءات قد تحدد أن الشكاوى يجب أن تقدم أولاً إلى المدير المباشر للعمال، يجب أن يكون هناك أيضًا خيار إثارة شكوى أولاً مع مدير بديل، على سبيل المثال، مدير الموارد البشرية (الموظفين).

عدم الانتقام: يجب أن تضمن الإجراءات عدم تعرض أي عامل يرفع شكوى لأي انتقام.

جداول زمنية معقولة: يجب أن تسمح الإجراءات بوقت للتحقيق في الشكاوى بشكل كامل ولكن يجب أن تهدف إلى حل سريع. وكلما طال أمد المظالم، كلما كان من الصعب على الجانبين العودة إلى طبيعتهما بعد ذلك. يجب تحديد حدود زمنية لكل مرحلة من مراحل العملية، على سبيل المثال، الحد الأقصى للوقت بين رفع التظلم وإعداد اجتماع للتحقيق فيه.

حق الاستئناف: يجب أن يكون للعامل الحق في الاستئناف أمام سلطة الطاقة والموارد الطبيعية أو المحاكم الوطنية إذا لم يكن راضيًا عن النتيجة الأولية.

الحق في المصاحبة: في أي اجتماعات أو جلسات استماع، يجب أن يكون للعامل الحق في أن يرافقه زميل أو صديق أو ممثل نقابة.

حفظ السجلات: يجب الاحتفاظ بالسجلات المكتوبة في جميع المراحل. يجب أن تكون الشكوى الأولية خطية إن أمكن، إلى جانب الرد وملاحظات أي اجتماعات والنتائج وأسباب النتائج.

العلاقة بالاتفاقيات الجماعية: يجب أن تكون إجراءات التظلم متسقة مع أي اتفاقيات جماعية.

العلاقة مع التنظيم: يجب أن تكون عمليات التظلم متوافقة مع قانون التوظيف الوطني.

٧. الإعداد المؤسسي للرصد البيئي والاجتماعي ومتطلبات بناء القدرات

١٧ مسؤوليات المراقبة البيئية والاجتماعية

كما هو مذكور في القسم ٣٢ فيما يتعلق بتدابير التنفيذ البيئي والاجتماعي، فإن مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية في وحدة ادارة المشروع في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية سيكون مسؤولاً عن الامتثال لأي أحكام من الوثائق البيئية والاجتماعية المطلوبة بموجب الإطار البيئي والاجتماعي. سيقوم مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية بتحديث الوثائق المسودة بمجرد تحديد المكونات بشكل أكثر تحديدًا. سيكون مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية أيضًا مسؤولاً عن مراقبة الخطط وعلى مدار تنفيذ المشروع سيتم تقييم الحاجة إلى تعيين مسؤولي الحماية البيئية والاجتماعية على مستوى شركة نقل الكهرباء الفلسطينية و شركات توزيع الكهرباء.

سيتم إبلاغ سلطة جودة البيئة بالكامل وسيتم اتباع أي متطلبات إضافية بين مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية و سلطة جودة البيئة. سوف تكون سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مسؤولة عن التظلمات المبلغ عنها من المجتمعات والعاملين المتعلقة بتنفيذ أنشطة المشروع.

٢٧ مراقبة التقييم والإبلاغ

أهداف المراقبة هي:

- تسجيل التأثيرات البيئية الناتجة عن أنشطة المشروع الفرعية وضمان تنفيذ "تدابير التخفيف" التي تم تحديدها سابقًا من أجل تقليل الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية من أنشطة المشروع.
- تنبيه سلطات المشروع من خلال توفير معلومات في الوقت المناسب حول نجاح عملية تقييم الأثر البيئي أو غير ذلك كما هو موضح في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا بطريقة يمكن إجراء تغييرات على النظام في الوقت المناسب، إذا لزم الأمر و
- إجراء تقييم نهائي من أجل تحديد ما إذا كانت تدابير التخفيف المصممة في المشاريع الفرعية قد نجحت بطريقة تم بها استعادة الظروف البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي أو تحسينها أو أنها أسوأ من ذي قبل.

يجب إجراء الرصد البيئي أثناء مرحلة ما قبل البناء، والبناء وما بعد البناء للمشاريع الفرعية من أجل قياس مدى نجاح تدابير التخفيف الموصى بها.

مرحلة ما قبل البناء التأكد من:

- خضوع أنشطة البناء المقترحة، حسب الاقتضاء في كل موقع (مواقع) للفحص البيئي؛ يؤكد التخطيط والتصميم لأنشطة البناء على الإرشادات البيئية للبنك الدولي و / أو القانون البيئي الفلسطيني؛ و
- إعداد التقييم البيئي الخاص بالموقع (خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي) في الوقت المحدد وإدراجه في وثائق العطاء.

مرحلة البناء:

سيقوم مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بإجراء مراقبة الامتثال، باستخدام التدابير البيئية المحددة ذات الصلة بالأنشطة والموصوفة للأنشطة بالإضافة إلى المساعدة في تقييم

الإدارة / الأداء البيئي العام. يجب أن يحتوي التقرير على معلومات تتعلق بالامتثال البيئي وفقًا لأحكام وثيقة العطاء بالإضافة إلى أي صعوبة أو أعمال معلقة يجب إعدادها. يجب على مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية إعداد خطة مراقبة.

بصرف النظر عن المراقبة العامة لإجراءات التخفيف/ التحسين وبروتوكولات الصحة والسلامة (كما هو موضح في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ووثيقة العطاء)، فإن المعايير البيئية المهمة التي يجب مراقبتها خلال مرحلة بناء المشاريع الفرعية تشمل مستوى الضوضاء وازدحام الصرف الصحي ومشاكل المرور. ومع ذلك، فإن متطلبات وتواتر الرصد سيعتمد على نوع المشروع الفرعي والوضع الميداني. بالنسبة لبعض المشاريع الفرعية (على سبيل المثال، إعادة تأهيل خط التوزيع الحالي)، فإن رصد هذه المعايير ليس بالغ الأهمية؛ أثناء مراقبة بعض هذه المعايير (على سبيل المثال، مستوى الضوضاء) لن تكون مطلوبة إلا في حالة الاشتباه في تلوث كبير. يعرض الجدول ٧ مبادئ توجيهية لرصد المعايير البيئية المحددة خلال مرحلة البناء لمشاريع فرعية مختلفة. بالإضافة إلى الجدول ٧، يجب أن يتم وصف أعمال المراقبة الروتينية التي سيقوم بها مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية التابع لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية لضمان ما يلي

- تزويد جميع العاملين في مواقع العمل بتروس واقية مثل الخوذ والنظارات الواقية والأحذية وما إلى ذلك، لتجنب الإصابات التي يتعرض لها الأفراد أو التقليل منها.
- تزويد القوى العاملة، التي من المحتمل أن تتعرض لمستويات ضوضاء تتجاوز الحدود التنظيمية المنصوص عليها، بتروس واقية مثل سدادات السمع وما إلى ذلك ويتم تبديلها بانتظام.
- يجب ضمان تدابير للتخلص من الغبار مثل رش الماء في جميع مناطق العمليات.
- يجب أن يكون للعمل والمعسكرات تسهيلات مناسبة للتعامل مع أي حالة طارئة مثل الحريق والانفجار والصعق بالكهرباء، وما إلى ذلك.
- يجب عزل جميع المناطق المخصصة لتخزين المواد الخطرة وتزويدها بالمرافق الملائمة لمكافحة حالات الطوارئ. يجب الحصول على جميع التصاريح المطلوبة لتخزين المواد القابلة للاشتعال/ الخطرة.
- يجب تدريب عمال البناء والمشرفين والمهندسين تدريباً جيداً وتزويدهم بالخبرة كافية.
- يجب أن تكون مناطق العمليات خاضعة للتحكم في الدخول ولا يسمح بدخولها إلا بترخيص.

مرحلة ما بعد البناء:

سيقوم مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بإعداد تقرير موجز عن فعالية تنفيذ جميع تدابير التخفيف البيئية والاجتماعية ومشاركتها مع أصحاب المصلحة والمجتمعات ومشاركتها مع البنك الدولي.

فيما يلي بعض المَعلَمات ذات الصلة والمؤشرات القابلة للتحقق التي يمكن استخدامها لقياس عملية إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط التخفيف والأداء.

- هل أسفر المشروع عن مستويات معيشية أفضل للمجتمع؟
- كيف أدى اعتماد متطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى تحسين الصحة البيئية والحالة البيوفيزيائية للشعب؟
- هل أدى المشروع إلى خلق فرص عمل؟
- هل أدى اعتماد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى استخدام مستدام للطاقة وتحسين الكفاءة؟
- هل يتم استكمال تقارير المراقبة الدورية؟
- هل العمليات المحددة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية تعمل بشكل جيد؟
- كم عدد الشكاوى / التظلمات الواردة بشأن المشروع؟

يوضح الجدول التالي بعض المؤشرات البيئية والاجتماعية المحددة التي تحتاج إلى مراقبة وتقييم من قبل مختلف المؤسسات.

جدول ٩: المؤشرات البيئية والاجتماعية والمؤسسات الخاضعة للمراقبة

التأثير	المؤشر	مصدر المعلومات	المسؤولية
انبعاثات الهواء	انخفاض غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن التخفيض التراكمي في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من منشآت المشروع.	المقاول	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
انبعاثات الضوضاء	شدة الضوضاء ومدتها أثناء تركيب الألواح الشمسية	المقاول	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
انعكاس الضوء/الحرارة	عدد الشكاوي حول انعكاس الحرارة أو الضوء	المقاول	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، شركة كهرباء محافظة القدس
التنوع الحيوي	عدد الأشجار التي سقطت. أنباء عن عدد حوادث إصابة الطيور وقتلها.	المقاول	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وسلطة جودة البيئة
الكيماويات	عدد الحوادث المسجلة بسبب التعرض الكيميائي	المقاول	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وسلطة جودة البيئة
التراث الثقافي	الشكاوى المبلغ عنها حول تقليل القيمة الجمالية أو التأثير على التراث.	المقاول	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وسلطة جودة البيئة
العمالة	عدد العمال الفنيين وغير المهرة المعينين ومدة العقد.	المقاول	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وسلطة جودة البيئة
التأثيرات الاقتصادية وسبل العيش	- التوفير في تكلفة المشروع الفردي للشركة ذات المنفعة العامة	المقاول، شركة كهرباء محافظة القدس	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وسلطة جودة البيئة

التأثير	المؤشر	مصدر المعلومات	المسؤولية
	- سعر الألواح الشمسية المشتراة لكل كيلوواط. - التوفير في التكلفة التراكمية للحكومة. - التغيرات في دخول الأسرة في مواقع المشروع. - نسبة إنفاق الأسرة على الكهرباء.		
الصراع الاجتماعي	عدد أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم ومحضر الاجتماع. عدد الشكاوى الواردة بشأن الإزعاج والصيانة.	المقاول، شركة كهرباء محافظة القدس	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، سلطة جودة البيئة
الصحة والسلامة	كمية النفايات اليومية التي يتم إنتاجها ونقلها إلى موقع إدارة النفايات. كمية النفايات الخاصة من الألواح الشمسية التي يتم نقلها إلى اموقع التخلص من النفايات المحددة. كمية نفايات الألواح الشمسية المصدرة.	المقاول	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، سلطة جودة البيئة

سيتم قياس فعالية التنفيذ من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. سيتم تنفيذ ذلك خلال منتصف المدة ونهاية المشروع. سيقوم التقييم بتقييم فعالية إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في معالجة الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع. سيقدم تقييم منتصف المدة تغذية راجعة لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.
سيتم إجراء مراقبة التكرار مرة كل أسبوع، خاصة أثناء استخدام المعدات الثقيلة، مرة واحدة في الأسبوع؛ عندما يشتبه في حدوث تصريف/ ازدحام مروري، مرة واحدة في الأسبوع، وعند الحاجة.

٣٧ متطلبات بناء القدرات والتدريب

إن وجود موظفين مؤهلين ومدربين في وحدة إدارة المشروع في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية و شركة نقل الكهرباء الفلسطينية و شركات توزيع الكهرباء ضروري للغاية لضمان تطبيق تدابير التخفيف وتنفيذها وتشغيلها على النحو المنشود. هذا يعني أن الموظفين من المؤسسات المذكورة أعلاه لديهم:

- دورات تدريبية وتوعوية تتعلق بالإدارة البيئية والسياسات والأنظمة.
- التدريب على أنشطة التقييم والرصد البيئي الخاصة بمشاريع الطاقة.

- دورات تدريبية حول إعداد الكتيبات والمبادئ التوجيهية حول كيفية تقييم الأثر البيئي لمكونات مشروع تعزيز الاستدامة في الأداء وموثوقية قطاع الطاقة.
- التدريب على كيفية تسجيل وحل أي شكوى.

٤٧ ميزانية تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

سيتم تضمين تكلفة تدابير التخفيف الخاصة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، والتي تعد جزءًا من وثائق عطاء المشروع ، في فاتورة الكميات ووثائق العطاء.

مثال على تكاليف تدابير التخفيف بما في ذلك:

- تكاليف إخماد الغبار أثناء أعمال الحفر وتكاليف الضوضاء والمراقبة أثناء البناء (يجب أن تُحسب على أساس تكرار الرصد وتكلفة المعدات)؛
- تُقدر تكاليف تركيب تدابير التحكم في التآكل كجزء من التكاليف الهندسية؛
- تُقدر تكلفة إدارة العمل وصحة وسلامة العمال والمجتمع كجزء من التكاليف الهندسية؛
- يجب تقدير تكلفة إجراءات إدارة النفايات كجزء من التكاليف الهندسية.
- يجب تقدير تكلفة تنظيف مخلفات البناء والتخلص منها كجزء من التكاليف الهندسية.
- تكلفة تنفيذ مشاركة أصحاب المصلحة وآلية التظلم ؛ و
- التكاليف المتعلقة بالتوظيف والتدريب لموظف الحماية البيئية والاجتماعية.

وستتولى سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية تمويل وظيفة موظف البيئة والسلامة ورصد الأنشطة، كجزء من التكاليف الإدارية للمشروع. قد يكون من المفيد تحديد معالم المراقبة وتوفير الموارد، حسب الضرورة، من أجل تنفيذ أنشطة المراقبة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطوير المؤشرات المقترحة والتحقق من صحتها لتلائم أي احتياجات مهمة خاصة بالمواقع، في كل حالة مع المدخلات والمراقبةمن سلطة جودة البيئة وبما يتوافق مع الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي.

يعرض الجدول ١٠ ميزانية إرشادية لإجراءات تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية التي تغطي (١) تكلفة توظيف موظف الحماية البيئية والاجتماعية و (٢) تكلفة التدريب و (٣) تكلفة الحلقة الدراسية التوجيهية للمقاولين.

جدول ١٠ تقادير تكلفة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

النشاطات	الكمية	سعر الوحدة $	السعر الكلي $
نفقات موظف الحماية البيئية والاجتماعية			
مكافأة موظف الحماية البيئية والاجتماعية	[١]١٠٤	[٢]١٨٠٠	١٨٨٠٠٠
التأمين الصحي	٨	٨٠٠	٦٥٠٠
هاتف	٨	٧٠٠	٥٥٠٠
حاسوب محمول	١	٦٠٠	٦٠٠
بناء القدرات لـ **موظفي الحماية البيئية والاجتماعية** بواسطة المستشار الفني المحلي	١	٦٠٠٠	٦٠٠٠
تنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة			

زيارات الموقع	زيارة / أسبوع ١ - ٢	٥٠	١٦٠٠٠
جلسات التشاور	٥٠	٥٠	٢,٥٠٠
دورات تدريبية للمقاولين	٣	١٠٠٠	٣٠٠٠
مواد اتصال آلية معالجة المظالم	منشورات، صناديق آلية معالجة المظالم، كتيبات		٥٠٠٠
إدارة / قاعدة بيانات آلية لمعالجة المظالم			٢٠٠٠
الكشف عن المعلومات (بما في ذلك الوسائط)	٨	١٠٠٠	٨٠٠٠
تدريب داخلي	٧	٥٠٠	٣٥٠٠
نشاطات اخرى			
مراقبة زيارات الموقع	زيارتان / شهر	٥٠	١٠٠٠٠
ندوات التوجه البيئي	٤	٦٠٠٠	٢٤٠٠٠
تكلفة الإدارة البيئية والاجتماعية بموجب عقد المستشار الفني المحلي	٢	٣٠٠٠	٦٠٠٠
مستشار قانوني	٢	٣٠٠٠	٦٠٠٠
ميزانية تسوية المنازعات	مبلغ مقطوع		١٥٠٠٠٠
تصريح	مبلغ مقطوع		٢٠٠٠٠
الاستشارات	١٠٪		٤٨٠٦٠
منوعات		٦٠٠٠	٦٠٠٠
المجموع الكلي			**٥٣٤,٦٦٠**[٦]

[١] بالنظر إلى أن خطة تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة سيكون لها ٩٦شهرًا ونهاية شهر/ سنة من الخدمة

[٢] بما في ذلك الضرائب

[٣] لا تؤخذ هذه الميزانية في الاعتبار لتقييم المخاطر المؤسسية للمشروع. يجب تنفيذ تدابير العلاج والتمويل من ميزانية المشروع.

٨. إطار الإدارة الاجتماعية

سيقدم هذا القسم من إطار الإدارة الاجتماعية إرشادات بشأن آلية تحديد ومعالجة المخاوف والآثار الناتجة عن أنشطة المشروع خلال دورة حياة المشروع. يهدف إطار الإدارة الإجتماعية أيضًا إلى ضمان دمج نهج شفاف وشامل في أنشطة المشروع من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة المحتملين بدءًا من مرحلة التخطيط وطوال دورة حياة المشروع لضمان النتائج المستدامة. يضمن اعتماد نهج شفاف وشامل التحديد والمبكر للمخاطر الاجتماعية المحتملة التي قد تكون ناجمة عن أنشطة المشروع ويسمح لأصحاب المصلحة بالمشاركة في إيجاد حلول التخفيف

لها. إن مشاركة وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، والشفافية العامة، والمساءلة المؤسسية يعزز الشعور بالملكية للمشروع، ويسمح بتحديد مبكر للمخاطر الاجتماعية ويساهم في تصميم استراتيجيات التخفيف الشاملة لهم.

١٨ مبادئ الإدارة الاجتماعية

١١٨ الإدماج

يجب أن يضمن المشروع تحديد الفئات المحرومة أو الضعيفة في المجتمعات وإشراكها في أنشطة المشروع بدءًا من مرحلة التخطيط إلى مرحلة ما بعد التنفيذ. إن رأي وتوقعات ومخاوف هذه المجموعات لا تقل أهمية عن السكان الأوسع في أي مجتمع ستتم فيه أنشطة المشروع. ويشمل هؤلاء الفقراء والنساء والأقليات وذوي الاعاقة والأشخاص ذوي الخصائص الاجتماعية أو الثقافية الخاصة.

٢١٨ المشاركة

يجب أن تتاح للمجتمعات فرصة لتبادل المعلومات بشكل عميق وإيجابي والمشاركة الكاملة في أنشطة المشروع. يجب أن يكون لأصحاب المصلحة حق الوصول الكامل إلى معلومات المشروع وأن تتاح لهم الفرصة للمشاركة في تصميم أنشطة المشروع ومراقبة تقدمه وأيضًا تقديم الملاحظات عند الحاجة. يجب أن يكون التواصل بين أصحاب المصلحة في المشروع والشركاء المنفذين للمشروع في كلا الاتجاهين وليس في اتجاه واحد.

٣١٨ الشفافية

ينبغي أن يكون أصحاب المصلحة قادرين على الوصول الكامل إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة المشروع. يجب على شركاء تنفيذ المشروع الكشف عن معلومات المشروع من خلال المجالات التي يمكن الوصول إليها والمعروفة لأصحاب المصلحة مع مراعاة مستوياتهم التعليمية المختلفة. تتضمن المعلومات المفصح عنها جميع معلومات المشروع بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التقارير الواردة من زيارات الفحص البيئي والاجتماعي الأولية واجتماعات التشاور بالإضافة إلى خطة عمل إعادة التوطين، حيثما ينطبق ذلك.

٤١٨ المساءلة الاجتماعية

ستكون المساءلة الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من تصميم المشروع مما يسمح للمجتمع المحلي بالمشاركة الكاملة في المشروع. لتعزيز الشفافية والمساءلة يشمل تعزيز أنظمة معالجة المظالم وإدارتها. يجب أن يتم الرد على التظلمات في الوقت المناسب.

٥١٨ الضمانات الاجتماعية

سيتم اتباع مبادئ الحماية الاجتماعية التالية من بين أمور أخرى وإدماجها في جميع خطط التخفيف بما يتفق مع متطلبات إطار إعادة التوطين و المعيار البيئي والاجتماعي الخامس:

- سيتم تعويض جميع الأطراف المتأثرة بالمشروع عن الخسائر الناتجة عن تدخلات المشروع.
- جميع التعويضات ستكون بقيمة الاستبدال؛ أي سعر السوق الحالي الذي يمكن استبدال الأصل به، دون خصم الاستهلاك وقيمة الإنقاذ.
- سيعلن الشركاء المنفذون للمشروع عن الموعد النهائي لتقديم التظلم وسيحددون الأشخاص الذين سيتم إدراجهم في خطة عمل البرنامج كأشخاص متأثرين بالمشروع. سيكون عنصر التشاور والتواصل العام نشاطًا مستمرًا للمشروع.
- سيتم تطوير آلية واضحة لمعالجة الشكاوى والإعلان عنها علنا من خلال بوابات معروفة لجميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع مما يسمح لهم بتقديم شكاويهم وضمان حل عادل ومناسب وشامل لمشاكلهم.

٢٨ إجراء الإدارة الاجتماعية

ستبدأ خطة الإدارة الاجتماعية للمشروع المقترح بتحديد المشاريع الفرعية متبوعة بفحص أساسي اجتماعي وبيئي للمشاريع الفرعية. بناءً على الفحص الاجتماعي والبيئي، سيتم تحديد خطة التقييم الاجتماعي. إذا تم العثور على

مشروع فرعي لا يحتوي على قضايا حماية اجتماعية كبيرة بما في ذلك فقدان الأراضي أو الأصول أو مصدر الدخل، فسيتم إعداد تقرير حماية اجتماعي فقط يلخص نتائج الفحص. ومع ذلك، إذا كان الفحص يحدد قضايا الحماية الاجتماعية، فإن المشروع الفرعي يتطلب تقييم التأثير الاجتماعي، إلى جانب إعداد خطة عمل إعادة التوطين.

٣.٨ آلية معالجة المظالم

امتثالاً لمتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي العاشر للبنك الدولي، يجب إنشاء آلية تظلم محددة للمشروع. تعتبر آلية معالجة المظالم ضرورية للسماح للأفراد الذين يعتقدون أن أنشطة المشروع سيكون لها آثار سلبية على سبل عيشهم أو أصولهم أو رفاههم بالوصول إلى حل عادل لمخاوفهم. ستشمل آلية معالجة المظالم تشكيل لجنة خاصة تكون مسؤولة عن:

- تلقي المظالم وتسجيلها وفرزها.
- إجراء تقييم أولي للشكاوى.
- إحالة التظلمات إلى الوحدات أو الأشخاص المناسبين؛
- متابعة التظلمات المرفوعة.
- إغلاق التظلمات

يجب أن يتلقى أعضاء اللجنة تدريبًا في مجال بناء القدرات حول كيفية تلقي ومعالجة واستجابة وإغلاق المظالم المقدمة وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.

يجب أن تتضمن آلية معالجة المظالم أيضًا إنتاج معلومات مكتوبة بما في ذلك كتيبات وملصقات تتضمن معلومات حول المشروع بالإضافة إلى آلية إعداد التقارير. البوابات المحتملة لتقديم الشكاوى تشمل: صناديق الاقتراحات في مقر المجلس المحلي، المساجد المحلية؛ صفحات وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك. يجب إنشاء قاعدة بيانات مخصصة للتعامل مع التظلمات المقدمة.

٤.٨ إطار إعادة التوطين

يتم إعداد إطار إعادة التوطين كوثيقة منفصلة للمشروع. يحدد إطار إعادة التوطين السياسات والمبادئ والترتيبات المؤسسية والجداول الزمنية والميزانيات الإرشادية التي ستهتم بإعادة التوطين المتوقعة لمختلف مكونات المشروع. تضمن هذه الترتيبات وجود عملية منهجية لتنفيذ برنامج تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة تضمن مشاركة المستفيدين المستمرة، وإشراك المؤسسات وأصحاب المصلحة المعنيين، والالتزام بمتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي، لا سيما المعيار البيئي والاجتماعي الخامس والمعيار البيئي والاجتماعي العاشر، والإجراءات والمتطلبات الوطنية، وتحديد الاستحقاقات والتعويضات للأشخاص المتضررين. حاول إطار إعادة التوطين تحديد الأشخاص المتأثرين بالمشروع، وأنواع التأثيرات، واستراتيجيات التعويض و/ أو استعادة الخسائر المحتملة للأفراد والشركات. يوفر إطار إعادة التوطين إرشادات لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية لتأسيس آلية لتعويض الخسائر بشكل ملائم وفقًا للتشريعات ومتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الخامس، وتطبيق أنشطة المشروع بأقل قدر من الإزعاج للمجتمعات المضيفة للمشروع.

ينطبق إطار إعادة التوطين أيضًا على الأنشطة الأخرى التي تؤدي إلى إعادة التوطين غير الطوعي التي يرى البنك أنها مرتبطة بشكل مباشر وملموس بالمشروع المدعوم من البنك، وهي ضرورية لتحقيق أهدافه وتنفيذها أو التخطيط لتنفيذها، بالتزامن مع المشروع. ستضمن معايير الأهلية أن جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع معترف بهم بوضوح على أنهم مؤهلون للمساعدة وفقًا لأحكام إطار إعادة التوطين للأرض التي يشغلونها أو سبل عيشهم أو أصولهم المتأثرة. كما هو مطلوب من قبل إطار إعادة التوطين، تم إجراء مشاورات مع السلطات المحلية والأشخاص المتأثرين بالمشروع في مواقع مختلفة من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. تم إطلاع المشاركين على الملامح البارزة للمشروع والتأثيرات المحتملة على السكان المحليين. تم تسجيل الملاحظات ومجالات القلق التي قدمها المشاركون بعناية لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

ستقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بإعداد خطط العمل السريعة لخط طوباس نابلس للجهد المتوسط في مدينة ياصيد، وربما في بعض نقاط الربط وخط الجهد المتوسط بين أريحا ورام الله مروراً بالمجتمعات البدوية في طريق المعرجات على أساس التردد اللاسلكي بطريقة مقبولة للبنك.

٨.٥ تنفيذ ورصد خطة عمل إعادة التوطين

ستقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بتقديم خطة عمل إعادة التوطين للمشروع الفرعي (عند الاقتضاء) إلى البنك لمراجعته وإجازته قبل التنفيذ. بناء على موافقة من البنك، ستطبق خطة عمل إعادة التوطين بمساعدة من الاستشاريين و موظف الحماية البيئية والاجتماعية والمساحين والمشرفين. سيتم إعداد خطة دفع فردية لكل شخص متضرر وسيتم توثيق خطط التخفيف بما في ذلك استبدال الهياكل المادية المتأثرة من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية كمرجع للتتبع في المستقبل. سيتم تنفيذ جميع الإعلانات والاتفاقيات وفقًا لخطة عمل إعادة التوطين قبل الاستيلاء على الأرض من خلال المساهمة الطوعية أو الشراء المباشر أو التبادل والكشف عنها للجمهور.

بالنسبة لتطبيق خطة عمل إعادة التوطين، سيكون موظف الحماية البيئية والاجتماعية التابع لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مسؤولاً عن متابعة ومراقبة تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين وفقًا للتوقيتات المرتبطة بعملية إعادة توطين المشروع. وستكون سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مسؤولة أيضًا عن مراقبة الأداء مقابل المعالم التي تم تحديدها سابقًا، بما في ذلك عدد اجتماعات التشاور العامة التي عقدت وتعدادات الأفراد والأصول وقوائم الجرد التي تم إجراؤها و عدد الوحدات السكنية المخصصة.

كما ستقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بتوظيف مستشار محلي خارجي لإجراء مراقبة خارجية لعملية إعادة التوطين. سيقوم المستشار بمراقبة ما إذا كان الأشخاص المتضررين من المشروع قد تم تعويضهم إلى حد ما وأعادوا دخولهم وسبل معيشتهم إلى مستويات المشروع الأولي أو أفضل.

٩. التشاور العام وإشراك أصحاب المصلحة

تم تطوير خطة إشراك أصحاب المصلحة للمشروع الذي يسعى إلى تحديد نهج مناسب فنيًا وثقافيًا للتشاور والإفصاح. الهدف من خطة اشراك أصحاب المصلحة هذا هو تحسين وتسهيل عملية صنع القرار وخلق جو من الفهم الذي يشارك بنشاط الأشخاص المتضررين من المشروع وأصحاب المصلحة الآخرين في الوقت المناسب، وأن هذه المجموعات لديهم فرصة كافية للتعبير عن آرائهم وشواغلهم التي قد تؤثر على قرارات المشروع. تعد خطة إشراك أصحاب المصلحة أداة مفيدة لإدارة الاتصالات بين سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وأصحاب المصلحة فيها.

بالنسبة لمكونات خطوط النقل ونقاط الربط، ستكون هناك حاجة للتواصل مباشرة مع مالكي الأراضي الذين سيتأثرون بإزالة حجز الطريق. ليس من الممكن تحديد هؤلاء الأفراد في هذه المرحلة، لكن سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية ستكون مسؤولة عن إعداد خطة اتصال لمناقشة الآثار المحتملة والاتفاق على توقيت لإزالة خطوط النقل عندما يتم تحديد الموقع الدقيق للمشاريع الفرعية.

تسعى المشاورة العامة وإشراك أصحاب المصلحة إلى تحديد نهج مناسب تقنيًا وثقافيًا للتشاور والإفشاء ومعالجة المظالم. الهدف من مشاركة أصحاب المصلحة هو تحسين وتسهيل عملية صنع القرار وخلق جو من الفهم الذي يشمل الأشخاص المتأثرين بالمشروع والأطراف المعنية الأخرى في الوقت المناسب، وأن هذه المجموعات تتاح لهم فرصة كافية للتعبير عن آرائهم واهتماماتهم التي قد تؤثر على قرارات المشروع. لذلك، يمثل التقييم البيئي أداة مفيدة لإدارة الاتصالات بين سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وأصحاب المصلحة فيها.

وقد تم بالفعل تجميع قائمة مؤقتة بالمجتمعات المتأثرة بناءً على المواقع المقترحة ومجال التأثير. تم إجراء مشاورات ومشاركة مع كل من ياصيد وطريق المعرجات وغيرها من التجمعات السكنية الأخرى، بما في ذلك قلقيلية، ,والفندقومية، وصرة، وعورتا في وثيقة خطة إشراك أصحاب المصلحة المنفصلة. خلال التشاور، تم إبلاغ المجتمعات خلال الاجتماعات أن نظام آلية تعويض المظالم سيكون متاحًا لهم قبل مرحلة التنفيذ لتقديم

الشكاوى والشواغل المتعلقة بأنشطة المشروع. توفر أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة المختلفة التي حدثت حتى الآن وصفًا تفصيليًا لأنشطة مشاركة أصحاب المصلحة لكل مكون في وثيقة خطة إشراك أصحاب المصلحة. ويرد ملخص المشاورات في الملحق ٣.

سيتم تحديث خطة تنفيذ المشروع (خطة إشراك أصحاب المصلحة) بمجرد تحديد المواقع الدقيقة للمشاريع الفرعية وسيتم إشراك موظف الحماية البيئية والاجتماعية من قبل المشروع للتواصل مع أصحاب المصلحة المحليين والمجتمع المتأثر بالمشروع.

١٩ تحليل طلبات ومخاوف المجتمعات

يوضح الجدول التالي الاحتياجات والاهتمامات التي أثارها أفراد المجتمعات خلال أنشطة التشاور التي أجريت على فترات زمنية مختلفة. وقد حرصت الهيئة على معالجة هذه المخاوف المثارة.

جدول ١١ تحليل المخاوف وتدابير التخفيف

الخوف / القلق	تدابير التخفيف
الخوف على السلامة العامة بسبب المجالات المغناطيسية والأعطال في الخطوط	- تم تصميم خطوط شبكة الجهد المتوسط المقترحة أفقيا بحيث تكون على مسافة لا تقل عن ٢ متر من المباني وفقا للمعايير الدولية. - لا تمر الشبكات الكهربائية متوسطة الجهد المقترحة فوق المباني والمنازل. - إعداد إجراءات إدارة العمل والمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة المهنية. - تدابير صحة وسلامة المجتمع. - رفع مستوى الوعي العام حول التزام المقاول بمسؤولياته تجاه خطط الإدارة البيئية والاجتماعية و خطة إدارة العمل حيث لا يُسمح بعمل الأطفال دون سن ١٨عامًا.
الخوف من فقدان الأرض لقيمتها بسبب المشروع	- إعداد خطة مشاركة أصحاب المصلحة. - خطة تعويض عند تغيير استخدام الأراضي، إعادة التوطين - إعداد خطة عمل إعادة التوطين .
الخوف من التأثير على النباتات	- عند تصميم أنشطة المشروع بما في ذلك المواقع المقترحة للأبراج، يجب أن يأخذ المشروع في الاعتبار أنه لا يضر النباتات بما في ذلك الأشجار القديمة أو المساحات الخضراء. - تجنب مواقع التركيب التي تتطلب قطع أو تشذيب شجرة محمية أو شجرة قديمة أو شجرة معروفة لتعشيش الطيور. - في بعض المواقع المحددة يجب إزالة الأشجار من أجل بناء نقاط ربط جديدة، يجب زرع الأشجار في نفس نوع التربة في مكان آخر.
الخوف من فقدان الوصول إلى الأراضي الخاصة أو عدم القدرة على البناء أو البناء في الأرض	- سيتم النظر في أفضل الطرق الزمنية قبل وقت البناء بعد التفويض (سيكون استخدام المسارات الحالية أولوية قدر الإمكان). - سيتم إجراء مسح للتعدادات والأصول كجزء من خطة عمل إعادة التوطين لتحديد الأشخاص المتأثرين بالمشروع وتحديد حجم وأهمية تأثير الأرض. - سيتم الاتصال بالسلطات المحلية للمناطق المتضررة وأصحاب الأراضي داخل المسار من قبل مدير المشروع و موظف الحماية البيئية والاجتماعية لتوضيح نطاق المشروع والفوائد التي سيجنيها الأشخاص المتأثرين بالمشروع. - سيتم تحديد جميع المتضررين وتعويضهم وفقًا لإطار سياسة إعادة التوطين. - سيتم إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة بما يتماشى مع خطة إشراك أصحاب المصلحة

	- سيتم تنفيذ آلية التظلم ومراقبتها
الخوف من فقدان الأرض لقيمتها بسبب أنشطة المشروع (بشكل رئيسي الأبراج)	- يجب على فريق المسح التأكد من أنه خلال عمليات المسح وربط البرج لن يتسبب البرج الذي سيتم إنشاؤه في حدوث أي ضرر لموطن المجتمعات القائمة. - يجب تصميم أوتاد مسار ملحوظة لتوجيه المقاول الممنوح على الطريق المناسب. - سيتم تنفيذ آلية التظلم ومراقبتها - خطة تعويض عند تغيير استخدام الأراضي، والانتقال - يجب إعادة تأهيل أي أرض متضررة مباشرة بعد إنشاء الأبراج
الخوف من أن يعرض المشروع حياتهم للخطر لأنهم يعيشون في منازل شبه دائمة مصنوعة من الصفيح.	- يجب على فريق المسح التأكد من أنه خلال عمليات المسح وربط البرج، لن يتسبب البرج المراد إنشاؤه في إلحاق أي ضرر بموطن المجتمعات القائمة. - إعداد إجراء إدارة العمل والمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة المهنية. - ينبغي إعداد وتطبيق تدابير صحة وسلامة المجتمع.
الخوف من زيادة الرسوم على خدمة الكهرباء. كمثال، أفاد الحاضرون بأن أسعار الكهرباء في قلقيلية أقل بكثير مما كانت عليه في نابلس التي تتلقى خدماتها كهرباء الشمال. من شركة	- يجب على مجلس تنظيم قطاع الكهرباء أن ينظم سعر الكهرباء. - قبل تحديد أسعار خدمة الكهرباء، يجب مراعاة ظروف المعيشة.
انعدام الثقة مع شركات التوزيع. على سبيل المثال: التجربة السيئة السابقة مع شركة توزيع كهرباء طوباس	- يجب أن تعمل شركات التوزيع كمقدمي خدمات لاستعادة مصداقيتها بين المستخدمين النهائيين. - عند تصميم أنشطة المشروع، يجب على الشركة التأكد من مشاركة سكان القرى وإطلاعهم بشكل جيد على أنشطة مواقع المشروع. - يجب أن تتأكد شركات التوزيع من أن الأبراج المقامة ستكون ضمن حرم الطريق في الشارع. - يجب أن ترفع شركة توزيع كهرباء طوباس أو أي شركة توزيع أخرى معرفة الجمهور بالمشروع من خلال الجلسات العامة ووسائل الإعلام والمواقع الإذاعية وما إلى ذلك. - إعداد آلية التظلم وتوضيحها للجمهور.
الخوف من أن تتعدى أنشطة المشروع على الأراضي الخاصة للمزارعين وليس ضمن حرم الطريق.	- إعادة تصميم مسار الطريق للتأكد من أن أنشطة المشروع لن تتعدى على أراضي المزارعين الخاصة. إذا كان لا يمكن تجنب ذلك، فيجب إعداد جدول زمني للأنشطة التي سيتم تنفيذها واقتراحها للأراضي الخاصة للموافقة عليها قبل بدء العمل. - يجب أن تتأكد شركات التوزيع من أن الأبراج المقامة ستكون داخل الشوارع على حرم الطريق. - سيتم إجراء مسح للتعدادات والأصول كجزء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين لتحديد الأشخاص المتأثرين بالمشروع وتحديد حجم وأهمية تأثير الأرض.

	- التأكد من أنه حتى إذا تم توسيع الطريق الحالية إلى ٢٠م. كما تم تصميمه، لن يتعدى موقع الأبراج الجديدة على الأراضي الخاصة - سيتم تنفيذ آليات التظلم للمناطق المتضررة والمخاوف المتعلقة بالأراضي داخل الطريق من قبل السلطات المحلية ومدير المشروع و موظف الحماية البيئية والاجتماعية ومراقبتها.
سيساهم المشروع في رفع النشاط الاقتصادي في المنطقة نتيجة لمشاريع مثل المحاجر التي من شأنها أن تزعج أسلوب حياة الناس.	يجب على مالكي المحاجر الامتثال لإرشادات الصحة والسلامة المهنية من أجل عدم التأثير على الأشخاص الذين يحيطون بالمحاجر.
ممارسات التوظيف غير العادلة	يجب إعطاء الأولوية للتوظيف في أنشطة المشروع للسكان المحليين ولكن يجب أن تكون متوافقة مع خطة إدارة العمل.

١٠. آلية معالجة المظالم

تتعامل آلية معالجة المظالم مع التظلمات بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب وفعالة من حيث التكلفة، والتي تنشأ في المشروع، إما بسبب الإجراءات التي تتخذها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية و المقاولون / المقاولون الفرعيون الذين تستخدمهم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، من المجتمعات المتضررة وأصحاب المصلحة الخارجيين. تم تطوير آلية منفصلة لمعالجة شكاوى العمال. سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مسؤولة عن إدارة آلية تعويض المظالم، ولكن من المرجح أن العديد من التظلمات المتعلقة بالمشروع تتعلق بإجراءات المقاول، وبالتالي سيتعين على المقاول حلها. ستقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، بدعم من استشاري التنفيذ، بإدارة عملية تعويض أصحاب المظالم لتحديد ما إذا كانوا هم أو المقاول مسؤولين عنها وتحديد أفضل مسار للعمل لحل التظلم. سيدعم استشاري التنفيذ سلطة الطاقة الفلسطينية لرصد حل التظلمات التي يقوم بها المقاول.

تتعامل آلية تعويض المظالم للمشروع مع قضايا حيازة الأرض والأصول الأخرى (مثل مبلغ التعويض، ومدى ملاءمة قطع الأراضي المتبقية، وفقدان طرق الوصول، وفقدان سبل العيش، وما إلى ذلك) وكذلك الخسائر والأضرار الناجمة عن أعمال البناء، و أي آثار بيئية واجتماعية مباشرة أو غير مباشرة. لذلك، يجب أن تكون آلية معالجة التظلمات قائمة بحلول الوقت الذي تبدأ فيه سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية إعداد خطة إعادة التوطين (إن وجدت)، تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ستعمل حتى الانتهاء من جميع أنشطة البناء وما بعدها حتى تنتهي فترة المسؤولية. يجب إبلاغ الأشخاص المتأثرين بالمشروع وغيرهم من أصحاب الشكاوى المحتملين بشكل كامل عن آلية تعويض المظالم ووظائفها وإجراءاتها وجداولها الزمنية والاتصال بالأشخاص شفهيًا ومن خلال الكتيبات أثناء اجتماعات المشاورات وأنشطة مشاركة أصحاب المصلحة الأخرى. ستحتفظ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بسجل للشكاوى في متناول اليد.

المظالم النموذجية المتعلقة بأنشطة المشروع هي:

١. حيازة الأراضي والتشريد الجسدي
٢. فقدان قيمة الأرض بسبب أنشطة المشروع
٣. فقدان الوصول إلى الممتلكات أو الأصول الخاصة بسبب أنشطة المشروع
٤. الأضرار المادية للصحة والعافية خلال مرحلة بناء المشروع ومرحلة ما بعد البناء
٥. الأضرار التي لحقت بمصدر دخل السكان مثل المحاصيل والأشجار والماشية.

ستنفذ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية آلية تعويض المظالم بشكل فعال، بهدف مساعدة الأطراف الثالثة على تجنب اللجوء إلى النظام القضائي إلى أقصى حد ممكن. يمكن للمشتكيين التماس الإنصاف من النظام القضائي في أي وقت. إن العملية خطوة بخطوة لا تمنعهم من الاقتراب من المحاكم. سيتم توثيق جميع المراسلات المتعلقة بالتظلم وسيتم تتبع عملية حل التظلمات بشكل منهجي.

١١٠عملية التظلم

سيتم تعيين مسؤول الحماية البيئي والاجتماعي لمتابعة الشكاوى المتعلقة بالمشروع. يجب أن تكون الشكوى، من أجل تقديمها، مرتبطة بمكونات المشروع و / أو تنفيذه وإدارته. تتضمن عملية حل التظلمات الخطوات الرئيسية التالية:

١١١٠ استلام التظلمات

يمكن لأي شخص من المجتمعات المتأثرة أو أي شخص يعتقد أنه متأثر بالمشروع تقديم شكوى:

- من خلال استكمال استمارة تسجيل المظالم المكتوبة التي ستكون متاحة
١. في البلديات المحلية والقرى المتضررة (أي تلك الموجودة على مقربة من أنشطة البناء)؛
٢. عند مدخل كل موقع بناء؛
٣. على موقع المشروع على الإنترنت؛ و
٤. في مقر المشروع في رام الله وغزة. سيتم تقديم نماذج تسجيل المظالم. سيراجع المسؤول البيئي والاجتماعي للمشروع التظلمات المستلمة ويسجلها في سجل التظلمات.
- إلكترونيا: يقدم المشتكي شكوى إلكترونيا باستخدام نماذج آلية معالجة التظلم الإلكترونية على موقع الوزارة: http://www.penra.pna.ps
- عن طريق الهاتف: يمكن لصاحب الشكوى الاتصال بالأرقام التالية:

- سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية - رام الله: ٩٧٠٢٢٩٨٤٧٥٢+
- سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية - غزة: ٩٧٠٢٣٨٤٧٧٩+

- هاتف المسؤول البيئي والاجتماعي بمجرد توظيفه: يتم تحديده لاحقًا
- عن طريق البريد الإلكتروني: ESO@penra.ps

حيثما كان ذلك ممكنًا ، من المستحسن أن يتم تقديم الشكاوى كتابةً من قبل المشتكي. إذا لم يرغب مقدم الشكوى في الامتثال لهذا الطلب وإرسال الشكوى شفهيًا، فيجب إدخال معلومات مقدم الشكوى وتفاصيل الشكوى في سجل آلية تعويض المظالم.

١١٠ ٢إجراءات تقديم الشكاوى

أ. يملأ صاحب الشكوى النموذج المعين كتابة ويوقع عليه، أو يملأه إلكترونياً بما في ذلك جميع المعلومات الشخصية وتفاصيل الشكوى
ب. يرفق المشتكي جميع نسخ المستندات التي قد تدعم الشكوى.
ت. سيضمن موظفو آلية تعويض المظالم في وحدة الشكاوى ملء النموذج بدقة. يتلقى المشتكي إيصالاً أو رسالة تأكيد بالبريد الإلكتروني برقم مرجعي لتتبع الشكوى.
ث. إذا اختار مقدم الشكوى تقديم شكواه شفهيًا، فيجب على موظف آلية تعويض المظالم تسجيل معلومات مقدم الشكوى وتفاصيل الشكوى في النظام. سوف يتلقى مقدم الشكوى رقمًا مرجعيًا لتتبع شكواه.

١١٠ ٣تسجيل الشكاوى

سيدخل موظفو آلية تعويض المظالم الشكوى في سجل آلية تعويض المظالم .يسجل سجل الشكاوى المعلومات التالية:

- الرقم المرجعي للشكوى
- تاريخ استلام الشكوى

- اسم المشتكي
- تأكيد الاعتراف بالشكوى
- وصف موجز للشكوى
- تفاصيل الاتصال الداخلي والخارجي
- الإجراءات المتخذة: (بما في ذلك العلاجات / التحديدات / النتيجة)
- تاريخ إنهاء الشكوى

يجب الاحتفاظ بالوثائق الأصلية في الملف.

٤.١١٠ الإحالة وفحص الشكاوى

سيتم إنشاء آلية تعويض المظالم، والذي يتضمن لجنة تعويض المظالم. سيُعلِم مكتب موظف الحماية البيئية والاجتماعية المشتكي أن التحقيق جارٍ في غضون ثلاثة أيام عمل. يجب إخطار المشتكي بالمدة المقدرة لحل الشكوى والتي لا تزيد عن عشرة أيام عمل من تاريخ استلام الشكوى. عندما يكون من غير المحتمل حل الشكوى خلال المدة المقدرة، يجب على موظف الحماية البيئية والاجتماعية الاتصال بالشاكي على الفور لطلب وقت إضافي وشرح التأخير. على أي حال، يجب حل الشكوى في موعد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ استلام الشكوى. إذا لم يتم حل الشكوى، فإن موظف الحماية البيئية والاجتماعية سيحيل الشكوى إلى مدير وحدة إدارة المشروع لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

سيتبع موظف الحماية البيئية والاجتماعية بعد ذلك الخطوات التالية:

- التحقق من صحة المعلومات والوثائق المرفقة.
- الطلب من مقدم الشكوى تقديم مزيد من المعلومات إذا لزم الأمر.
- إحالة الشكوى إلى الإدارة المختصة.
- يجب على موظف الحماية البيئية والاجتماعية في الإدارة المختصة القيام بزيارات ميدانية للتحقق، إذا لزم الأمر، وإعداد توصية لمدير وحدة إدارة المشروع التي يتعين اتخاذها وأي تدابير تصحيحية لتجنب تكرار حدوثها.
- يسجل موظف الحماية البيئية والاجتماعية القرار والإجراءات المتخذة في سجل آلية تعويض المظالم.

٥.١١٠ إخطار المشتكي وإغلاق الشكوى

- **إخطار المشتكي:**

يجب على موظف الحماية البيئية والإجتماعية إخطار مقدم الشكوى بالقرار/ الحل/ الإجراء فورًا إما كتابيًا، أو عن طريق الاتصال أو إرسال رسالة نصية إلى مقدم الشكوى.

عند تقديم رد على المشتكي، يجب على موظف الحماية البيئية والاجتماعية تضمين المعلومات التالية:

- ملخص للقضايا المثارة في الشكوى الأولية.
- سبب القرار.

- **إغلاق الشكوى:**

يتم إغلاق الشكوى في الحالات التالية:

- عندما يتم قبول القرار/ حل الشكوى من قبل مقدم الشكوى، يجب على موظف الحماية البيئية والاجتماعية إغلاق الشكوى وتوقيع النتائج والتاريخ في سجل الشكاوى.
- شكوى لا تتعلق بالمشروع أو أي من مكوناته.
- شكوى ينظر فيها القضاء.
- شكوى ضارة.

٦.١١٠ مخطط إضافي لتسوية المنازعات

إذا لم يكن صاحب الشكوى راضياً عن نتيجة شكواه، فيجب مراعاة الإجراءات التالية:

- **نظام تسوية المنازعات الداخلية**

يجب على موظف الحماية البيئية والاجتماعية إبلاغ أصحاب الشكاوى أنه إذا لم يكونوا راضين عن نتيجة شكواهم، فيمكنهم إعادة معالجة المشاكل مع المديرية العامة لوحدة إدارة المشروع في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وطلب مراجعة إضافية أو النظر فيها.

إذا لم يكن أصحاب الشكوى راضين عن القرار الذي قدمته المديرية العامة لوحدة إدارة المشروع، يجب على موظف الحماية البيئية والاجتماعية أن ينصح أصحاب الشكوى بإعادة قراءة القضية إلى رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.

- **نظام تسوية المنازعات الخارجية**

في حالة عدم رضا المشتكيين عن الإجراءات الداخلية للتعامل مع الشكاوى، أو نتائج الشكاوى أو أي شكاوى لم تتم معالجتها، يجب على موظف الحماية البيئية والاجتماعية تقديم معلومات عن حق المشتكي في إحالة شكواه إلى وحدة مجلس الوزراء للتظلمات أو إلى النظام القضائي .

٧.١١٠ إعداد التقارير

سيقوم موظف الحماية البيئية والإجتماعية بمراجعة سجل الشكاوى بانتظام بغرض تقديم التحليل والتقارير حول الشكاوى إلى مدير وحدة إدارة المشروع والبنك الدولي بشكل دوري. يجب أن يتضمن التقرير عدد الشكاوى الواردة والمعالجة والمغلقة. كما يجب أن يتضمن تحليلاً للمشكلات النظامية والمتكررة. وهذا سوف يساعد إدارة المشروع في تحديد سبب الشكاوى وما إذا كان هناك ما يبرر اتخاذ إجراءات علاجية.

تكون التقارير الدورية على النحو التالي:

- تقرير شهري لإدارة المشروع في وحدة إدارة المشروع.
- تقرير ربع سنوي أو نصف سنوي لإدارة المشروع في البنك الدولي.

٢.١٠ رصد وتسجيل المظالم

توجد وحدة الشكاوى في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. ينظم وحدة الشكاوى التي يرأسها موظف الحماية البيئية والاجتماعية قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ ودليل الإجراءات رقم (١٧/٢٠) لسنة ٢٠١٧. يتم نشر كلا الوثيقتين ونشرهما باللغة العربية على المواقع الالكترونية التابعة للوزارات. تم إعداد دليل تفصيلي عن آلية تعويض المظالم يتضمن إرشادات حول تقديم الشكاوى ومعالجتها على مستوى المشروع بدعم من استشاري البنك الدولي. ستحتفظ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بسجل للتظلمات وسجل لكيفية حل الشكاوى في غضون فترة زمنية محددة، ومن ثم إنتاج تقارير شهرية للإدارة العليا. تتضمن تقارير المظالم/ التعليقات بيانات حول عدد المظالم/ التعليقات المستلمة، والامتثال لمعايير العمل، والقضايا المثارة في المظالم/ التغذية الرّاجعة، واتجاهات المظالم/ التغذية المرتدة بمرور الوقت، وأسباب المظالم/ التغذية الراجعة، وما إذا كان الإجراء التصحيحي له ما يبرره، وما هو الإنصاف الذي تم توفيره.

١.٢١٠ نظام معالجة المظالم الخاص بالبنك الدولي

يمكن أيضًا للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلبًا بمشروع مدعوم من البنك الدولي تقديم شكوى مباشرة إلى البنك من خلال خدمة تعويض المظالم.

(http://projects-beta.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service).

يمكن تقديم شكوى إلى خدمة تعويض المظالم من خلال القنوات التالية:

- عبر البريد الإلكتروني: grievances@worldbank.org
- عن طريق الفاكس: +1.202.614.7313

- بالبريد: البنك الدولي ، خدمة معالجة المظالم ، MSN MC10-1018، 1818 H Street Northwest ، واشنطن العاصمة 20433 ، الولايات المتحدة الأمريكية.

٣.١٠ آلية تظلم العمال

ستطلب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية من المقاولين تطوير وتنفيذ آلية التظلم لقوى العمل لديهم قبل بدء الأشغال المدنية. سيعد مقاولو البناء إجراءات إدارة العمل الخاصة بهم قبل بدء الأعمال المدنية، والتي ستشمل أيضًا وصفًا تفصيليًا لآلية تظلم العمال.

ستشمل آلية تظلم العمال ما يلي:

- إجراء لتلقي المظالم مثل نموذج التعليق/ الشكوى وصناديق الاقتراحات والبريد الإلكتروني وخط هاتفي؛
- الأطر الزمنية المحددة للتعامل مع على المظالم؛
- سجل لتسجيل وتتبع حل الشكاوى في الوقت المناسب؛
- تعيين موظفين لتلقي وتسجيل وتتبع حل المظالم.

سيتم وصف آلية التظلم للعمال في الدورات التدريبية التعريفية للموظفين، والتي سيتم توفيرها لجميع العاملين في المشروع. ستكون المعلومات حول وجود آلية التظلم متاحة بسهولة لجميع العاملين في المشروع (المباشر والمتعاقد) من خلال لوحات الإعلانات، ووجود "صناديق الاقتراحات / الشكاوى"، وغيرها من الوسائل حسب الحاجة. سيراقب مكتب موظف الحماية البيئية والاجتماعية تسجيل المقاولين وتسوية المظالم، وإبلاغ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بها في تقاريره الشهرية والمرحلية.

٤.١٠ معلومات الاتصال لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

إن نقطة الاتصال فيما يتعلق بإدارة التظلمات وأنشطة مشاركة أصحاب المصلحة المحليين هي المدير العام لوحدة إدارة المشروع في سلطة الطاقة الفلسطينية:

الوصف	تفاصيل الاتصال
الوكالة	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
إلى	السيد عبد الهادي بركات مدير عام إدارة المشروع
البريد الالكتروني	abarakat@penra.pna.ps
الموقع	http://www.penra.gov.ps/
الهاتف	02-2984752

ستتوفر معلومات حول المشروع وبرامج مشاركة أصحاب المصلحة المستقبلية على الصفحة الالكترونية الخاصة بالمشروع. يمكن أيضًا الحصول على المعلومات من موظف الحماية البيئية والاجتماعية. سيتم الكشف عن ستة تقارير بيئية واجتماعية شهريا والتي توثق تنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة على موقع المشروع على الإنترنت.

الملحق ١: تحليل مقارنة للمعايير البيئية والاجتماعية القابلة للتطبيق واللوائح الوطنية الفلسطينية

يطابق الجدول التالي المعايير البيئية والاجتماعية العشرة ذات الصلة بالبنك الدولي مع القوانين واللوائح الوطنية الفلسطينية ذات الصلة.

ملحوظة: هذه المقارنة ذات طبيعة أولية وإرشادية.

إطار إشراك أصحاب المصلحة	القوانين والمتطلبات الوطنية	الفجوات
المعيار البيئي والاجتماعي الأول :تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية		
تحديد وتقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.	يهدف قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩إلى حماية البيئة من جميع أشكال التلوث المختلفة، ويدرج أسس حماية البيئة في الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ويحافظ على التنوع البيولوجي، ويحمي المناطق الحساسة بيئياً ويحسن المناطق المتضررة بيئياً. الفصل ٣ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ يتعلق بتقييم الأثر البيئي، القسم الأول يحدد المشاريع الخاضعة لدراسات تقييم الأثر البيئي، القسم الثاني يحدد طبيعة التراخيص والأذونات الخاصة بالمشاريع التي قد تؤثر على البيئة، القسم الثالث يحدد عمليات التفتيش والإجراءات الإدارية المتعلقة بالمنشآت والمشاريع.	لا توجد فجوات كبيرة بين معيار الأداء الأول والقوانين الوطنية.
اعتماد نهج التسلسل الهرمي للتخفيف من أجل: توقع وتجنب المخاطر والآثار؛ عندما يكون التجنب غير ممكن، تقليل المخاطر والآثار إلى مستويات مقبولة؛ بمجرد أن يتم تقليل المخاطر والآثار وتخفيفها ؛	يهدف قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ إلى حماية البيئة من جميع أشكال التلوث المختلفة، ويدرج أسس حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحافظ على التنوع البيولوجي، ويحمي المناطق الحساسة بيئيًا ويحسن المناطق المتضررة بيئيًا.	لا توجد فجوات كبيرة بين المعيار البيئي والاجتماعي ١ والقوانين الوطنية المختلفة.

و في حالة استمرار وجود آثار متبقية كبيرة، يجب القيام بتعويضها، حيثما كان ذلك ممكنًا من الناحية الفنية والمالية.		
اعتماد تدابير متباينة بحيث لا تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على المحرومين أو الضعفاء.	لا توجد أحكام في القوانين الوطنية لاعتماد تدابير متباينة بحيث لا تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على المحرومين أو الضعفاء	هذه هي الفجوة بين المعيار البيئي والاجتماعي الأول والقوانين الوطنية.
الاستفادة من المؤسسات والنظم والقوانين واللوائح والإجراءات البيئية والاجتماعية الوطنية في تقييم وتطوير وتنفيذ المشاريع، كلما كان ذلك مناسبًا.	هناك العديد من المؤسسات واللوائح والقوانين الفلسطينية التي تدعم حماية البيئة والتنمية المستدامة وكذلك الاتفاقيات البيئية الدولية المعتمدة، وهي تشمل: السلطات والمؤسسات: سلطة جودة البيئة الجمعية الفلسطينية للتعليم وحماية البيئة. جمعية أصدقاء البيئة الفلسطينية. القوانين واللوائح والإجراءات: قانون البيئة رقم ٧لسنة ١٩٩٩ الذي يمثل الإطار القانوني العام الذي ينظم الحقوق والواجبات في حماية البيئة. اعتمدت سلطة جودة البيئية سياسة تقييم الأثر البيئي. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ **(UNFCC)** اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر **(UNCCD)**.	هذا المشروع لا يستخدم أنظمة البلد في حد ذاته.
تعزيز الأداء البيئي والاجتماعي المحسن بطرق تعترف بقدرة المقترض وتعززها.	تحسين البيئة ودعمها، على سبيل المثال: مشروع تعزيز قدرات وزارة شؤون البيئة في مجال الرقابة والتفتيش ٢٠١٣. بناء القدرات في أفق العام ٢٠٢٠ (٢٠١٠-٢٠١٤)	المشروع في حد ذاته فرصة لتعزيز أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية في فلسطين.

المعيار البيئي والاجتماعي الثاني: ظروف العمل والعمال		
تعزيز السلامة والصحة في العمل.	ينص القسم ٥ من الفصل ١ من قانون الصحة العامة رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٤على الصحة المهنية. تحدد المادة ٣٤ من هذا القسم الشروط الصحية التي يجب أن يستوفيها العمال في مهنهم وتجارتهم وصناعاتهم التي قد تؤثر على صحتهم؛ كما تحدد الاختبارات الأولية والوقائية الحيوية للعاملين في مهنهم وتجارتهم وصناعاتهم. ويحدد الفصل ٥ من قانون العمل رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ :شروط العمل، ويحدد القسم الأول من هذا الفصل ساعات العمل والإجازات؛ المادة ٦٨: ساعات العمل ٤٥ ساعة في الأسبوع، المادة ٦٩: يجب تخفيض ساعات العمل اليومية بما لا يقل عن ساعة واحدة في الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة والعمل الليلي. المادة ٧٠: يجب أن يكون لساعات العمل اليومية فترة راحة أو أكثر للعامل. لا يجب أن يكون هذا أكثر من ساعة واحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن العامل لا يجب أن يعمل أكثر من ٥ ساعات دون استراحة. وتنص المادة ٩٠ على وسائل الحماية الشخصية والوقاية للعمال من مخاطر العمل والأمراض المهنية. يحدد الفصل ٩من قانون العمل رقم 7 لعام ٢٠٠٠ :إصابات العمل وينص على العلاج الذي ينبغي تقديمه للعامل المصاب وكذلك التعويضات التي ينبغي تقديمها.	تطبيق متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي ٢ لتطوير وتنفيذ إجراءات إدارة العمل المطبقة على المشروع. ستحدد هذه الإجراءات الطريقة التي سيتم من خلالها إدارة العمال بأمان وفقًا لمتطلبات قوانين التوظيف الوطنية ومتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي ٢.
تعزيز المعاملة العادلة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص لعمال المشروع.	قانون العمل رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠؛ المادة ٢: العمل حق لكل مواطن يمكنه العمل، وهو يقوم على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من التمييز. المادة ٩٠: يحظر التمييز بين الرجل والمرأة.	لا يوجد توضيح دقيق بشأن العقوبات على جميع أنواع التمييز. يجب أن تكون التدابير الخاصة للحماية والمساعدة في معالجة التمييز أو الاختيار لوظيفة معينة بناءً على المتطلبات المتأصلة للوظيفة أو أهداف المشروع متسقة مع القانون الوطني.

حماية عمال المشروع، بما في ذلك العمال الضعفاء مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال (في سن العمل، وفقًا لهذا المعيار البيئي والاجتماعي) والعمال المهاجرين والعمال المتعاقدين وعمال المجتمع وعمال الإمداد الأساسي، حسب الاقتضاء.	قانون العمل رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤ المادة ٢: العمل حق لكل مواطن يمكن أن يعمل وهو على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من التمييز. المادة ١٣: يلتزم صاحب العمل بتوظيف عدد من العمال المؤهلين ذوي الإعاقة في العمل بما يتناسب مع إعاقتهم بنسبة (٥٪) على الأقل من حجم القوة العاملة في المؤسسة. المادة ٩٠: يحظر التمييز بين الرجل والمرأة. المادة ٩٣: يحظر تشغيل الأطفال قبل سن ١٥سنة. المادة ١٠١: يحظر تشغيل المرأة في الحالات الثلاث التالية: العمل الخطير وساعات العمل الإضافية أثناء الحمل والأشهر الستة الأولى للولادة وساعات العمل الليلية باستثناء المهن التي يحددها مجلس الوزراء. يحدد قانون مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ٢٠١٢ الحد الأدنى لأجور العامل؛ الحد الأدنى للأجور الشهرية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وفي جميع القطاعات (١٤٥٠ شيكل) يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور للعمال النهاريين، وخاصة أولئك الذين يعملون يوميا، بشكل غير منتظم، بالإضافة إلى العمال الموسميين (٦٥شيكل). الحد الأدنى للأجور للساعة للعامل هو ٨,٥ شيكل. قانون العمل رقم٧ لسنة ٢٠٠٠ تعويض العمال؛ المادة ١١٩: إذا كان العامل عاجزًا مؤقتًا وفقد قدرته على أداء عمله المؤقت، فيحق له الحصول على ٧٥٪ من أجره اليومي بحد أقصى ١٨٠ يومًا. المادة ١٢٠: مقدار التعويض النقدي في حالة العجز الكلي الدائم أو الوفاة بواقع ٣٥٠٠ يوم عمل أو ٨٠٪ من أجره الأساسي حتى يبلغ الستين، أيهما أعلى. من حيث القانون، فإن العامل هو أي شخص يؤدي عملاً لصاحب العمل مقابل أجر وهو في سياق عمله تحت إدارته وإشرافه.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي ٢ والقوانين الوطنية المختلفة

منع استخدام جميع أشكال العمل الجبري وعمالة الأطفال.	قانون العمل رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠؛ المادة ٩٣: يحظر تشغيل الأطفال قبل سن ١٥سنة. المادة (٩٥): لا يجوز أن يعمل الأحداث في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة، والعمل الليلي، والعطلات الرسمية أو الدينية أو العطلات الرسمية، وساعات العمل الإضافية، والأماكن النائية والبعيدة. المادة ١٣ من الدستور الفلسطيني؛ لا يجوز إخضاع أحد للإكراه أو التعذيب. قانون الطفل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤. المادة ١٤: يحظر تشغيل الأطفال قبل سن ١٥سنة.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثاني والقوانين الوطنية المختلفة
دعم مبادئ الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية للعاملين في المشروع بطريقة تتفق مع القانون الوطني.	قانون العمل رقم ٧ لعام ٢٠٠٠: ووفقاً لأحكام القانون، يحق للعمال وأصحاب العمل تشكيل منظمات نقابية على أساس مهني من أجل حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم. الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين: ينظم العمال على أسس مهنية، ويحسن ظروف العمل، ويتابع قضايا الطلب على العمالة، ويدافع عن العمال في حالة النزاعات العمالية.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثاني والقوانين الوطنية المختلفة
تزويد العاملين في المشروع بوسائل يمكن الوصول إليها لرفع مخاوفهم عن مكان العمل.	لا توجد لوائح أو إجراءات تظلم دقيقة تثير مخاوف مكان العمل. أيضا، لا توجد محاكم عمل متخصصة. لا يشمل القانون المعايير العامة للموظفين على مستوى المشروع.	توجد فجوة في وصف إجراءات التظلم. هناك حاجة إلى تطوير آلية التظلم للتأكد من أن العمال ليسوا ممنوعين من ممارسة آلية بديلة للتعبير عن شكاويهم وحماية حقوقهم فيما يتعلق بظروف العمل وشروط العمل.
المعيار البيئي والاجتماعي الثالث: كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته		
تعزيز الاستخدام المستدام للموارد، بما في ذلك الطاقة والمياه والمواد الخام.	يهدف قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩إلى حماية البيئة من جميع أشكال التلوث المختلفة، ويدرج أسس حماية البيئة في الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية،	هناك فجوة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثالث والقوانين الوطنية المختلفة. لا تتناول القوانين الوطنية

	ويحافظ على التنوع البيولوجي، ويحمي المناطق الحساسة بيئيًا ويحسن أيضًا المناطق المتضررة بيئيًا. يقدم الفصل 2 من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩حماية جميع أنواع البيئة بما في ذلك الهواء والماء والأرض ... ويحدد الخطط والإجراءات والحدود والظروف والمعايير لمنع أي تدهور أو ضرر قد يتسبب في البيئة.	جميع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي.
لتجنب أو تقليل الآثار السلبية على صحة الإنسان والبيئة من خلال تجنب أو تقليل التلوث من أنشطة المشروع.	يهدف قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩إلى حماية البيئة من جميع أشكال التلوث المختلفة، ويدرج أسس حماية البيئة في الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، ويحافظ على التنوع البيولوجي ، ويحمي المناطق الحساسة بيئياً ويحسن المناطق المتضررة بيئياً. الفصل الثالث من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ يتعلق بتقييم الأثر البيئي، القسم ١ يحدد المشاريع الخاضعة لدراسات تقييم الأثر البيئي، القسم ٢ يحدد طبيعة التراخيص والأذونات الخاصة بالمشاريع التي قد تؤثر على البيئة، القسم ٣ يضع عمليات التفتيش والإجراءات الإدارية المتعلقة بالمنشآت والمشاريع. يضع الفصل ٤ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ عقوبات على أي شخص أو أي مشروع ينتهك المواد المتعلقة بحماية البيئة. تنص المادة ٧٦ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩"دفع تعويض" على أن أي شخص تسبب في أي ضرر بيئي نتيجة فعل أو إهمال يتعارض مع أحكام هذا القانون أو أي اتفاقية دولية تكون فلسطين طرفاً فيها. يلتزم بدفع التعويضات المناسبة بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية المنصوص عليها في هذا القانون.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثالث والقوانين الوطنية المختلفة
تجنب أو تقليل انبعاثات الملوثات المناخية قصيرة وطويلة العمر المتعلقة بالمشروع.	القسم ٢ من الفصل ٢من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٧، يصف جميع اللوائح المتعلقة بالغلاف الجوي ، ويحدد نسب تلوث الهواء، ويقيد استخدام أي معدات قد تنتج عادمًا غير قياسي.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثالث والقوانين الوطنية المختلفة

	تتحدث المادة ٢٤ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩عن الحد من استنفاذ طبقة الأوزون وفقاً للمعاهدات الدولية التي وقعت عليها فلسطين.	
تجنب أو تقليل توليد النفايات الخطرة وغير الخطرة.	تحدد المادة ٧ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩خطة لإدارة النفايات الصلبة. تحدد المادة ١١ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩قائمة بأخطر النفايات. تقيد المادة ١٢ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ استخدام المواد الخطرة من خلال وضع العديد من التعليمات واللوائح. المادة ١٣ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ تحظر أي نفايات خطرة وتحد من وصولها عبر الأراضي الفلسطينية. تطبيق لائحة النفايات الخطرة	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثالث والقوانين الوطنية المختلفة
تقليل وإدارة المخاطر والآثار المرتبطة باستخدام مبيدات الآفات.	تضع المادة ١٤ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩شروطًا لاستخدام المواد الكيميائية الزراعية. تحدد المادة ١٥من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩كميات خاصة من المواد الكيميائية الزراعية المسموح بها. فلسطين لديها اتفاقية دولية بشأن المبيدات. اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثالث والقوانين الوطنية المختلفة.
المعيار البيئي والاجتماعي الرّابع: صحة وسلامة المجتمع		
توقع وتجنب الآثار السلبية على صحة وسلامة المجتمعات المتأثرة بالمشروع خلال دورة حياة المشروع من الظروف الروتينية وغير الروتينية	يجب توفير خطة السلامة: رش الغبار بالماء العمل فقط في الساعات المسموح بها. استخدم سياج الأمان حول الموقع.	هناك فجوة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الرّابع ومختلف القوانين الوطنية

	لا تحتوي القوانين الوطنية على أحكام لتقييم وإدارة المخاطر والآثار المحددة للمجتمع الناشئة عن أنشطة المشروع بما في ذلك سلوك العاملين في المشروع ، والاستجابة لحالات الطوارئ ، والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسي.	
تعزيز الجودة والسلامة، والاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ، في تصميم وبناء البنية التحتية، بما في ذلك السدود.	فلسطين لديها اتفاقيات دولية بشأن تغير المناخ والبيئة: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ **(UNFCCC)** اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. اتفاقية بازل	لا تزال هناك حاجة لتمكين جميع الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية.
تفادي أو تقليل تعرض المجتمع لمخاطر حركة المرور وسلامة الطرق والأمراض والمواد الخطرة المتعلقة بالمشروع.	ينص قانون المرور رقم ٥ لعام ٢٠٠٠على الامتثال لجميع شروط المركبات التي ينبغي أن تكون في الطرق المرورية وكذلك إجراءات السلامة المرورية. تحدد المادة ٧ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ خطة إدارة النفايات الصلبة. تحدد المادة ١١من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ قائمة بأخطر النفايات. تقيد المادة ١٢ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ استخدام المواد الخطرة من خلال وضع العديد من التعليمات واللوائح. المادة ١٣ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ تحظر أي نفايات خطرة وتحد من وصولها عبر الأراضي الفلسطينية. ينص القسم ٥ من الفصل ١ من قانون الصحة العامة رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٤ على الصحة المهنية. تحدد المادة ٣٤ من هذا القسم الشروط الصحية الواجب توافرها في العاملين في المهن والحرف والصناعات التي قد تؤثر على صحتهم. كما تحدد الاختبارات الأولية والوقائية الحيوية للعاملين في مهنهم وتجارتهم وصناعاتهم.	نشأت فجوة من حقيقة أن القوانين الوطنية تقدم فقط إرشادات عامة. ومن ثم هناك حاجة لتمكين قانون البيئة رقم ٧، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية خصيصًا للعنصر المعني.
وضع تدابير فعالة لمعالجة الأحداث الطارئة.	لا توجد قوانين أو لوائح محددة تتخذ إجراءات في أحداث الطوارئ. ومع ذلك، يحدد الفصل ٩ من قانون العمل رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ إصابات العمل وينص على العلاج الذي ينبغي تقديمه للعامل المصاب وكذلك التعويضات التي ينبغي تقديمها.	هناك فجوة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الرّابع ومختلف القوانين الوطنية. يجب الامتثال لمتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الرّابع وإعداد خطة طوارئ فعالة.

ضمان تنفيذ الحراسة الآمنة للأفراد والممتلكات بطريقة تتجنب أو تقلل من المخاطر على المجتمعات المتضررة من المشروع.	يجب توفير خطة السلامة.	هناك فجوة حيث لا توجد تغطية لهذه القضية في أي وثيقة وطنية
المعيار البيئي والاجتماعي الخامس: حيازة الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي		
المعيار البيئي والاجتماعي الخامس: تصنيف الأهلية الأشخاص الذين لديهم حقوق قانونية رسمية في الأرض أو الأصول الأشخاص الذين ليس لديهم حقوق قانونية رسمية في الأرض أو الأصول، ولكن لديهم مطالبة بالأراضي أو الأصول المعترف بها أو يمكن الاعتراف بها بموجب القانون الوطني؛ الأشخاص الذين ليس لديهم حق قانوني معروف أو يطالبون بالأرض أو الأصول التي يشغلونها أو يستخدمونها.	القانون المدني الفلسطيني رقم ٤ لسنة ٢٠١٢، المادة ٩٣١ "لا يجوز حرمان أحد من ممتلكاته أو استخدامها، ولا يجوز مصادرة الممتلكات إلا للمنفعة العامة، ويكون ذلك في الحالات التي ينص عليها القانون و بالطريقة التي حددها مسبقًا، ومقابل تعويض عادل." ينص الدستور الفلسطيني في المادة ٢١ على أن "الملكية الخاصة محمية. الملكية لا يمكن مصادرتها إلا للمنفعة العامة بموجب القانون مقابل تعويض عادل أو بأمر قضائي." قانون تسوية حقوق الأرض رقم ٨٠ لعام ١٩٢٨، تنص المادة ١٦ "بعد نشر إعلان التسوية في أي قرية، يجب على أي شخص يطالب بملكية الأرض في تلك القرية الحضور في الوقت والمكان المحددين للضابط وتقديم قائمة بمطالبته وفقا للنموذج المحدد."	يتماشى كل عمل مدني فلسطيني مع هدف المعيار البيئي والاجتماعي الخامس لتجنب إعادة التوطين غير الطوعي أو، عند الضرورة، التقليل من إعادة التوطين غير الطوعي من خلال استكشاف بدائل تصميم المشروع."
تجنب الإخلاء القسري.	القانون المدني الفلسطيني رقم ٤ لسنة ٢٠١٢، المادة ٩٣١ "لا يجوز حرمان أحد من ممتلكاته أو استعمالها، ولا يجوز مصادرة الممتلكات إلا للمنفعة العامة، ويكون ذلك في الحالات التي ينص عليها القانون وفي بالطريقة التي يحددها، ومقابل تعويض عادل." ينص الدستور الفلسطيني في المادة ٢١ على أن "الملكية الخاصة محمية. الملكية ليست مصادرة (الملحق ٣) إلا للمنفعة العامة وفقا للقانون في مقابل تعويض عادل أو بأمر قضائي" .	هناك حاجة لمتابعة خطة اعادة التوطين لتجنب أو تقليل اعادة التوطين غير الطوعي

التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي لا يمكن تجنبها من حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي عن طريق: (أ) تقديم التعويض في الوقت المناسب عن فقدان الأصول بتكلفة الاستبدال و (ب) مساعدة النازحين في جهودهم لتحسين أو على الأقل استعادة سبل العيش ومستويات المعيشة بالقيمة الحقيقية، إلى مستويات ما قبل النزوح أو إلى المستويات السائدة قبل بدء تنفيذ المشروع، أيهما أعلى.	ينص قانون مصادرة الأراضي رقم ٢ لعام ١٩٥٣، المادة ٥ على وجوب نشر قرار الاستيلاء على الأراضي في صحيفة رسمية، ويعتبر هذا المنشور دليلاً قاطعًا يستند إلى المادة ٧. وتنص المادة ٦ على أنه يجب إبلاغ القرار لأصحاب الأرض. وتنص المادة ٩ من هذا القانون على أنه "بعد إخطار القرار وفقاً للمادة ٦، يتفاوض المنشئ مع مالك الأرض أو أي شخص يحق له ذلك ويتفق معه على شرائها أو التصرف فيها أو استخدامها لفترة محدودة أو امتلاك أي حق يتطلبه المشروع. " تنص المادة ١٠على أنه "في حالة الأشخاص المرتبطين بالأرض بسبب حق المنفعة أو الإيجار، يجب على مالك الأرض إخطار المنشئ بأسمائهم في غضون خمسة عشر يومًا من تاريخ الإخطار بقرار المصادرة، وإلا، يتحمل وحده المسؤولية تجاه التعويض الذي يطلبه، ويحق للمستأجرين والمستفيدين الحصول على تعويض من المنشئ إذا كان لديهم عقد بتاريخ محدد قبل قرار المصادرة، في هذه الحالة، يتم تقدير التعويض بنفس الطريقة كتعويض لملاك الأراضي". تناقش المادة ١٥ على وجه التحديد مختلف حالات التعويض التي ينبغي منحها لأصحاب الأراضي.	هناك لوائح محددة بشأن وصف حالات التعويض المختلفة.
تحسين الظروف المعيشية للفقراء أو الضعفاء الذين شردوا جسديا، من خلال توفير السكن اللائق، والحصول على الخدمات والمرافق وأمن الحيازة.	لا يوجد إطار لإعادة التوطين.	هناك لوائح محددة بشأن وصف حالات التعويض المختلفة. يجب الالتزام بخطة اعادة التوطين وإذا كان الموقع محددًا، يجب إجراء خطة عمل إعادة التوطين
"تصور وتنفيذ أنشطة إعادة التوطين كبرامج تنمية مستدامة، وتوفير موارد استثمارية كافية لتمكين النازحين من الاستفادة مباشرة من المشروع، كما قد تتطلب طبيعة المشروع.	لا يوجد إطار لإعادة التوطين.	يجب اتباع إطار إعادة التوطين للمنطقة المحددة، يجب إعداد خطة عمل إعادة التوطين يجب التأكد من أن الإفصاح المناسب عن المعلومات مفيد وممارس.

ضمان التخطيط لأنشطة إعادة التوطين وتنفيذها مع الكشف المناسب عن المعلومات والتشاور الهادف والمشاركة المستنيرة للمتأثرين."		
المعيار البيئي والاجتماعي السادس: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية		
حماية وحفظ التنوع البيولوجي والموائل.	قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩، وضعت المادة ٤٠ الأسس والمعايير لحماية المحميات الوطنية والطبيعية. تحظر المادة ٤١ أي صيد أو قتل لحيوانات برية وبحرية محددة. المادة ٤٢ تتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي في فلسطين. قانون الموارد الطبيعية رقم ١لعام ١٩٩٩والذي يهدف إلى إعداد دراسات علمية وإشرافيه على عمليات إعادة استثمار الموارد الطبيعية. يقدم الفصل ٢ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩حماية لجميع أنواع البيئة بما في ذلك الهواء والماء والأرض ... ويحدد الخطط والإجراءات والقيود والشروط والمعايير لمنع أي تدهور أو ضرر قد يحدث على البيئة.	توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي السادس والقوانين الوطنية المختلفة. تحتوي القوانين الوطنية على تعريفات متغيرة للموائل ولا تتضمن تدابير لتقييم التأثيرات على خدمات النظام البيئي
تطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف والنهج التحوطي في تصميم وتنفيذ المشاريع التي يمكن أن يكون لها تأثير على التنوع البيولوجي.	يهدف قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ إلى حماية البيئة من جميع أشكال التلوث المختلفة، ويدرج أسس حماية البيئة في الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ويحافظ على التنوع البيولوجي، ويحمي المناطق الحساسة بيئيًا ويحسن أيضًا المناطق المتضررة بيئيًا. يقدم الفصل الثاني من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ حماية لجميع أنواع البيئة بما في ذلك الهواء والماء والأرض ... ويحدد الخطط والإجراءات والقيود والشروط والمعايير لمنع أي تدهور أو ضرر قد يحدث على البيئة. الفصل الثالث من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ يتعلق بتقييم الأثر البيئي القسم الأول يحدد المشاريع الخاضعة في دراسات تقييم الأثر البيئي، القسم الثاني يحدد طبيعة التراخيص والأذونات على المشاريع التي قد تؤثر على البيئة، القسم الثالث يحدد التفتيش والإجراءات الإدارية المتعلقة بالمنشآت والمشاريع.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي السادس والقوانين الوطنية المختلفة.

تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.	يهدف قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩إلى حماية البيئة من جميع أشكال التلوث المختلفة، ويدرج أسس حماية البيئة في الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ويحافظ على التنوع البيولوجي، ويحمي المناطق الحساسة بيئيًا ويحسن أيضًا المناطق المتضررة بيئيًا. يقدم الفصل ٢ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩حماية جميع أنواع البيئة بما في ذلك الهواء والماء والأرض ... ويحدد الخطط والإجراءات والقيود والشروط والمعايير لمنع أي تدهور أو ضرر قد يحدث على البيئة. الفصل٣ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩يتعلق بتقييم الأثر البيئي، القسم الأول يحدد المشاريع الخاضعة في دراسات تقييم الأثر البيئي، القسم الثاني يحدد طبيعة التراخيص والأذونات على المشاريع التي قد تؤثر على البيئة، القسم الثالث يحدد التفتيش والإجراءات الإدارية المتعلقة بالمنشآت والمشاريع. قانون الموارد الطبيعية رقم ١ لسنة ١٩٩٩ الذي يهدف إلى إعداد الدراسات العلمية والإشراف على عمليات استثمار الموارد الطبيعية.	هناك فجوة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي السادس والقوانين الوطنية المختلفة يحتوي المعيار على اعتماد للإنتاج على نطاق صناعي وتربية الحيوانات ورعاية الحيوانات.
المعيار البيئي والاجتماعي الثامن: التراث الثقافي		
حماية التراث الثقافي من الآثار السلبية لأنشطة المشروع ودعم الحفاظ عليه.	يحدد القسم ٥ من الفصل الثاني من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ الأنظمة المتعلقة بالمناطق الثقافية والتاريخية لضمان حمايتها.	هناك فجوة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثامن والقوانين الوطنية المختلفة. لا يتضمن القانون الوطني تعاريف مماثلة للتراث الثقافي غير المادي وغير المادي.
معالجة التراث الثقافي باعتباره جانبا لا يتجزأ من التنمية المستدامة.	يعرض القسم ٥ من الفصل الثاني من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ اللوائح المتعلقة بالمناطق الثقافية والتاريخية لضمان حمايتها.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثامن والقوانين الوطنية المختلفة.

تعزيز التشاور الهادف مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتراث الثقافي.	يتعلق الفصل ٣ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ بتقييم الأثر البيئي الذي يتضمن مشاركة الجمهور واستشارته.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثامن والقوانين الوطنية المختلفة.
تعزيز التقاسم العادل للمنافع من استخدام التراث الثقافي.	لا يوجد لفلسطين متطلبات محددة لتقاسم المنافع العادل من استخدام التراث الثقافي.	هناك فجوة كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثامن والقوانين الوطنية المختلفة. اتبع متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثامن.
المعيار البيئي والاجتماعي العاشر: مشاركة أصحاب المصلحة وإفشاء المعلومات		
إنشاء نهج منظم لإشراك أصحاب المصلحة الذي من شأنه مساعدة المقترضين على تحديد أصحاب المصلحة وبناء علاقة بناءة معهم والحفاظ عليها، ولا سيما الأطراف المتأثرة بالمشروع.	الفصل ٣ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ يتعلق بتقييم الأثر البيئي الذي يتضمن خطة مشاركة أصحاب المصلحة وكذلك الاستماع العام والاستشارات. ومع ذلك، لا يوجد نهج منظم دقيق واضح.	فجوات طفيفة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي العاشر ومختلف القوانين الوطنية.
تقييم مستوى اهتمام أصحاب المصلحة ودعم المشروع ولتمكين وجهات نظر أصحاب المصلحة و أخذها في الاعتبار في تصميم المشروع والأداء البيئي والاجتماعي.	الفصل ٣ من قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩ يتعلق بتقييم الأثر البيئي الذي يتضمن خطة مشاركة أصحاب المصلحة وكذلك الاستماع العام والاستشارات. تتضمن خطة مشاركة أصحاب المصلحة تقييم المصلحة والسلطات لكل صاحب مصلحة.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي العاشر والقوانين الوطنية المختلفة.
تعزيز وتوفير وسائل للمشاركة الفعالة والشاملة مع الأطراف المتأثرة بالمشروع طوال دورة حياة المشروع بشأن القضايا التي يمكن أن تؤثر عليهم.	لا توجد لوائح واضحة بشأن المشاركة الشاملة مع الأطراف المتأثرة بالمشروع طوال دورة حياتها.	فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي العاشر ومختلف القوانين الوطنية.

ضمان الكشف عن معلومات المشروع المناسبة بشأن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب، بحيث تكون مفهومة، ويمكن الوصول إليها وملائمة وبشكل مناسب.	تدعو سياسة تقييم الأثر البيئي، ١٩٩٩، المادة ٨ إلى التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة والكيانات المشاركة وتعرض العديد من النقاط لإشراك جميع أصحاب المصلحة في العديد من مراحل تنفيذ المشروع.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي العاشر والقوانين الوطنية المختلفة
تزويد الأطراف المتأثرة بالمشروع بوسائل يسهل الوصول إليها وشاملة لطرح القضايا والتظلمات، والسماح للمقترضين بالاستجابة وإدارة هذه المظالم.	تحدد اللائحة الفلسطينية قواعد التظلم لدى الجمهور وتحسين أداء الوزارات والسلطات الفلسطينية. لا يلزم آلية تعويض مظالم المشروع.	يضمن المعيار البيئي والاجتماعي الاستلام والاستجابة في الوقت المناسب لأية شكاوى مقدمة بشأن المشروع ويكون الأساس لتطوير استراتيجيات التخفيف المناسبة
إنشاء نهج منظم لإشراك أصحاب المصلحة الذي من شأنه مساعدة المقترضين على تحديد أصحاب المصلحة وبناء علاقة بناءة معهم والحفاظ عليها ، ولا سيما الأطراف المتأثرة بالمشروع.	تحدد سياسة تقييم الأثر البيئي، ١٩٩٩، مشاركة أصحاب المصلحة في العديد من المراحل مثل مرحلة تحديد الشروط المرجعية، وتتضمن السياسة أيضًا أنه يجب توثيق المشاركة الأوسع في حالة المشاريع التي قد تؤثر على البيئة، ويجب توثيق نتائج الاجتماعات في تقييم الأثر البيئي.	لا توجد فجوات كبيرة بين متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي العاشر والقوانين الوطنية المختلفة أثناء مرحلة الإعداد. ومع ذلك، لا يوجد ذكر صريح لمشاركة أصحاب المصلحة خلال مرحلة التنفيذ/ البناء والتشغيل.

الملحق ٢: الفحص البيئي / الاجتماعي

الاستمارة أ: الفحص البيئي/ الاجتماعي: نقطة الربط (يستكملها موظف الحماية البيئية والاجتماعي باتباع الإرشادات الواردة في القسم ٤ من إطار الحماية البيئية والاجتماعية)

اسم المحطة الفرعية:

موقع المحطة الفرعية:

١. الأثر البيئي المحتمل خلال مرحلة البناء:

(أ) الآثار البيئية:

- قطع الأشجار كبير □ معتدل □ غير خطير □ عدد الأشجار
- اخلاء النباتات كبير □ معتدل □ غير خطير □
- وجود منطقة محمية، منطقة التنوع البيولوجي الرئيسية على طول مسار خط الكهرباء نعم □ لا □

ملاحظة: *إذا كانت الإجابة على السؤال أعلاه هي "نعم" ، فسيتم إجراء تحليل تفصيلي للطرق البديلة لتحديد المسار (المسارات) المحتملة التي من شأنها القضاء على / تقليل المخاطر على التنوع البيولوجي والنباتات والموائل. إذا لم يكن من الممكن تجنب هذه المناطق الحساسة تمامًا، فيجب معالجة التأثير المحتمل على التنوع البيولوجي على النحو المبين في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.*

(ب)التأثيرات الفيزيائية الكيميائية:

- الضوضاء كبير □ معتدل □ ضئيل □
- تلوث الهواء كبير □ معتدل □ ضئيل □
- احتقان مياه الصرف الصحي محتمل جدا □ محتمل □ غير محتمل □
- تلوث المياه كبير □ معتدل □ ضئيل □
- التلوث من مخلفات البناء الصلبة كبير □ معتدل □ ضئيل □
- التلوث من المواد الكيميائية والخطرة المستخدمة كبير □ معتدل □ ضئيل □

(ج) الآثار الاجتماعية - الاقتصادية العامة:

- الازدحام المروري محتمل جدا □ محتمل □ غير محتمل □
- الصحة والسلامة المهنية كبير □ معتدل □ ضئيل □
- العمل على الارتفاعات نعم □ لا □
- خطوط الطاقة الحية نعم □ لا □
- التأثير على الآثار التاريخية كبير □ معتدل □ ضئيل □
- توليد العمالة كبير □ معتدل □ ضئيل □
- صحة وسلامة المجتمع كبير □ معتدل □ ضئيل □

(د) الآثار الاجتماعية المتعلقة بحيازة الأرض والبدو:

١. التعرض للمجالات الكهربائية والمغناطيسية نعم □ لا □
٢. التعدي على حرم الطريق نعم □ لا □
٣. شراء الأراضي الخاصة اللازمة نعم □ لا □

٤. كمية الأراضي الخاصة التي سيتم حيازتها: نعم □ لا □

٥. وجود البدو في المناطق المحيطة بالمشروع نعم □ لا □

تقييم الآثار الاجتماعية

- فقدان الأرض كبير □ معتدل □ ضئيل □
- فقدان الدخل كبير □ معتدل □ ضئيل □
- التأثير على البدو (إن وجد) كبير □ معتدل □ ضئيل □

٢. **الأثر البيئي المحتمل خلال المرحلة التشغيلية:** لا يوجد تأثير سلبي كبير متوقع لا يمكن معالجته من خلال أنشطة التشغيل والصيانة الروتينية، ولا يتوقع حدوث مثل هذه التأثيرات التي يمكن أن تؤثر على طبيعة التقييم البيئي والاجتماعي اللاحق.

٣. **ملخص للتأثيرات البيئية / الاجتماعية المحتملة للمشروع الفرعي**: [اذكر الطبيعة العامة للتأثيرات، واذكر ما إذا تم تحديد قضايا الحماية الاجتماعية (مثل حيازة الأراضي والتأثير على البدو)]

٤. **تدبير التخفيف المقترح:**

- اعتمادًا على عملية الفرز وتصنيف المخاطر، إما تحديث خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (الجدول ٢) بالتأثيرات ذات الصلة لإنتاج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع، حسب الاقتضاء أو إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي إذا لزم الأمر

- إذا تم تحديد حيازة الأراضي وتأثيرها على البدو، فقم بتحديث إطار إعادة التوطين إلى خطة (خطط) عمل إعادة التوطين وتنفيذها

٥. **التعليقات العامة**

من إعداد: (الاسم ، اللقب ، رقم الهاتف المحمول ، التوقيع ، التاريخ) ---------- -- -

الاستمارة ب: الفحص البيئي / الاجتماعي: المحطة الفرعية
(يتم استكماله بواسطة موظف الحماية البيئية والاجتماعية باتباع الإرشادات الواردة في القسم ٤من إطار الإدارة البيئية والإجتماعية)

اسم المحطة الفرعية:
موقع المحطة الفرعية:

١. الأثر البيئي المحتمل خلال مرحلة البناء:

أ. الآثار البيئية:

- **قطع الأشجار** كبير □ معتدل □ غير خطير □ عدد الأشجار
- **اخلاء النباتات** كبير □ معتدل □ غير خطير □
- **وجود منطقة محمية ، منطقة التنوع البيولوجي الرئيسية على طول مسار خط الكهرباء** نعم □ لا□

ملاحظة: *إذا كانت الإجابة على السؤال أعلاه هي "نعم" ، فسيتم إجراء تحليل تفصيلي للطرق البديلة لتحديد المسار (المسارات) المحتملة التي من شأنها القضاء على / تقليل المخاطر على التنوع البيولوجي والنباتات والموائل. إذا لم يكن من الممكن تجنب هذه المناطق الحساسة تمامًا، فيجب معالجة التأثير المحتمل على التنوع البيولوجي على النحو المبين في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.*

ب. التأثيرات الفيزيائية الكيميائية:

- الضوضاء كبير □ معتدل □ ضئيل □
- تلوث الهواء كبير □ معتدل □ ضئيل □
- احتقان مياه الصرف الصحي محتمل جدا □ محتمل □ غير محتمل □
- تلوث المياه كبير □ معتدل □ ضئيل □
- التلوث من مخلفات البناء الصلبة كبير □ معتدل □ ضئيل □
- التلوث من المواد الكيميائية والخطرة المستخدمة كبير □ معتدل □ ضئيل □

ج. الآثار الاجتماعية - الاقتصادية العامة:

- الازدحام المروري محتمل جدا □ محتمل □ غير محتمل □
- الصحة والسلامة المهنية كبير □ معتدل □ ضئيل □
- العمل على الارتفاعات نعم □ لا □
- خطوط الطاقة الحية نعم □ لا □
- التأثير على الآثار التاريخية كبير □ معتدل □ ضئيل □
- توليد العمالة كبير □ معتدل □ ضئيل □
- صحة وسلامة المجتمع كبير □ معتدل □ ضئيل □

د. الآثار الاجتماعية المتعلقة بحيازة الأرض والبدو:

١. التعرض للمجالات الكهربائية والمغناطيسية نعم □ لا □
٢. التعدي على حق الطريق نعم □ لا □
٣. شراء الأراضي الخاصة اللازمة نعم □ لا □

٤. كمية الأراضي الخاصة التي سيتم حيازتها: نعم □ لا □
٥. وجود البدو في المناطق المحيطة بالمشروع نعم □ لا □

تقييم الآثار الاجتماعية

- فقدان الأرض كبير □ معتدل □ ضئيل □
- فقدان الدخل كبير □ معتدل □ ضئيل □
- التأثير على البدو (إن وجد) كبير □ معتدل □ ضئيل □

٢. الأثر البيئي المحتمل خلال المرحلة التشغيلية: لا يوجد تأثير سلبي كبير متوقع لا يمكن معالجته من خلال أنشطة التشغيل والصيانة الروتينية، ولا يتوقع حدوث مثل هذه التأثيرات التي يمكن أن تؤثر على طبيعة التقييم البيئي والاجتماعي اللاحق.

٣. ملخص للتأثيرات البيئية / الاجتماعية المحتملة للمشروع الفرعي: [اذكر الطبيعة العامة للتأثيرات، واذكر ما إذا تم تحديد قضايا الحماية الاجتماعية (مثل حيازة الأراضي والتأثير على البدو)]

٤. تدبير التخفيف المقترح:

- اعتمادًا على عملية الفرز وتصنيف المخاطر، إما تحديث خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (الجدول ٢) بالتأثيرات ذات الصلة لإنتاج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع، حسب الاقتضاء أو إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي إذا لزم الأمر

- إذا تم تحديد حيازة الأراضي وتأثيرها على البدو ، فقم بتحديث إطار إعادة التوطين إلى خطة (خطط) عمل إعادة التوطين وتنفيذها

٥. التعليقات العامة:

من إعداد: (الاسم ، اللقب ، رقم الهاتف المحمول ، التوقيع ، التاريخ) ---------- --

-

الاستمارة ج: الفحص البيئي / الاجتماعي: المحطة الفرعية
(يتم استكماله بواسطة موظف الحماية البيئية والاجتماعية باتباع الإرشادات الواردة في القسم ٤ من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية)

اسم المحطة الفرعية:
موقع المحطة الفرعية:

		نعم	لا
(أ) هل المشروع الفرعي أو موقع المشروع الفرعي:			
١	سيبني أو سيعيد تأهيل أي منشآت أو مبان؟		
٢	سيكون موجودًا في أو بالقرب من منطقة يوجد فيها موقع تراث تاريخي أو أثري أو ثقافي مهم؟		
٣	سيكون موجودًا داخل أو بالقرب من أي مناطق محمية (مثل الأشجار المحمية أو مواقع التراث أو المنطقة المحمية) أو ربما محمية من قبل الحكومة؟		
٤	سيكون موجودًا على سطح يتم فيه جمع المياه؟		
٥	سيكون موجودًا في منطقة قد تؤثر فيها خطط استخدام الأراضي في المستقبل على المشروع؟		
٦	سينتج النفايات الصلبة أثناء البناء أو التشغيل أو إيقاف التشغيل؟		
إذا كانت الإجابة على أي من الأسئلة السابقة هي "نعم" ، فيرجى استخدام القسم (الأقسام) المشار إليه في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على إرشادات حول كيفية تجنب المخاطر أو تقليلها. إذا كانت الإجابة على السؤال الثاني أو الثالث هي "نعم"، فاتبع إجراء إطار الإدارة البيئية والاجتماعية .			
(ب) البيئة_ هل المشروع الفرعي أو موقع المشروع الفرعي:			
٧	سيسبب خطر في تلوث مياه الشرب؟		
٨	سيحتاج لقطع أية أشجار؟		
٩	سيكون موجودا بداخل أو بجوار المناطق الحساسة بيئيًا أو الأنواع المهددة أو الاشجار المحمية؟		
١٠	سيحتاج الى مياه عذبة خلال التشغيل؟		
١١	سيطلق أي ملوثات أو أي مواد سامة أو ضارة في الهواء أثناء البناء أو التشغيل؟		
١٢	هل سيكون هناك تصريف سائل للمياه السطحية أو الجوفية أثناء البناء أو العمليات؟		
١٣	سينطوي على استخدام أو نقل أو مناولة أو إنتاج مواد يمكن أن تضر بصحة الإنسان أو تثير مخاوف بشأن المخاطر الفعلية أو المتلقاة على صحة الإنسان؟		

إذا كانت الإجابة على أي من السؤال السابع - الحادي عشر هي "نعم" ، فيرجى استخدام القسم (الأقسام) المشار إليه في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على إرشادات حول كيفية تجنب المخاطر أو تقليلها			
(ت) الاجتماعي			
١٤	هل يتطلب سقف منزل المستفيد المقترح أعمال تحسين إضافية قبل تثبيت الألواح الشمسية؟.		
١٥	هل سيخلق التركيب وظائف جديدة وإضافية؟		
١٦	هل ستكون هناك تأثيرات صحية خلال مرحلتي البناء والتشغيل؟		
١٧	هل سيكون للمشروع آثار سلبية على سبل العيش؟ (إذا كان الجواب "نعم" وستتأثر سبل العيش بشكل سلبي ، يُرجى إرفاق تفاصيل عن كيفية تأثيره ونوعه وحجمه وشدته؟		
١٨	إذا تأثرت سبل العيش، فهل يتم النظر في البدائل المناسبة أو التعويضات؟ (إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل)		
١٩	هل هناك أي نزاعات / شكاوى من الجيران / الممتلكات المجاورة؟		
إذا كانت الإجابة على أي من الأسئلة ١٦ أو ١٧ أو ١٨ هي "نعم"، فالرجاء استخدام القسم (الأقسام) المشار إليها في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على إرشادات حول كيفية تجنب المخاطر أو تقليلها.			

٢. الأثر البيئي المحتمل خلال المرحلة التشغيلية: لا يوجد تأثير سلبي كبير متوقع لا يمكن معالجته من خلال أنشطة التشغيل والصيانة الروتينية، ولا يتوقع حدوث مثل هذه التأثيرات التي يمكن أن تؤثر على طبيعة التقييم البيئي والاجتماعي اللاحق.

٣. تدبير التخفيف المقترح:

- قم بتحديث خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (الجدول ٥) العام حسب الاقتضاء

٤. تعليقات عامة:

من إعداد: (الاسم ، اللقب ، رقم الهاتف المحمول ، التوقيع ، التاريخ) ---------- ---

الملحق ٣: قائمة أصحاب المصلحة المتأثرين بالمشروع:

المكون الفرعي / الفئة الفرعية	الأشخاص المتأثرين بالمشروع	لمحة عن الاهتمامات المهنية الداخلية	لمحة عن الاهتمامات المهنية الخارجية
المكون الفرعي ٤.١: تصميم خط جهد ١٦١كيلو فولت جنين - نابلس. ياصيد	أصحاب الأراضي المجاورة لخط النقل المقترح وكذلك السكان الذين يعيشون في القرية حيث سيتم إعادة تأهيل الخط الحالي ملاحظة: الخط داخل حرم الطريق	لم يتم تحديد أي أفراد أو مجموعات محرومة أو ضعيفة في منطقة المشروع.	**المؤسسات التشريعية والحكومية** مكتب الرئيس الفلسطيني (PPC) مجلس الوزراء الفلسطيني سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مجلس تنظيم الكهرباء الفلسطيني شركة توزيع كهرباء الشمال شركة توزيع كهرباء محافظة طوباس شركة نقل الكهرباء الفلسطينية مجلس قروي ياصيد شركات القطاع الخاص للطاقة المتجددة (القطاع الخاص) صندوق الاستثمار الفلسطيني

المكون الفرعي ٤.١: تصميم وبناء خط الجهد المتوسط والبنية التحتية بين أريحا ورام الله لتفريغ الطاقة المستوردة من الأردن والطاقة الشمسية من أريحا." أريحا/طريق المعرجات	البدو والمجتمعات البدوية الذين يعيشون داخل حرم الطريق أو في المناطق التي يمر بها الخط الكهربائي الهوائي أصحاب الأراضي التي سيمر بها خط النقل المقترح	التجمعات البدوية التي تعيش على الطريق من أريحا إلى رام الله (المعرجات)	**المؤسسات التشريعية والحكومية** مكتب الرئيس الفلسطيني (PPC) مجلس الوزراء الفلسطيني سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مجلس تنظيم الكهرباء الفلسطيني محافظة أريحا التنسيق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في المناطق. شركة نقل الكهرباء الفلسطينية شركة كهرباء محافظة القدس شركات القطاع الخاص للطاقة المتجددة (القطاع الخاص) صندوق الاستثمار الفلسطيني
المكون الفرعي ٢.١ "تطوير خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتزويد كهرباء إضافية من شركة الكهرباء الإسرائيلية	الأشخاص المتأثرين بالمشروع: أصحاب الأراضي المجاورة لخط النقل المقترح وكذلك السكان الذين يعيشون في القرية حيث سيتم إعادة تأهيل الخط الحالي.	لم يتم تحديد أي أفراد أو مجموعات محرومة أو ضعيفة في منطقة المشروع.	**المؤسسات التشريعية والحكومية** سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مجلس تنظيم الكهرباء الفلسطيني شركة كهرباء الشمال

الفئة ١: تزويد نقطة ربط الجهد المتوسط مباشرة من محطة فرعية لشركة نقل الكهرباء. قرية صرة			شركة نقل الكهرباء الفلسطينية مجلس صرة البلدي مجلس جيت القروي
المكون الفرعي ٢.١ "تطوير خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتزويد كهرباء إضافية من شركة الكهرباء الإسرائيلية. الفئة ٢: تزويد نقطة الربط مباشرة من محطة شركة نقل الكهرباء الفرعية. قرية الفندقومية	لم يتم تحديد أي أشخاص متضررين من المشروع. قطع الأرض المقامة فيها نقطة الربط الحالية والجديدة تابعة للمجلس المحلي.	لم يتم تحديد أي أفراد أو مجموعات محرومة أو ضعيفة في منطقة المشروع.	**المؤسسات التشريعية والحكومية** سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مجلس تنظيم الكهرباء الفلسطيني شركة نقل الكهرباء مجلس قروي الفندقومية.
المكون الفرعي ٢.١ "تطوير خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتزويد كهرباء إضافية من شركة الكهرباء الإسرائيلية" الفئة 3: تزويد نقطة ربط الجهد المتوسط من خلال شركة نقل الكهرباء من شبكة الكهرباء الإسرائيلية. بلدة قلقيلية	مالك الأرض المجاور لنقطة الربط حيث أن مساحة قطعة الأرض الحالية (٣٠متر مربع) غير كافية لبناء الغرفة الجديدة.	الأفراد أو الجماعات المحرومة / الضعيفة في المجتمع: عشيرة الصابري وعشيرة المحمود: تعيش العائلتان على أرض خاضعة لقضاء قلقيلية. الجدار الفاصل يمر من أرضهم ويضعهم على الجانب الإسرائيلي من الجدار. توفر البلدية الكهرباء لهذه العائلات	**المؤسسات التشريعية والحكومية** سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مجلس تنظيم الكهرباء الفلسطيني شركة نقل الكهرباء مجلس قلقيلية البلدي

		منطقة المزارع التي تقع ضمن اختصاص قلقيلية ولكنها تقع على الجانب الإسرائيلي من الجدار	
المكون الفرعي ٢.١ "تطوير خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتزويد كهرباء إضافية من شركة الكهرباء الإسرائيلية." الفئة ٤: تطوير نقطة ربط الجهد المنخفض إلى نقطة ربط الجهد المتوسط ويتم تزويدها من خلال شركة نقل الكهرباء من شبكة شركة الكهرباء الإسرائيلية. قرية عورتا	إذا كان سيتم إعادة التأهيل على النقطة الحالية؛ هناك حاجة إلى مزيد من التقييم لأن البناء الجديد قد يتعدى على الأراضي الخاصة وقد تكون هناك حاجة إلى التعزيز لأن الأرض قد لا تكون قادرة على تحمل الغرف المضافة. لذلك، قد تشمل الأشخاص المتضررين من المشروع الجيران وكذلك أصحاب الأراضي المجاورة للغرفة إذا كان سيتم إعادة التأهيل في الغرف الجديدة؛ قد لا تكون هناك حاجة إلى الاستحواذ على الأراضي لأن قطعة الأرض مملوكة لمجلس القرية.	لم يتم تحديد أي أفراد أو مجموعات محرومة أو ضعيفة في منطقة المشروع.	**المؤسسات التشريعية والحكومية** سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مجلس تنظيم الكهرباء الفلسطيني شركة نقل الكهرباء مجلس عورتا القروي

الملحق ٤: ملخص المشاورات العامة

يتضمن ملخص المشاورات العامة التي أجريت لغرض إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لحاضري الاجتماع بالإضافة إلى القضايا والمخاوف التي أثيرت خلال الاجتماعات.

المكون (الموقع / التاريخ)	حضور الاجتماع	القضايا / المخاوف التي أثيرت خلال الاجتماعات
المكون الفرعي ٤.١ تصميم خط جهد جنين نابلس بجهد ١٦١كيلوفولت (قرية ياصيد / ٩ تشرين الأول ٢٠١٩)	أصحاب الأراضي: يوسف مشاقي، عاهد مشاقي، يوسف يحيى، فهمي مشاقي، وائل مشاقي، محمد مشاقي، سميح يحيى عضوين من المجلس البلدي: ضرغام ظاهر، وضاح ظاهر	الخوف من فقدان الوصول إلى الأراضي الخاصة أو عدم القدرة على البناء في الأرض الخوف من أن تفقد الأرض قيمتها بسبب أنشطة المشروع (بشكل رئيسي الأبراج) الخوف من تدمير الغطاء النباتي تجربة سيئة سابقة مع شركة كهرباء محافظة طوباس. وأوضح المشاركون أن شركة كهرباء محافظة طوباس أقامت أبراجًا في أراضيهم دون إبلاغهم، وأن موقع البرج ليس ضمن حرم الشارع. رفع أصحاب الأراضي دعوى قضائية ضد الشركة لإخراجهم. انعدام الثقة في خدمات شركة كهرباء محافظة طوباس. الخوف من أن تتعدى أنشطة المشروع على الأراضي الخاصة للمزارعين وأن لا تكون ضمن حرم الطريق. يبلغ عرض الطريق المقترح ٢٠مترًا ، ومع ذلك، يبلغ عرض الطريق المبنية ستة

المكون (الموقع / التاريخ)	حضور الاجتماع	القضايا / المخاوف التي أثيرت خلال الاجتماعات
		أمتار فقط وهو غير كافي وفقًا للخطة المقترحة مما يعني أن موقع الأبراج يمكن أن يتعدى على أراضيهم.
المكون الفرعي ٤.١: تصميم وبناء خط الجهد المتوسط والبنية التحتية بين أريحا ورام الله لتفريغ الطاقة المستوردة من الأردن والطاقة الشمسية الكهروضوئية من أريحا." المعرجات ، ٢٧ تشرين الأول، ٢٠١٩	ثلاث تجمعات بدوية من عشيرة الكعابنة تسكن المنطقة الاسرة الأولى: سلمان خلايفة (مختار يمثل ٥٠ عائلة) الأسرة الثانية: علياء ومحمد اليماتين الأسرة الثالثة: خضرة أبو عوض محمد إزحيمان (المختار)	الأسرة الأولى: خلايفة لا توجد معارضة للمشروع طالما أنها سوف تمر داخل حرم الطريق ولن تتعدى على منزله. الأسرة الثانية: يماتين الخوف من أن يعرض المشروع حياتهم للخطر لأنهم يعيشون في منازل شبه دائمة مصنوعة من الصفيح. الأسرة الثالثة: أبو عواد مخاوف أعربت عن المشروع: - المشروع سيعرض حياة سكان المجتمع للخطر. منذ ما يقرب من عامين، تسبب خطأ في أحد الخطوط أعلى تل قريب في نشوب حريق في المنطقة التي تم إخمادها من قبل الرعاة المحليين - تأثيرات صحية ضارة على سكان المجتمع لأنهم يعيشون في منازل شبه دائمة مصنوعة من الصفيح. - سيساهم المشروع في النشاط الاقتصادي في المنطقة مثل المحاجر التي من شأنها أن تخل بطريقة حياتهم.

المكون (الموقع / التاريخ)	حضور الاجتماع	القضايا / المخاوف التي أثيرت خلال الاجتماعات
المكون الفرعي ٢.١ "تطوير خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتزويد كهرباء إضافية من شركة الكهرباء الإسرائيلية." الفئة ١: نقطة ربط متوسطة الجهد يتم تزويدها مباشرة من محطة شركة نقل الكهرباء الفلسطينية الفرعية. قرية صرة ٢٢ تشرين الأول، ٢٠١٩	رئيس بلدية المدينة: السيد شحادة أبو ترابي عضو المجلس البلدي: محمد أبو شحادة	أظهر الحضور موافقة ودعمًا شاملين للمشروع. وبحسب الحضور، سيساهم المشروع في توليد تأثيرات اجتماعية إيجابية مباشرة وغير مباشرة بما في ذلك: تحسين الوصول إلى خدمة الكهرباء للمواطنين في المدينة. خدمة الكهرباء متاحة حاليًا لجميع سكان البلدة؛ ومع ذلك، فإن الشبكة الحالية لن تكون قادرة على تغطية النمو الحضري في المستقبل. ستزداد قيمة (سعر) الأرض المجاورة لنقطة الربط نتيجة لتحسين الوصول إلى البنية التحتية المناسبة وتسهيل الوصول إلى الأرض. تقليل عبء انقطاع التيار الكهربائي الناتج عن الشبكات القديمة.
المكون الفرعي ٢.١ "تطوير خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتزويد كهرباء إضافية من شركة الكهرباء الإسرائيلية."	رئيس مجلس القرية: عاصم جرار أعضاء المجلس القروي: - عبد الخالق القرارية - أمجد شحادة	أظهر الحضور موافقة ودعمًا شاملين للمشروع. وبحسب الحضور، سيساهم المشروع في توليد تأثيرات اجتماعية إيجابية مباشرة وغير مباشرة بما في ذلك: الاضطرار إلى التعامل مع كيان وطني (سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية) بدلاً من شركة الكهرباء الإسرائيلية

المكون (الموقع / التاريخ)	حضور الاجتماع	القضايا / المخاوف التي أثيرت خلال الاجتماعات
الفئة ٢: نقطة اتصال مباشرة من محطة شركة النقل الفلسطينية الفرعية. (قرية الفندوقومية / ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٩)	- مراد عزام ممثل عن سكان البلدة: - عبد الله عزام	استبدال الأبراج الهوائية بكابلات تحت الأرض (إذا تم استخدام الغرف الجديدة كنقاط ربط)
المكون الفرعي ٢.١ "تطوير خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتزويد كهرباء إضافية من شركة الكهرباء الإسرائيلية." الفئة ٣: نقطة ربط متوسطة الفولتية من خلال شركة النقل الكهربائية الفلسطينية من شبكة شركة الكهرباء الإسرائيلية. بلدية قلقيلية ، ٢٣ تشرين الأول ، ٢٠١٩	نائب رئيس البلدية: د. باسم هاشم أعضاء المجلس البلدي: - نبيل شريم - محمد شري ممثل المنظمات غير الحكومية المحلية: هشام الخطيب ممثلو المقيمين: - تغريد عفانة - عبير عشري - نهاية عفانة	أبدى الحضور تحفظات كبيرة على المشروع ومكوناته. قبل بضع سنوات ، عقدت البلدية اجتماعًا استشاريًا عامًا مع المجتمع المحلي لمناقشة الانضمام إلى شركة كهرباء الشمال، ولكن المجتمع رفض بشدة الاقتراح. كما رفضت الفصائل السياسية في المحافظة الاقتراح. وأوضح الحضور أن الأسباب هي: المجتمع محافظ للغاية ويعتقد أن الخصخصة تتعارض مع التعاليم الإسلامية عدم الثقة في جودة الخدمة التي تقدمها شركة كهرباء الشمال. الخوف من زيادة الرسوم على خدمة الكهرباء. كمثال قدمه الحاضرون بأن أسعار الكهرباء في قلقيلية أقل بكثير منها في نابلس التي تتلقى خدماتها من شركة كهرباء الشمال. فضائح الشركة المالية بما في ذلك الفساد والتزوير

المكون (الموقع / التاريخ)	حضور الاجتماع	القضايا / المخاوف التي أثيرت خلال الاجتماعات
		وشدد الحاضرون على أنه إذا تم عقد جلسة استشارية عامة مع المجتمع المحلي لمناقشة الانضمام شركة نقل الكهرباء الفلسطينية ، فسيرفضه المجتمع أيضًا للأسباب التالية: عدم الوضوح بشأن الميزة المضافة للانضمام إلى شركة نقل الكهرباء انعدام الثقة في الجهات الحكومية بسبب الفساد والمحسوبية وما إلى ذلك. يطلب ممثل البلدية ما يلي: - تقديم وصف واضح للبلدية عن القيمة المضافة للمشروع - وصف دور البلدية بعد المشروع. أوصى الحاضرون بما يلي كاستراتيجيات تخفيف ضمان جودة الخدمة ضمانات لزيادة القدرة من شركة الكهرباء الإسرائيلة لاستيعاب التوسع الحضري وصف واضح لكيفية تحديد أسعار الكهرباء ضمانات لحماية حقوق العمال المحليين وعدم استبدالهم بعمال من شركة نقل الكهرباء.

المكون (الموقع / التاريخ)	حضور الاجتماع	القضايا / المخاوف التي أثيرت خلال الاجتماعات
المكون الفرعي ٢.١ "تطوير خطوط الجهد المتوسط في نابلس وجنين والخليل وغزة لتزويد كهرباء إضافية من شركة نقل الكهرباء." الفئة ٤: تطوير نقطة ربط الجهد المنخفض إلى نقطة ربط الجهد المتوسط ويتم توفيرها من خلال شركة نقل الكهرباء من شبكة شركة الكهرباء الإسرائيلية (قرية عورتا ٢٢ تشرين الأول، ٢٠١٩)	رئيس المجلس القروي: سعيد عواد أعضاء مجلس القرية: مروة عواد	أظهر الحضور موافقة ودعمًا شاملين للمشروع. وبحسب الحضور، سيساهم المشروع في توليد تأثيرات اجتماعية إيجابية مباشرة وغير مباشرة بما في ذلك: تخفيض فاتورة الكهرباء بالقرية بنسبة ١٨٪ على الأقل نتيجة تحويل التيار الكهربائي من جهد منخفض إلى جهد عالي تحسين الوصول إلى خدمة الكهرباء للمواطنين في المدينة. خدمة الكهرباء متاحة حاليًا لغالبية سكان البلدة، ولكن خدمة الكهرباء ضعيفة جدًا في ثلاث مناطق، مما يؤدي إلى تلف الأجهزة الكهربائية لأصحاب المنازل في المنطقة. النمو الاقتصادي في القرية. بسبب ضعف الكهرباء، فإن سكان القرية غير قادرين على تنفيذ أي مشاريع اقتصادية بما في ذلك المصانع الصغيرة أو المزارع لأن هذه المشاريع تتطلب كهرباء كافية لا تناسبها الشبكة الحالية.